

دليل للكوادر النسائية في الأحزاب الديمقراطية المصرية



نظرة
للدراسات النسوية
Nazra for Feminist Studies

دليل للكوادر النسائية في الأحزاب الديمقراطية المصرية

عن نظرة للدراسات النسوية

هي مجموعة تهدف إلى العمل على استمرارية وتطوير الحركة النسوية المصرية والإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتؤمن بأن القضايا النسوية وقضايا النوع هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحررها. وتهدف المجموعة إلى إدماج هذه القضايا في المجالين الخاص والعام في المجتمعات المعنية.

يؤمن فريق نظرة للدراسات النسوية الذي يضم نساءً ورجالاً بأن إدماج القضايا النسوية وقضايا النوع يأتي عن طريق الإيمان بها والنضال من أجلها في المجالين. ترى نظرة للدراسات النسوية أن الشابات والشباب بتوعهم يناضلون من أجل إدماج قضاياهم التي تضم منظور النوع في المجتمع، لذا تعمل نظرة على تقديم كل أشكال الدعم للمساندات والمساندين لتلك القضايا بشكل عام ودعم المجموعات الشبابية التي تأخذ على عاتقها تحقيق تلك الأهداف بشكل خاص.

وتسعى نظرة لتحقيق رؤيتها من خلال تبنيتها لمنظور النوع الذي يعمل على تحليل وطرح تساؤلات نسوية بخصوص علاقات القوى الاجتماعية وتأثيرها على أوضاع النساء السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثلما تسعى أن يكون مفهوم الرجولية هو القاعدة التي تنطلق منها نحو إدماج الرجال إيماناً منها بقدرتها هذا المفهوم على تحليل واستيعاب الأدوار الاجتماعية المصبوغة على الذكور.

تعمل نظرة للدراسات النسوية على استخدام آليات واستراتيجيات متنوعة لتحقيق رؤيتها وللمساهمة في تطور الحركة النسوية محلياً وإقليمياً أيضاً، انطلاقاً من رؤيتها مثل العمل على قضايا الحريات والسلامة الجسدية من منظور نسوي ودعم المشاركة الفاعلة للنساء في المجالين العام والسياسي إيماناً منها بأن الحركة النسوية ليست منفصلة عن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يسعى لترسيخ قيم الديمقراطية. وتحرص نظرة أيضاً على تقديم أساليب الدعم المختلفة للنساء في إطار مساندتها للمدافعات عن حقوق الإنسان ودعمها للمشاركة السياسية للنساء في مواجهة أشكال العنف والتمييز التي يتعرضن لها في المجالين العام والسياسي. كذلك تعد قضية العنف الجنسي ضد النساء من أولويات نظرة للدراسات النسوية نظراً لكون ذلك العنف خطراً ينال من حق النساء في التواجد والمشاركة بمجال عام آمن. وتقوم نظرة بإدماج المفاهيم النسوية والخاصة بالنوع في كافة أنشطتها التي تهدف إلى حث الدولة على أخذ التدابير والآليات الضرورية لتحقيق ذلك، انطلاقاً من إيمانها بالدور المنوط بالدولة ومؤسساتها أن تلعبه في تعزيز بيئة خالية من الإقصاء والتمييز ومجتمع آمن. كذلك تعمل نظرة من خلال برامجها ومبادراتها النسوية المختلفة على توفير مساحات يمكن للشابات والشباب الاندماج فيها في إطار سعي نظرة لنشر المفاهيم النسوية التي تؤمن بها، كما تؤمن نظرة بضرورة المساهمة في تطوير إنتاج معرفي نسوي قادر على استيعاب خصوصية السياق محلياً وإقليمياً على أن يصاحب هذا الإنتاج المعرفي جهودات تعمل على تطوير المصطلحات العربية في ارتباطها بالقضية النسوية في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعمل نظرة للدراسات النسوية على أن تسهم كافة أنشطتها ومبادراتها بشكل رئيسي نحو دعم وجود النساء ومشاركتهن الفعالة في المجال العام مع الإدراك القوي بتقاطع المجال الخاص والمجال العام، وكيف أن أشكال العنف والتمييز ضد النساء في المجال الخاص تؤثر على تواجدهن وقضاياهن في المجال العام. تؤمن نظرة للدراسات النسوية بأن تطور واستمرارية الحركة النسوية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود مجال عام تتساوى فيه حقوق وواجبات المواطنة السياسية والاجتماعية وتتمكن النساء من خلاله من إدماج قضاياهن في عملية صنع الديمقراطية.

مجالات عمل نظرة للدراسات النسوية

- 1.** العمل على إنتاج معرفي خاص بقضايا النساء والنوع مستند إلى البحث والتوثيق والرصد والتحليل بالإضافة إلى العمل على تطوير مصطلحات عربية ذات صلة بالقضايا التي نهتم بها.
- 2.** دعم المدافعات عن حقوق الإنسان عن طريق تقديم الدعم القانوني والنفسي والطبي.
- 3.** دعم المشاركة السياسية للنساء وتواجد النساء في المجال العام بالشكل الذي يؤدي لطرح قضايا النساء باعتبارها قضايا سياسية واجتماعية.
- 4.** التقاضي الاستراتيجي لقضايا النوع داخل المنظومة القانونية المصرية والإقليمية والدولية إلى جانب العمل على السياسات والإصلاح القانوني من منظور نسوي.
- 5.** الحملات الدعوية لوضع قضايا النساء والنوع في خطة العمل السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية.
- 6.** التشبيك بين المجموعات النسوية الشابة بالشكل الذي يدعم استمرارية الحركة النسوية ويؤكد على عدم مركزيتها.
- 7.** التركيز على الفن وأهمية دوره في تناول القضايا النسوية.
- 8.** إطلاق مبادرات تسعى لإدماج الشابات والشباب من أجل نشر الوعي النسوي والثقافة النسوية.
- 9.** تقديم الدعم النفسي والقانوني والطبي للناجيات من جرائم العنف الجنسي في المجال العام.
- 10.** دعم الحريات والسلامة الجسدية من منظور النوع.

فريق العمل

قام بكتابة هذا الدليل: باحثات أساسيات: إلهام عيداروس وخلود جمعة.

باحثون ثانويون: منسقا مدرسة وورش الكادر السياسي للنساء وهم تهاني لاشين ومصطفى خليل.

ساهمت الباحثة النسوية سلمى النقاش في المراجعة الفنية والضبط البحثي، كما قامت كل من مزن حسن وأمل المهندس بالتحريير والمراجعة.

بيانات الاتصال

info@nazra.org

www.nazra.org

الملكية الفكرية

الدليل منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمصدر- لغير الأغراض الربحية الإصدار 3.0 (تاريخ الإصدار).

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>

نبذة عن الدليل

بدأ برنامج أكاديمية المشاركة السياسية للنساء لنظرة للدراسات النسوية في أكتوبر 2011، انطلاقًا من إيمانها بأهمية النساء في المجال العام، وإيمانًا بأهمية تواجد النساء في المجال السياسي فيه، وتفعيل دورهن في صنع القرار على كافة المستويات السياسية والمجتمعية، وبناء قدراتهن ومساندتهن في خوض كافة المعتركات الانتخابية المختلفة من برلمان ومجالس محلية ونقابات مهنية وداخل أحزابهن وتياراتهن السياسية.

وتحقيقًا لهذا الهدف، نظمت نظرة للدراسات النسوية مدرسة وورش الكادر السياسي للنساء وشاركت فيها عضوات أحزاب تتراوح أعمارهن من 21 إلى 35 عامًا تقريبًا، من مختلف محافظات الجمهورية. وكانت المشاركات عضوات فاعلات في مجموعة متنوعة من الأحزاب داخل الطيف السياسي الديمقراطي الذي يتبنى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان بتنوعاته الليبرالية (مصر الحرة والمصريين الأحرار) واليسارية (التحالف الشعبي والعيش والحرة «تحت التأسيس») مرورًا بالوسط حيث توجد أحزاب ذات خلفيات قومية أو ليبرالية كأحزاب (الكرامة والتيار الشعبي «تحت التأسيس» والمصري الديمقراطي الاجتماعي والدستور)، وكان نتاج تلك التجربة الثرية من المدرسة والورش المصغرة كتابة هذا الدليل وهو دليل معرفي يحتوي على موضوعات ومناهج المدرسة والورش المصغرة السابق إجرائها بدءًا من سبتمبر 2014 حتى أبريل 2015.

إن دليل كوادر النساء في العمل السياسي هو إحدى محاولات أكاديمية المشاركة السياسية للنساء من أجل محاولة زيادة معارف ومهارات الكوادر الشابة من العضوات الضرورية في عملهن تنظيميًا وسياسيًا ليستطعن لعب أدوار أكثر فاعلية من الموكلة عادة للنساء في الأحزاب، وليتمكن من اكتساب مهارات وآليات العمل الحزبي مع إدراكهن لطبيعة تحديات خوض العمل السياسي. ويستعرض الدليل نماذج عن خبرات وشخصيات حزبية من التيار الديمقراطي في المستوى القيادي والقاعدي، كما يستعرض تجاربهن والتحديات التي تواجههن في العمل الحزبي والسياسي بشكل عام. إلى جانب ذلك، يقدم الدليل مصطلحات ومفاهيم تتعلق بالعمل السياسي والأيدولوجيات ونشأة التيارات السياسية المختلفة في السياق المصري والعالمي.

فهرس المحتويات

1	مقدمة
5	الفصل الأول: عن الأيديولوجية والتيارات السياسية ومدخلها لقضايا النساء
6	أولاً: التيارات السياسية المختلفة
9	ثانياً: إشكاليات قضايا النساء في التيارات السياسية المختلفة
15	الفصل الثاني: الحزب ووظائفه وبعض الإشكاليات النسوية المتعلقة بها
16	أولاً: ما هو الحزب
17	ثانياً: ما هي وظائف الحزب
27	ثالثاً: مهام بين الوظائف المختلفة أ. العمل الجبهوي ب. العضوية الجديدة
28	رابعاً: مشاركة الحزب في الانتخابات العامة
34	الفصل الثالث: كيف نبني أحزاب وكوادر حزبية نسائية قوية ومناصرة لقضايا النساء؟
35	أولاً: تعزيز قضايا النساء في الأحزاب أ. آليات داخلية لتعزيز قضايا النساء داخل الحزب ب. التعاون بين الحزب والحركة النسوية ج. العمل مع مؤسسات الدولة
48	ثانياً: تعزيز وضع النساء في الأحزاب أ. المقصود بتعزيز وضع النساء في الأحزاب: مستويات ومدائل ب. الأشكال التنظيمية المتعلقة بالنساء ج. الحزب كبيئة محفزة للنساء د. التدابير الإيجابية داخل الحزب - مشاركة النساء في هيئات صنع القرار - الكوتا الطوعية
61	ثالثاً: توجه الحزب للجمهور من النساء
63	الفصل الرابع: خاتمة وتوصيات

مقدمة

إن المجال العام يصبح عادة أكثر انفتاحًا لجذب ومشاركة مجموعات مختلفة من الفاعلين والفاعلات الجدد ارتباطًا بالقضايا العامة المحورية كالقضايا الوطنية والديمقراطية المرتبطة سواءا بسؤال الاستقلال الوطني أو سؤال التغيير الديمقراطي والاجتماعي كالثورات الشعبية علي الأنظمة الحاكمة، وهو أمر متكرر في السياق المصري منذ العشرينات عندما انفتح المجال أمام النساء وخرجن في 1919 للمطالبة بالجلء والاستقلال في إطار حركة ديمقراطية وطنية واسعة، ثم بعد ذلك المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية في الخمسينات والستينيات. وكلما انفتح المجال العام كلما كان الدفع لتغيير شكل وطبيعة الأبنية السياسية وتحسين شروط المعيشة والحريات العامة دفعًا أكثر قوة وشمولًا، وتتميز ثورة 25 يناير 2011 بزيادة مشاركة النساء كرد فعل طبيعي على هذا الحدث السياسي الهائل سواء بانضمامهن لأحزاب أو حركات نسوية شابة كجزء من حراك ثوري قائم على المطالبة بالعدالة والديمقراطية، أو بمشاركتهن كأفراد في الفاعليات العامة كالتظاهرات والانتخابات. ولكن يصبح هذا الوضع أكثر تعقيدًا للنساء نظرًا لارتباطه بتحديات كثيرة متعلقة بكونهن نساء، فعلى سبيل المثال من أبرز تلك التحديات؛ سؤال العنف الذي يواجههن عند الانخراط في العمل العام سواء من قبل فاعلي الدولة أو من قبل مواطنين وجماعات، وأيضًا سؤال صعوبة الانخراط في المجال العام لنساء المحافظات من غير القاهرة الكبرى المشتبكات مع العمل السياسي وطبيعة كونهن بعيديات عن مركزية القاهرة وامتيازاتها النسبية الخاصة بالنساء¹.

ويعد من أبرز ما يميز الفاعلات المنضمت حديثًا في زخم الحراك الديمقراطي المعاصر إن معظمهن شابات الحركة الديمقراطية المصرية بأشكالها المختلفة ممن عرفن العمل العام خلال فترة لا تتجاوز سنوات الثورة وأعوام قليلة قبلها، في إطار الحراك الديمقراطي في آخر سنوات حكم مبارك. وهي السنوات التي تفجرت فيها في المجتمع أفكار ومبادرات ألهمت الكثير من النساء للمشاركة وفاجأتهن بتحديات هذه المشاركة وأثانها الغالية.

ولأن السؤال الأساسي بالنسبة لنا كمجموعة نسوية مهتمة بمسألة النساء والسياسة هو كيفية تعزيز مشاركتهن وكيفية تعزيز طرح قضاياهن في المجال السياسي وعلى أجندة التنظيمات السياسية في نفس الوقت، نجد أن وجود النساء في المجال السياسي يواجه تحديات وإشكاليات جسام، منها العادات والتقاليد التي ربما قبلت أن تخرج النساء للمجال العام للضرورة (التعليم والعمل مثلاً) لكن ليس بنفس الدرجة للنشاط الطوعي غير الضروري المتعلق بتحقيق أهداف ورؤى في المجتمع أكثر منه تحقيق مصلحة أو احتياج مباشر، مما يحد من درجة دعم الأسرة مثلاً لانخراط النساء في العمل العام إلا فيما ندر، وإن كان ما اكتشفناه رغم ذلك أن القبول المجتمعي لمشاركة

1 تقرير عن مدرسة الكادر السياسي للنساء، إلهام عيداروس وخلود جمعة، مدى مصر، نشر بتاريخ 17 نوفمبر 2014.

النساء في الأحزاب كأبنية رسمية ومنضبطة، وربما تحمل بعض أوجه التقليدية في طرحها لقضايا مجتمعية بعض الشيء، أكبر منه لمشاركتهن في أبنية غير رسمية مثل الحركات أو المبادرات.

من التحديات أمام مشاركة النساء أيضاً، أن الأحزاب - والديمقراطية منها أو التي تتبنى خطاباً حول بعض حقوق النساء في برامجها - ذات أبنية أبوية كمعظم مؤسسات المجتمع تتدنى فيها نسب مشاركة النساء أو يتم حصرهن في أدوار نمطية وتنتشر فيها النظرة الاستعلائية، فكثيراً ما يتوقع منهن الفشل أو محدودية القدرات، ويظهر ذلك في من هن من خلفيات طبقية أبسط أو من مناطق جغرافية أبعد عن العاصمة. فوضع نساء المحافظات من خارج القاهرة الكبرى معقد، فمن ناحية حرية الحركة أكبر نسبياً لنساء القاهرة الكبرى مقارنة بغيرها من المحافظات وللقاطنات في المدن مقارنة بالريف. ومن ناحية أخرى، الهاجس الأمني المتمثل في الخوف من الملاحقة الأمنية بالاعتقال وغيره أو التعرض للعنف المجتمعي الذي يعد عاملاً ضاغطاً وطارداً للنساء الراغبات في المشاركة السياسية أكثر من الرجال.

علاوة على ذلك، هناك إشكاليات تتعلق بالأحزاب نفسها، فقضايا النساء عادة تواجه صعوبة في الإدماج ضمن السياسات التي يتبناها الحزب ويروج لها ويدافع عنها حتى لو كانت حقوق النساء مدرجة في برنامجه. والمقصود بقضايا النساء هنا ليس قضايا الأحوال الشخصية فحسب، وإنما منظور النوع في كل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، إلخ. من جانب آخر، التثقيف السياسي في مصر ضعيف بوجه عام، فقليلة هي الأحزاب التي تضع برامج تثقيفية دورية أو تراكمية لأعضائها، كالمعارف السياسية الأساسية لأي كادر سياسي، مثل: معرفة التيارات السياسية المختلفة وأصولها الفكرية واختلاف مداخل كل منها لقضايا النساء، فقد لاحظنا أن عدداً كبيراً من عضوات أحزاب لا يعرفن ما هي التوجهات الفكرية لأحزابها بمفهومها الكلاسيكي أو لا يعرفن فيما تختلف عن غيرها من الأحزاب، كما تضعف مشاركة النساء في الأنشطة التثقيفية بسبب القيود المفروضة على حركتهن وعلى الوقت الذي يفرغنه للعمل الحزبي وقدرتهن على السفر والمبيت خارج المنزل مقارنة بالرجال. والأكثر ندرة من هذا أن تجد أحزاباً تطرح قضايا النساء كجزء من البرنامج التثقيفي، فتحصر على شرح وجهة نظر الحزب في قضايا النساء أو تاريخ الحركة النسوية من خلال برنامجه وتوجهه الأيديولوجي للأعضاء والعضوات. كما أنه من الملفت تباين تجربة عضوات الأحزاب بين القيادات على المستوى المركزي والكوادر الفاعلة على المستوى المحلي. فتجربتهن في هذه المواقع المحلية تجعل العمل السياسي بالنسبة لهن عبارة عن تجارب مباشرة مع الجمهور والمؤسسات، تجارب من لحم ودم، بعيداً عن الصراع الفكري والسياسي الذي يؤثر على الحزب، وتجعلهن أيضاً بعيدات عن الانخراط في الصراع المركزي على قضايا النساء، فالكثيرات منهن لم يعرفن أن أحزابهن تشارك أو شاركت في تنسيقيات متعلقة بقضايا النساء، مثل: اللجنة الدائمة للمرأة أو تنسيقية نساء مصر أو غيرها من الأطر، أو أن قيادات أحزابهن كان لهن أطروحات في قضايا مثل مواجهة العنف الجنسي. فهذه صراعات أو قضايا تدار بشكل شديد المركزية في العاصمة، رغم أن تلك النساء في معاركهن البعيدة في المواقع والمحافظات المختلفة

كن في أشد الحاجة إليها وربما كان انخراطهن في المعارك المركزية الدائرة شأنه أن يساهم في تأصيل حركة أوسع لدعمها.

لكن رغم كل هذه التحديات والصعوبات، لاحظنا وجود وعي نسوي قوي لدى العديد من الكوادر الحزبية النسائية. فالكثيرات لديهن وعي وحساسية لقضايا النساء في إطار الانحياز الأيديولوجي الخاص بهن، ويتمتعن بالاهتمام والقدرة والجرأة على طرح قضايا النساء في وسط القضايا السياسية الكبرى، وعي ربما لم يُبنى على قراءات وتدريبات نظرية وإنما على اختبار الممارسات والأبنية الأبوية في تجارب حية للعمل الحزبي، بالإضافة إلى انخراط عدد من الحزبيات بالفعل في مبادرات نسوية محلية، سواء حاليًا بالتوازي مع نشاطهن الحزبي أو قبل انخراطهن في الحزب. فالحركة السياسية الديمقراطية (وخاصة في شكلها الحزبي المحدد) والحركة النسوية (التي تأخذ أشكالًا تنظيمية متنوعة) مستقلتان في إطار النضال الديمقراطي والاجتماعي الأوسع، لكنهما في الحقيقة، رغم استقلاليتهما عن بعض، شديدتا الاتصال وتحتاجان لجسر يجعلهما متواصلتين ومتأثرتين ببعضهما وقادرتين على التحالف والتعاون، بل والفرز السياسي أحيانًا، في إطار سعي كل منهما باتجاه مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة تتمتع فيه النساء والرجال بحقوق كاملة. وربما مع الوقت تأخذ هؤلاء السياسيات الشابات خطوات إيجابية باتجاه بناء هذا الجسر.

الغرض من الدليل

الهدف العام:

إتاحة موارد معرفية وتجارب تساعد على بناء قدرات الكوادر الشابة من النساء في الكيانات السياسية والعمل على أن تصبح هؤلاء النساء أكثر حساسية ووعياً بقضايا النوع في عملهن السياسي، وأن تصبح بيئة الأحزاب الديمقراطية والمجال السياسي بشكل عام مشجعة للنساء وحساسة لقضاياهن.

الأهداف التفصيلية:

- مشاركة عدد كبير من النساء في العمل السياسي مشاركة حقيقية وفعالة.
- إدماج قضايا النساء ضمن السياسات التي يتبناها الحزب ويروج لها ويدافع عنها.
- أن تُطرح قضايا النساء على أجندة القوى السياسية ومن ثم على المجال العام بصورة أكثر شمولاً.
- أن تصبح العضوات أكثر حساسية ووعياً بقضايا النوع في عملهن السياسي.
- أن يتعرفن على المفاهيم ذات الصلة بالعمل السياسي والأيديولوجيات والتيارات السياسية المختلفة.
- أن تكتسب العضوات مهارات وآليات العمل السياسي.
- أن تنعكس قضايا النساء وفقاً لمعايير حقوق الإنسان في الأحزاب سياسياً وتنظيمياً وجماهيرياً وإعلامياً.
- أن يصبح التنظيم الحزبي بناء صديق للنساء، وتصبح بيئة العمل بيئة غير طاردة لهن.
- أن تعي النساء المنخرطات في السياسة بالتحديات التي تواجهها سواء كانت في العمل الجماهيري للحزب أو إشكاليات الخطاب والتوجه أو إيجاد الحلفاء والداعمين أو كانت متعلقة بوضعهن القيادي أو القاعدي أو التحديات المتعلقة بالصور النمطية التي تنعكس في تكريس عدد من الأوهام كتوقع الفشل الدائم والتمثيل الشكلي.

لمن هذا الدليل

نستهدف في هذا الدليل:

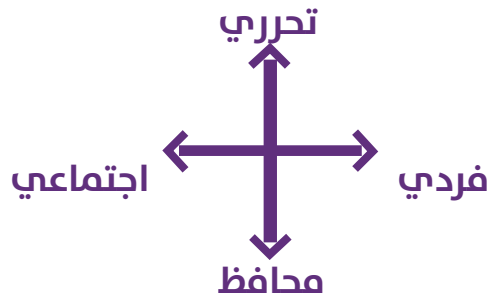
- العضوات الشابة داخل الأحزاب الديمقراطية.
- أمانات المرأة واللجان المعنية بالنوع أو قضايا النساء داخل الأحزاب الديمقراطية.
- قيادات الأحزاب والمدربين والباحثين المهتمين بالممارسة السياسية الديمقراطية في مصر.

الفصل الأول: عن الأيديولوجيات والتيارات السياسية ومدخلها القضايا النساء

أولاً: التيارات السياسية المختلفة:

من الهام لأي عضو حزبي أيا كان دوره داخل الحزب أن يدرك موقعه وموقع حزبه على الخريطة الأيديولوجية والسياسية، ففي معظم الأوقات ينضم المواطنون وخاصة من الشباب بعد الثورة للأحزاب بناء على مواقفها وخاصة من مسألة الحكم والسلطة السياسية، وليس بناء على انتماء أيديولوجي أو تبني لمجمل البرنامج، وقد اتضح هذا من خلال خبرتنا في النقاش مع كوادر الأحزاب اللاتي شاركن في المدرسة.

الحياة السياسية في مصر لها تاريخ طويل وتتنوع فيها التيارات السياسية التي عبرت عنها العديد من التنظيمات؛ وبعد ثورة 25 يناير نشأت عدد من الأحزاب السياسية التي تعتبر تأسيس جديد لتيارات كانت قائمة بالفعل ليبرالية كانت أو يسارية أو قومية أو إسلامية. وفي تصنيف التنظيمات والتيارات السياسية، هناك التصنيف التقليدي بين اليسار واليمين، لكن الخريطة تتعقد على مستوى مصر والعالم أكثر فأكثر وداخل اليسار واليمين هناك تباينات عدة. ولذلك فضلنا طرح قضية التيارات السياسية من خلال إحداثي ذو محورين الأول هو الفردي/الاجتماعي والثاني هو المحافظ/التحري، على اعتبار أن المجتمعات قائمة على اهتمامين أساسيين: أولاً: الجوانب المادية المتمثلة في توزيع الموارد، وتنقسم إلى فردي واجتماعي حيث يميل التوجه الفردي للتركيز على محورية تعظيم المصلحة الذاتية باعتبارها الدافع المحرك للمجتمعات والأفراد، أما التوجه الاجتماعي فيتركز على مفهوم الجماعية والتضامن الاجتماعي، وثانياً: الجوانب المعنوية المتمثلة في موقفها من الحريات (حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير وحرية النساء، إلخ) والحدود التي تضعها كحد أقصى لتلك الحريات، ومن خلال هذين الجانبين يمكننا تصنيف أيديولوجية أي تنظيم أو تيار، كالتالي²:



المحور الرأسي يمثل جانب القيم (الحرية، المحافظة)

المحور الأفقي يمثل جانب المنهج الاقتصادي (فردي، اجتماعي)

2 /د عمرو عبد الرحمن، التيارات السياسية الأساسية، محاضرة غير منشورة قدمت في مدرسة الكادر السياسي للنساء بتاريخ 25 سبتمبر 2014 بالقاهرة، وفي ورش الكادر السياسي للنساء بتاريخ 20 نوفمبر 2014 بالأقصر، 18 ديسمبر 2014 بالمنصورة و29 أبريل 2015 بالمنيا - نظرة للدراسات النسوية.

وفي هذا الإطار نجد التيارات السياسية المتنوعة مثل:

الليبرالية:

والتي «تدور القضية المركزية لها حول اعلاء قيمة للفرد والرغبة في إقامة مجتمع يستطيع الناس فيه تحقيق مصالحهم والوصول إلى حالة الإشباع. ويعتقد الليبراليون أن البشر أولاً وقبل كل شيء أفراد يمتازون بالعقلانية. ويقتضى ذلك أن كل فرد ينبغي أن يتمتع بأقصى حرية ممكنة بالتناغم مع حرية مماثلة للجميع»³. والليبراليون يميلون لحرية السوق ومع الحريات الفردية لذا فهي تقع في أعلى يمين الإحداثي على نقطة تمثل حد أقصى من الحريات (حرية العقيدة، حرية التعبير، حرية النساء)، وبالنسبة للاقتصاد تميل إلى السوق الحر حيث لا تضع الدولة أي قيود على السعر أو المنتج. لكن الليبرالية ليست شيئاً واحداً فقد تطورت منها أشكال مختلفة كالليبرالية الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية.

الاشتراكية:

وهي تسعى إلى المساواة الاجتماعية وتعد القيمة المركزية بل والمحددة للاشتركية مثلما يذكر البعض هي المساواة خصوصاً المساواة الاجتماعية. ويؤمن الاشتراكيون بأن المساواة الاجتماعية هي الضمان الرئيسي للاستقرار والتماسك الاجتماعي، وأنها تشجع على الحرية، بمعنى أنها تشجع الاحتياجات المادية وتقدم أساس التنمية الشخصية⁴، عن طريق إقامة مجتمع جديد لا طبقي يقوم على الملكية المشتركة للثروة وعلى العدالة والمساواة. ويتسق أيضاً مع الحريات، ولهذا يفترض أن يقع في أعلى يسار الإحداثي المذكور أعلاه. والفكرة المحورية في التيار الاشتراكي هي الطبقة الاجتماعية وليس الفرد بالضرورة كما هو الحال في الليبرالية.

مرت الاشتراكية بتطورات كثيرة وشهدت تيارات فرعية داخلها منها الاشتراكية الطوباوية والاشتركية العلمية ولها أشكال أحدث مثل الاشتراكية الديمقراطية والثورية.

القومية:

إن القومية كمصطلح سياسي تعني الاعتقاد بأن الأمة هي المبدأ الأساسي الذي يجب أن يجتمع عليه الأفراد ويبنى عليه التنظيم السياسي. وإن المجتمع البشري ينقسم إلى أمم متميزة تحكمها عناصر أساسية هي وحدة اللغة ووحدة التاريخ. فالفيلسوف الألماني هردر كان يرى في اللغة روح الشعب ويعتبرها خير معبر عن فكره ومزاجه وحساسيته وأصالته⁵. فالقوميون يعتقدون أن عاطفة الوحدة والتضامن بين أفراد الأمة الواحدة قد تكون قوة محددة لكثير من القرارات السياسية نابعة من الإحساس بالكرامة الوطنية وتأكيداً على تقرير المصير القومي، «لكن القومية ظاهرة أيديولوجية مركبة وعالية التنوع، فلا توجد فقط أشكال أثنى وثقافية وسياسية متميزة للقومية، بل إن التداخيات السياسية للقومية اتسعت باتساع نطاقها وتناقضها في بعض الأحيان»⁶.

الأحزاب ذات المرجعية الدينية: لم تشارك في المدرسة و الورش كوادر حزبية من أحزاب ذات مرجعية دينية، لكن الأصولية الدينية تعتبر من التيارات المنتشرة في العالم ومصر ومن الضروري دراستها وفهمها

3 مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية تأليف أندرو هيود، ترجمة محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012، ص 39.

4 تابع المصدر السابق، ص 125.

5 انظر تاريخ الحركات القومية - الجزء الأول (د. نورالدين حاطوم - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الكويت) - دار الفكر 1967.

6 تابع المصدر رقم 3، ص 177.

والتعاطي معها في المجال السياسي والقضايا المختلفة ومنها قضايا النساء .

ان مصطلح الأصولية يعني القاعدة أو التمسك بالتقاليد، وترتبط الأيديولوجية الأصولية بوجه عام بفكرة مشروع ديني سياسي يؤكد على الامتزاج بين الدين والسياسة، والإيمان بالتأكيد على الحقيقة المطلقة للنصوص المقدسة. ومحاولات تطبيقها وربطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تمييز الأصولية الدينية كأيديولوجية سياسية بعدة قضايا مركزية وهي الدين والسياسة والباعث الأصولي والتشدد والعداء للحدثة⁷، كالتالي:

الدين والسياسة:

يعد عدم الفصل بين الدين والسياسة القضية المركزية التي تقوم عليها الأصولية، فيرى الأصوليون أن الدين هو السياسة والسياسة هي الدين، ومنه يؤثر الدين بشكل مباشر على الحياة السياسية وإقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي شامل على أساس النصوص الدينية، وتكون فيه الدولة شمولية تسيطر على المجالين الخاص والعام.

الباعث الأصولي:

وهو أن الأصولية تلتزم بشكل واضح بمجموعة من الأفكار والمعتقدات الأصولية بشكلها الأصلي الجامد، والتأكيد على الصدق الحرفي للنصوص المقدسة، والتمسك بتأويل واحد لتلك النصوص والإعلاء منه وإكسابه صفة القداسة عن التأويلات الأخرى.

العداء للحدثة: يعتقد الأصوليون أن الحدثة هي المتسببة في كل ما وصل إليه العالم من إباحية ومادية لذلك تدير الأصولية ظهرها للحدثة ظناً أن العودة إلى الأخلاق تأتي من الابتعاد عن كل ما هو حديث والعودة إلى التراث الديني الماضي.

التشدد:

يعتقد الأصوليون أنفسهم أن التشدد هو سمة مميزة لهم، والتشدد الديني هو الالتزام والحماس الزائدين نحو الدين، ويجعل المجموعات الأصولية تعرف نفسها على أساس الهوية الدينية، كما ترتبط الأصولية الدينية بوجود الآخر المعادي الذي يشكل تهديداً لديانتهم مما قد يصل إلى قيام حروب دينية.

ونجد أن التيارات الأصولية مرتبطة بكل الديانات الكبرى في العالم، وليست مقتصرة على المنتميين لديانة بعينها⁸.

وبشكل عام، هذا التيار لديه خلاف مبدئي مع مفهوم حقوق النساء والمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات ما عدا تيارات فرعية ثانوية واجتهادات فردية لمفكرين أو مفكرات ينتمون له. إلا أن العديد من الأحزاب التي تأسست بعد الثورة في مصر اختلفت في توجهاتها حول قضايا النساء وناقشتها بأشكال وأطر مختلفة.

7 تابع المصدر رقم 3، ص 347.

8 تابع المصدر رقم 3، ص 343.

ثانياً: إشكاليات قضايا النساء في التيارات السياسية المختلفة:

يتناول كل من هذه التيارات السياسية قضايا النساء من منظور مختلف وفقاً لمصادره الأيديولوجية وانحيازاته الفكرية وتركيبه تنظيماته المختلفة، والتي تطرح إشكاليات فعلية في علاقة قضايا النساء بمجمل برنامج الحزب بغض النظر عن الاتفاق على مبادئ عامة أساسية مثل المساواة وحقوق الإنسان، إلخ. علاوة على ذلك، هناك الانحيازات الأبوية التي يحملها المنتمون لهذه التيارات معهم حتى وإن تجاوزوها أيديولوجياً والتي تنعكس في ترتيب الأولويات واتخاذ القرار في الممارسة السياسية العملية. إن إدراك هذه العلاقات والإشكاليات أساسي لتطوير عمل هذه التيارات والتنظيمات وطرحها وتناولها لهذه القضايا، والتي يمكن إجمالها في التالي:

أولاً: إشكاليات قضايا النساء والتيار الليبرالي:

الليبرالية في صورتها النقية لا تستهدف أي تغييرات هيكلية في المجال العام بل تعارض التدخلات من الدولة حتى لو كانت لاستبدال بعض أوجه انعدام المساواة الراسخة، فهي قائمة على الفردية بشكل قد يجعلها عمياء تماماً عن النوع، ولا تدرك أن النساء وقع عليهن ظلم تاريخي بسبب ذلك، ومن هنا لا تهتم بإزالة هذا الظلم أو حتى وضعه في الحسبان عند وضع الأجندات السياسية. ولهذا قد تركز الأجندة الليبرالية على فتح المجال العام أمام المنافسة المتكافئة بين الرجال والنساء لكنها لا تعمل على مقاومة البنى الأبوية للمجتمع ذاته مما قد يفسد المناخ لتحقيق نفس الفرص في النجاح. كما أنها لا تولي اهتماماً للمجال الخاص وتوزيع الأدوار والسلطة داخل الأسرة وما تتحمله النساء من تقييد بالأدوار الإيجابية التي تؤثر بشكل مباشر على فرصهن في المجال العام.

كما وجهت العديد من النسويات للفلسفة الليبرالية التقليدية ثلاث تهم بارزة. فقد أدانوا أولاً، مبدأ الفردية: لأنه يركز على كرامة وقيمة الأفراد متجاهلاً العلاقات المرتبطة بالمجتمع والكيانات الاجتماعية الجماعية مثل الأسر والمجموعات والطبقات. وثانياً: مبدأ المساواة كونه في غاية التجريد والتحفظ، لعدم انغماسه في واقع السلطة الملموس في الأوضاع الاجتماعية المختلفة. وأخيراً، التركيز على المنطق الذي يسفه من دور العاطفة في الحياة الأخلاقية والسياسية. وترتبط كل هذه الانتقادات المزعومة لليبرالية بالإخفاقات المحددة في التعامل التقليدي مع قضايا النساء⁹.

لكن بالطبع حدثت تطورات كبيرة داخل التيارات والتنظيمات الليبرالية دفعتها لتبني برامج لتقليل

9 The Feminist Critique of Liberalism, Martha.C.Nussbaum -1997. Page 5.

ما يعرف بالفجوة النوعية بين الإناث والذكور في المجالات المختلفة، ومنها آليات التدابير الإيجابية لمحاربة قلة المشاركة السياسية للنساء وأنظمة الحماية الخاصة في العمل من العنف، إما بسبب تأثيرات التوجهات الاجتماعية على الأيديولوجية الليبرالية أو بسبب ضغوط الحركة النسوية المختلفة. وفي مصر، اتسم تعاطي التيار الليبرالي منذ نشأته مع قضايا النساء ببعض التناقضات والتي ذكرت بعضها هدى شعراوي في مذكراتها مثل رفض طلبها حضور حفل افتتاح البرلمان¹⁰، وإغفال دستور 1923 لحقوق النساء حيث قصر حق الانتخاب على الذكور المصريين فقط، وهو ما أدى لاحقاً لخلافات بين هدى شعراوي وسعد زغلول ومنه انشقت عن حزب الوفد ونظمت الاتحاد النسائي. ويمكن لموقف حزب الوفد الجديد من قانون الخلع عام 2000 الموضح في النموذج رقم 1 أن يوضح استمرار هذا التناقض داخل الأحزاب الليبرالية الأحدث حيث رفض حزب الوفد الليبرالي هذا القانون بدعوى انحيازه ضد النساء الفقيرات ومخالفته للقيم الدينية والاجتماعية في تناقض واضح مع توجهه التحرري الفردي المفترض.

نموذج رقم 1

حول موقف حزب الوفد من قانون الأحوال الشخصية الجديد لسنة 2000

أثار قانون الأحوال الشخصية الجديد لسنة 2000 والشهير بقانون (الخلع) مناقشات ساخنة داخل مجلس الشعب، استغرقت ست جلسات، ومن أهم بنوده «الخلع» حيث نص على حق الزوجة في رفع دعوى الخلع من زوجها بدوت إبداء أسباب، على أن ترد له مقدم الصداق الذي دفعه لها وأن تتنازل عن جميع حقوقها الشرعية من مؤخر ونفقة. ويكون على المحكمة أن تنتدب حكيمين من أهل الزوجين لمحاولة الإصلاح فيما بينهما خلال ثلاثة أشهر، فإذا فشلت هذه المحاولة كان على القاضي أن يحكم للزوجة بالخلع.

وتباينت مواقف الأحزاب السياسية من القانون، ومن الملفت للانتباه موقف نواب الحزب الوطني الذين اعترض معظمهم - لأول مرة - على قانون تقدمه حكومتهم، ولكن معظمهم قاموا بالموافقة عند التصويت النهائي على القانون. والأكثر لفتاً للنظر موقف حزب الوفد - ممثل التيار الليبرالي - فقد انسحب نوابه من جلسة المجلس، ورأوا أن الخلع كما جاء في القانون، مختلف بدرجة كبيرة عما جاء في القرآن والسنة، وكذلك فسر الحزب إصرار الحكومة على تمرير القانون بوجود ضغوط داخلية وخارجية تجبرها على ذلك، وأشار ياسين سراج الدين ممثل حزب الوفد ورئيس الهيئة البرلمانية بداخل الحزب أن حق الخلع لا يجوز أن يكون مطلقاً حتى لا يساء استخدامه من البعض، وأنه سيستغل من جانب الزوجات الثريات ولن تستفيد منه الزوجات غير القادرات.

وعلى الجانب الآخر أكد خالد محيي الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب التجمع موافقة حزبه على القانون بجميع نصوصه لما يحويه من جوانب تحقق مصلحة الزوجين، وإن القانون في غاية الأهمية ويحظي باهتمام الرأي العام، وأنه يعتقد أن القانون حظي بدراسة مستفيضة من جانب كل الأطراف خاصة أن إعداده استغرق 9 سنوات، وإن الخلع يعالج مشكلة واقعية في المجتمع. وأن القانون عالج مشكلة التعسف في منع الزوجة من السفر.

ثانياً: إشكاليات قضايا النساء والتيار اليساري:

تاريخياً دافع التقليد الاشتراكي عن تحرر النساء منذ صدور البيان الشيوعي عام 1848 حيث اعتبر أن النظام الطبقي يظهد النساء ويحولهن لمواطنات من الدرجة الثانية، ومن الضروري إلغاء وضع النساء كمجرد أدوات إنتاج في داخل الأسرة ومن ثم المجتمع، لكن الاشتراكية في شكلها التقليدي لم تعالج قضية تحرير النساء بمعزل عن تحرر المجتمع ككل من الاستغلال، وهو ما أدى لهضم أو ابتلاع النضال النسوي في الأنظمة الاشتراكية لصالح النضال الأعم على الرغم من أن النساء تاريخياً وإلى الآن تتلقى الجزء الأكبر من التمييز والإخضاع وبعتراف الاشتراكيين أنفسهم. مشكلة اليسار الأساسية هي ترتيب الأولويات ومدى استقلالية التمييز النوعي عن الاستغلال الطبقي¹¹، وهذا مرتبط بالتفسير التاريخي لقهر النساء بظهور الملكية الخاصة وساد اتجاه بين الاشتراكيين بأن التمييز النوعي ينتهي تلقائياً مع زوال الملكية الخاصة أو بقيام نظام اشتراكي. وفي مصر، ورغم أن اليسار يعتبر من أكثر التيارات انحيازاً لقضايا النساء كما اتضح من نموذج قانون الأحوال الشخصية السابق، فإن مجمل توجه التيار اتسم بالالتباس، فكما وصفه يسري مصطفى إنه خطاب بلا هوية لأنه كان صاحب مواقف متباينة تجاه حقوق وحرّيات النساء، أحياناً تنويري علماني، وأحياناً محافظ وفي أحيان أخرى متشكك وناقد¹².

ورغم مشاركة النساء القوية داخل الحركة الماركسية المصرية وتحملهن كثيراً من الأعباء، إلا أنها لم تحقق المساواة بين الرجال والنساء داخل تلك التنظيمات¹³، ولم يُنظر إلى قضايا النساء على أنها أولوية، بل أن القضايا الوطنية والتحرر من قوى الاستعمار والرأسمالية ومواجهة ما ينتج عنها من انفتاح وعولمة لها الأولوية، كما أنهم اعتقدوا أن القهر والانتهاكات الواقعة على النساء نتاج للاستغلال الطبقي ولا يعتبر قهر واستغلال بسبب النوع. كما أن تجربة لجان المرأة في الأحزاب اليسارية كانت دليل واضح على تهميش النساء وإبعادهن عن الوصول إلى الأماكن القيادية في تلك الأحزاب. وحتى اهتمام اليسار بقضايا النساء لم يكن نابع من إيمان حقيقي بحقوق وحرّيات النساء ولكنه كان كثيراً ما يعبر عن نقد لرؤية التيارات الإسلامية التي تحاول الحفاظ على الهوية الإسلامية المتمثلة في غلق المجال العام أمام النساء، وذلك نجده في اهتمام بعض اليساريين في فترة التسعينيات بقضايا مثل الحجاب¹⁴.

كما أن كثيراً من اليساريين اتخذوا مواقف محافظة تجاه النسوية واعتبروها خروجاً على التقاليد الاجتماعية الوطنية ونظروا إليها على أنها مبادئ غريبة تمس بالهوية والاستقلال الوطني، خاصة حين ارتبطت بالمنظمات النسوية الحقوقية المرتبطة بحركة حقوق الإنسان العالمية في المرجعية

11 انظر مقالة الماركسية والنسوية وتحرر النساء - شارون سميث، مدونة اليسار الثوري، 19 أكتوبر 2014.

12 مقالة اليسار المصري وقضايا النساء: خطاب بلا هوية، يسري مصطفى، مجلة طبية، مركز دراسات المرأة الجديدة، العدد السابع، الحركة النسائية

المصرية المعاصرة: الآفاق والتحديات 2006، ص 127.

13 انظر المرأة علي برامج اليسار عائدة سيف الدولة ورقة غير منشورة قدمت في ندوة «أي خطاب للحركات النسوية العربية؟»، منتدى النساء العربيات (تونس، 24-25 مارس 2000).

14 انظر كتاب «خلف الحجاب» - سناء المصري، دار سينما للنشر، بتاريخ 1989.

الفكرية ومصادر التمويل¹⁵. على الرغم من ذلك، ظهرت في الفترة الأخيرة اتجاهات جديدة ليسار نسوي تنتقد «وقوع أجزاء من اليسار التقليدي في فخ المقاربات الاختزالية لتحرر المرأة، وهي النزعة التي ترى أن الصراع الطبقي سيؤدي ميكانيكيًا إلى حلّ مسائل كالتمييز القائم على أساس الجندر والجنس»¹⁶.

ثالثًا: إشكاليات قضايا النساء والتيار القومي:

إن التعامل مع القومية باعتبارها أيديولوجية في حد ذاتها يعني مواجهة ثلاث مشكلات، أولها أن القومية تصنف أحيانًا كمذهب سياسي وليس كأيديولوجية مكتملة النضج. فبينما تمثل الليبرالية والمحافظة والاشتراكية مجموعات مركبة من الأفكار والقيم ذات العلاقات المتبادلة، يذهب هذا الرأي إلى أن القومية في جوهرها هي الإيمان البسيط بأن الأمة هي الوحدة الطبيعية والمناسبة للحكم. ومشكلة هذا الرأي هو أنه يركز فقط على ما يمكن اعتباره القومية السياسية الكلاسيكية. ثانيها أن القومية يتم تصويرها كظاهرة نفسية في جوهرها - عادة باعتبارها ولاء تجاه الأمة التي ينتمي إليها المرء وازدراء الأمم الأخرى - بدلا من تصويرها كتكوين نظري. مما لاشك فيه يعد أحد الملامح الرئيسية للقومية هو قوة جاذبيتها العاطفية والشعورية، ولكن قصر فهمها على ذلك فقط يخلط بين أيديولوجية القومية وعاطفة الوطنية. ثالثها أن القومية لها طابع سياسي [متناقض]، فقد كانت القومية في أوقات متباينة تقدمية ورجعية، ديمقراطية وسلطوية، عقلانية ولا عقلانية، ويسارية ويمينية، كما ارتبطت بكل التقاليد الأيديولوجية الكبرى تقريبا. وقد انجذب إليها ليبراليون ومحافظون واشتراكيون وحتى شيوعيون كل بطريقته للقومية، وربما كانت الفوضوية وحدها، بسبب رفضها المباشر للدولة، تتعارض بشكل جذري مع القومية¹⁷. وعندما نتعرض لعلاقة التيار القومي بقضايا النساء في مصر علينا التمييز بين مستويين كالتالي:

الدولة القومية:

وهي فترة الخمسينيات والستينيات التي تمثل الحقبة القومية في مصر والتي انتزعت فيها النساء قدرا معقولا من الحقوق والحريات العامة، وقد تمكنت الحركة النسائية عقب ثورة يوليو من الضغط على الدولة لتضمين مطالبها السياسية كحق الترشح والانتخاب في دستور 1956، كما ألزم الدستور الدولة بالتوفيق بين عمل النساء ورعايتهن لأسرتهم. ثم جاء الميثاق الوطني عام 62 لينص على أن النساء لابد أن يتساوون بالرجال، ثم جاء دستور 64 لينص على تكافؤ الفرص لجميع المصريين وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. وبالرغم من أن الدولة كانت

15 تابع المصدر رقم 13.

16 [مقالة نحو يسار نسوي](#) - فرح قيسي، جريدة الجمهورية، 8 يوليو 2016.

17 تابع المصدر رقم 3، ص 182.

صاحبة رؤية مستنيرة تجاه قضايا النساء وما يتعلق بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها عملت على مصادرة الحركة النسائية، وكان ذلك نتيجة لمصادرة الدولة لكل مساحات العمل السياسي والاجتماعي المستقل، ومنها المنظمات النسائية حيث قامت الدولة بحل الاتحاد النسائي المصري واتحاد بنت النيل والتنكيل بالرائدة النسوية المستقلة درية شفيق. وكذلك حلت الدولة الأحزاب السياسية سعياً لاحتكار تمثيل جميع المصريين. ومن جانب آخر، قامت الدولة بتمكين النساء في القضايا ومن المنظور الذي يراه النظام متسقاً مع مسار المشروع الوطني، فاستجابت نسبياً لمطالب التمكين المتعلقة بالمجال العام (التصويت - العمل - إلخ) لكن تجاهلت تماماً المطالب المتعلقة بالتمكين والمساواة في المجال الخاص¹⁸، وتُركت أمر شؤون الأسرة والأحوال الشخصية تحت سيطرة رجال الدين والمؤسسات الدينية في مصر. و«حين توجهت بعض الشخصيات النسائية إلى عبد الناصر عام 1967 تطالبه ببعض التعديلات في قوانين الأحوال الشخصية، اقترح عليهن التوجه إلى المؤسسة الدينية على أساس أنها صاحبة الكلمة الأخيرة في هذا المجال. وبهذا وضعت الدولة المؤسسات الدينية وسيطا إلزاميا بين النساء وحقوقهن»¹⁹. وفي تلك الفترة، النساء اللاتي تمكن من لعب أدوار كبيرة في الحياة السياسية هن النساء العاملات في إطار مؤسسات السلطة مثل راوية عطية، وبعضهن كانت صاحبات انحيازات نسوية في إطار التوجه السياسي القائم مثل حكمت أبو زيد، وبرز دور التنظيم النسائي للاتحاد القومي ومنه إلى الاتحاد الاشتراكي.

أحزاب التيار القومي:

على الرغم من اهتمام النساء المصريات بالقضايا النسوية منذ 1919 إلا أنهن وفي أحيان كثيرة انشغلن بالقضايا العامة كالاستقلال الوطني على حساب قضاياهن الخاصة، إلا أن أحزاب التيار القومي المصري كانت دائماً تنظر إلى قضايا النساء على أنها قضايا غربية، والاهتمام بها ينول من هوية الأمة العربية، وقد يؤدي إلى تفكك الدولة. ونظراً لأيديولوجيتهم القومية العربية كانوا دائماً يؤكدون على تمسكهم بالتقاليد المصرية والعربية وما تفرضه القيم الدينية المتحفظة، ومنه الحفاظ على النظام الأبوي الذي تفرضه العادات والتقاليد والدين، وأيضاً الحفاظ على البنية المجتمعية وتقسيم الأدوار في الأسرة وأي خروج عن هذا يعتبر انحراف عن الهوية الثقافية للمجتمع. وللعلم الأيديولوجية القومية المصرية لم تؤثر فقط في التيار القومي المصري، ولكنها أثرت بشكل بالغ في التيارات المختلفة من اليسار المصري والليبرالية المصرية، ولذا كثيراً ما نجد تقارب بين مواقف تلك التيارات في قضايا حقوق وحرريات النساء.

يلاحظ أن قضايا كالهوية والصراع العربي الإسرائيلي ومعاداة الاستعمار ورفض كل ما هو خارجي

18 Kristina Nordwall: Egyptian feminism: the Effects of the State, Popular Trends and Islamism on the Women's Movement in Egypt. Colorado college.edu/web 2008.

19 مقالة نضالات المرأة المصرية عشية انطلاق حديث التغيير: مئة عام من الارتباط بالقضية الوطنية «ملاحم الحصاد» - مركز دراسات المرأة الجديدة - مجلة البوصلة - العدد الرابع يونيو 2007.

والعلاقة بين العروبة أو الإسلام هي القضايا الأساسية المكونة للفكر القومي العربي وهي التي تشكل وتفسر مواقفه. كما ذكر يسري مصطفى في مقالة حارسات²⁰ الهوية عن تأثير تلك الإشكاليات على علاقة التيار القومي بقضايا النساء. فدائماً كانت التضحية بحقوق النساء من أجل بناء هوية متماسكة للدولة، ورأوا أن حرية النساء تعني التخريب أو انتصار الخطاب الاستعماري أو انتصار الخارج على الداخل، والمسألة الأخرى تتمثل في القسمة بين قضايا كبرى تستحق الاهتمام وهي قضايا الأمة ومناهضة الاستعمار والحفاظ على الهوية، وقضايا صغرى يمكن تأجيلها أو حتى نسيانها ومنها قضايا الحريات وفي مقدمتها حقوق النساء والأقليات. كما أن النظم السياسية القومية اتخذت دعوات رفض كل ما هو خارجي للحفاظ على تماسك ووحدة الجماعة وفي هذا السبيل ضاعت كثير من حقوق النساء بين دعوات الحفاظ على الداخل من الغزو الخارجي. كما يذكر مصطفى يسري ما ورد في كتاب عزيز العظمة العلمانية من منظور مختلف²¹ عن النساء بوصفهن حارسات الهوية الجماعية وتم محاصرة النساء فكرياً واجتماعياً وجعلت من دونية النساء علامة على السيادة القومية وتكامل الشخصية الوطنية.

20 مقالة حارسات الهوية: القومية والنساء، يسري مصطفى، مجلة طيبة، مركز دراسات المرأة الجديدة، العدد الثالث عشر: النساء والقومية ديسمبر 2009.

21 انظر كتاب العلمانية من منظور مختلف (الدين والدنيا في منظار التاريخ)، تأليف الدكتور عزيز عظمة، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

**الفصل الثاني:
الحزب ووظائفه وبعض
الإشكاليات
النسوية المتعلقة بها**

أولاً: ما هو الحزب:

الحزب السياسي هو كيان ينشأ ويتأسس طوعاً بدرجة من الوعي لمراعاة مصالح القوى الاجتماعية التي يمثلها بهدف الوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامج سياسي لتحديد مشاكل المجتمع وإيجاد حلول هذه المشاكل، تضمن مصالح القوى الاجتماعية التي يمثلها، وإذا كان النظام ديكتاتوري سيصل للسلطة بالعنف، وإذا كان المجتمع يسمح بالتعددية الحزبية وتداول السلطة سلمياً فسيحصل الحزب على السلطة من خلال المشاركة في الانتخابات للوصول للسلطة أو المشاركة في تشكيلها²². ومؤسسات السلطة لا تقتصر على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإنما تتضمن أيضاً مستويات السلطة المحلية المعروفة بالحكم المحلي أو الإدارة المحلية بالإضافة لهيئات مختلفة في الدولة كالمجالس القومية المتخصصة والتي لا تكون جزء من النظام السياسي بالضرورة لكنها جزء من الدولة وعادة ما يتم شغلها بالتعيين من المسؤولين السياسيين.

ومن هذا التعريف، تكون الوظيفة الأساسية للحزب السياسي هي كتابة برنامج سياسي محدد فيه مشاكل المجتمع وأسبابها وانعكاسها على الناس وكيف يمكن حلها، وبناء عليه يطرح سياسات عامة وتشريعات لتطبيقها، ويسعى لكسب ثقة الشعب ليتمكن من شغل المواقع التي يمكنه من تنفيذ برامجه وسياساته هذه.

والحزب ليس هو الشكل الوحيد للعمل العام، لكنه الشكل الأبرز والأساسي لممارسة العمل السياسي بالإضافة لأشكال أخرى مثل الحركات السياسية. لكن المجال العام يتضمن تنظيمات أخرى وهي النقابات والجمعيات الأهلية (الخيرية والتنموية والحقوقية، إلخ) التي تتفاعل في مساحات أخرى من المجال العام للتعبير عن المصالح والرؤى ويتقاطع دورها لكنها لا تتطابق مع دور الحزب.

22 أ/ عبد الغفار شكر، تعريف وظائف العمل الحزبي الأساسية، محاضرة غير منشورة قدمت في مدرسة الكادر السياسي للنساء بتاريخ 26 سبتمبر 2014 بالقاهرة - نظرة للدراسات النسوية.

ثانياً: ما هي وظائف الحزب:

تختلف أشكال التنظيمات الحزبية وفقاً للائحتها الداخلية ووفقاً للقواعد التي تفرضها القوانين المنظمة للممارسة السياسية في كل بلد، لكن الأحزاب جميعها تمارس عدد من المهام تنشأ لها آليات لتنفيذ وظائف بعينها يصعب ألا تكون موجودة في أي حزب، ومنها الوظيفة السياسية فبعض الأحزاب يوجد بها لجنة أو مكتب خاص بالسياسات دوره إنتاج وبلورة المواقف السياسية المعبرة عن التنظيم، والتي تعكس برنامجه وفقاً لمعطيات الواقع، ومنها الوظيفة الإعلامية التي تقوم بنقل صوت الحزب للمجتمع وتسمى الإعلام أو العلاقات العامة حسب الحال، ومنها أيضاً الوظيفة التثقيفية والجماعية والتنظيمية، إلخ.

الوظيفة السياسية:

الحزب بشكل عام كيان سياسي وبالتالي ممارسة السياسة هي وظيفة كل عضو وهيئة فيه، لكن بلورة مواقف وسياسات الحزب وتفعيل بنود برنامجه تتركز في هيئات أو أفراد بعينهم أكثر من غيرهم، وفي بعض الأحزاب تنشأ لجنة خاصة دورها بلورة السياسات التي يتبناها الحزب واقتراحها أو يكون هذا دور منوط بهيئة أوسع تسمى بالمكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية، والهيئة المعنية بالسياسات جزء منها.

عادةً ما يكتب برنامج الحزب أثناء مرحلة التأسيس ولا تتم مراجعته إلا على فترات طويلة ويفترض في الأحزاب الملتزمة بالديمقراطية ألا يتم تعديل أي من بنود برنامج الحزب إلا عن طريق أوسع هيئاته كالمؤتمر العام أو الجمعية العمومية.

إشكاليات نسوية في الممارسة السياسية للحزب:

وفي الأحزاب الديمقراطية التي تتبنى مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان عادة ما تكون برامج الأحزاب متبينة لقضايا النساء أو على الأقل لمبدأ المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات، وبعضها يتبنى مفهوم تمكين النساء من القدرة على تخطي العقبات التاريخية والتشريعية والواقعية التي أمامهن. لكن يلاحظ أن البرامج عادة ما تتضمن فصل أو قسم لقضايا النساء وليس تضمين منظور النوع في كل القضايا. وحتى لو كان البرنامج مكتوب بأفضل صورة أو حتى يدمج منظور النوع في مختلف القضايا وهي حالات قليلة، فإن الممارسة السياسية العملية تطرح أسئلة أصعب من المدرجة عادة في برامج الأحزاب العامة، أبرزها تلك المتعلقة بالأولويات والانحيازات.

الانحيازات الأيديولوجية والفكرية للحزب قد تشوش رؤيته أحياناً لقضايا النساء ما لم يكن هناك وعي شديد بمعضلاتها الواقعية، أي ما لم تتم جندرة هذه الانحيازات نفسها. فالحزب اليساري مثلاً

المنحاز لقضايا العمال والفلاحين بشكل عام قد يتغافل عن معاناة العاملات والفلاحات المستغلات إن لم يضع نصب عينيه المعاناة الخاصة أو الفجوة النوعية في الأجور والحقوق بشكل عام بين العمال والعاملات، والمنعكسة في الإحصائيات المختلفة (وأحيانا لا تتوافر الإحصائيات مقسمة حسب النوع)، وبالتالي قد لا تخاطب السياسات التي يطرحها الحزب العاملات بقدر ما تخاطب العمال الذكور. بل وأحيانا يكون الانحياز الطبقي للييسار خادعا في رؤية انعكاس السياسات على النساء، فقانون الخلع على سبيل المثال بدا للوهلة الأولى أنه قانون مناسب للنساء الثريات اللاتي يستطعن التخلي عن المستحقات المادية، في حين أن التطبيق العملي للقانون أثبت أن النساء الفقيرات اللاتي ليس لديهن شيئا ماليا يخسروه من ترك العلاقة الزوجية استفدن بشدة من هذا القانون²³. ومن جانب آخر، قد يكون تركيز الأحزاب الليبرالية على المساواة القانونية فقط دون مفهوم التمكين مضللا في رؤية المعوقات الواقعية التي تقف أمام النساء في التمتع بحقوقهن القانونية، ويتضح هذا مثلا في أن مباشرة النساء للحقوق السياسية لا يتم تفعيلها فقط بإقرار الحق الدستوري في الترشح والانتخاب، وإنما بإدراج آليات تتغلب على هذه المعوقات الواقعية كالتدابير الإيجابية وتقليل النفقات.

الوظيفة التثقيفية (التربية السياسية):

على الحزب أن ينمي الوعي السياسي لدى المنخرطين فيه، ويعتبر التثقيف الحزبي هو الآلية التي يتم من خلالها النقل المنظم والمستمر للمعارف والخبرات لقيادات الحزب وأعضائه وجماهيره بحيث يكونوا على معرفة بما يجري في المجتمع وأكثر خبرة بالعمل المشترك في المجتمع²⁴، وأهميته تتمثل في أن الحزب كيان طوعي ينضم إليه الأفراد بإرادتهم الحرة لكنهم قد لا يكونوا ملمين بشكل كافي بالمعارف اللازمة، بل وحتى متفقيين على مفاهيم مشتركة تحدد أطر عملهم. وللتثقيف الحزبي مستويات مختلفة منها ما يوجه للأعضاء الجدد ومنها ما يوجه للأعضاء الأقدم أو القياديين أو ما يعرف بالكوادر.

ومن الأمور الأساسية الواجب تناولها في برامج التثقيف الحزبي معلومات عن برنامج الحزب وشرح المفاهيم الأساسية المتبناة فيه، ولائحة الحزب وطريقة تنظيمه وحقوق وواجبات الأعضاء وعلاقة الأعضاء والهيئات ببعضهم، والقضايا الاجتماعية الأساسية التي ينشط بها الحزب في المجتمع. وهناك التثقيف النوعي الموجه لفئات بعينها من العضوية كالطلاب أو العمال أو الفلاحين، إلخ. وهناك تثقيف وظيفي أو تدريب يقدم للأعضاء وفقا لتخصصهم في النشاط داخل الحزب مثل الدورات التي تقدم للمنخرطين في اللجان الإعلامية أو التنظيمية أو لجان نوعية كتلك المعنية بقضايا النساء أو قضايا الصحة والتعليم، إلخ.

23 قوانين الأحوال الشخصية المصرية: دراسة عن عملية الإصلاح للقوانين الجديدة والتطبيق في المحاكم، إعداد د/ ملكي شرماني، مجلة طبية النساء

والتشريع، القاهرة: مؤسسة المرأة الجديدة، العدد 17، ديسمبر 2013، ص 7 - 46.

24 تابع المصدر رقم 22.

إشكاليات نسوية في التثقيف الحزبي:

ومن اللافت للنظر أن تناول قضايا النساء في التثقيف الحزبي مسألة إشكالية، فقليلة هي الأحزاب - كما لاحظنا من النقاش مع المشاركات في مدرسة الكادر السياسي وورشها اللاحقة - التي تتناول قضايا النساء في برامجها التثقيفية، فتبين للأعضاء مفاهيم مثل النوع أو النسوية أو الأبوية أو المساواة أو تشرح واقع الفجوة النوعية في المجتمع. ومن العوامل التي تعقد من هذه الإشكالية (بخلاف عدم الاهتمام): أولاً: أن الكتابات المتخصصة في قضايا النساء يجب أن تكون على نفس الخلفية الأيديولوجية للحزب، ثانياً: الميل للتعامل مع قضايا النساء باعتبارها قضايا فئوية تخص فئة معينة من المجتمع أو الحزب وليس جميع أعضائه، ثالثاً: قلة تواجد النساء - حسبما لاحظنا - في لجان التثقيف والتدريب وتركز نسبة كبيرة منهن في أمانات المرأة أو لجان قضايا المرأة (إن وجدت في الحزب) التي هي بدورها تعامل كلجان فئوية وما يخرج عنها من أوراق تثقيفية أو سياسية لا تقدم للحزب كله وإنما لأعضاء أمانات المرأة فقط في بعض الأحزاب.

وللتغلب على هذه الإشكاليات يجب أن يكون في برامج التثقيف الحزبي الأساسية أجزاء واضحة عن قضايا النساء ومفاهيمها الأساسية وتناول لتاريخ الحركة النسوية/النسائية المصرية (مُلاحظ مثلاً أن الأحزاب اليسارية تعني بتثقيف أعضائها عن تاريخ الحركة العمالية، والأحزاب الناصرية تعني بتثقيف أعضائها عن الحركة الوطنية لكن إدراج تاريخ الحركة النسوية المصرية في برامج التثقيف الحزبية أمر شديد الندرة)، وأن يدرج منظور النوع في البرامج التثقيفية القطاعية أو النوعية المختلفة (تثقيف عمالي - طلابي - فلاحي - تثقيف عن قضية الصحة أو التعليم، إلخ).

الوظيفة التنظيمية:

في أي حزب تكون لهيئات بعينها مهمة تنظيم الحزب من الداخل والتي تتضمن تسجيل عضوية الحزب وتنظيم بياناتها والحفاظ عليها بغرض تمكين الأعضاء من ممارسة حقوقهم وواجباتهم والقيام بالتواصل الداخلي بين أعضاء الحزب وهيئاته المختلفة²⁵.

وتتضمن هذه المهمة عدة مهام فرعية (شؤون العضوية - الاتصال - المالية - إدارة المقرات والممتلكات) قد تندرج كلها تحت لجنة أو أمانة واحدة هي أمانة التنظيم وقد تنفصل لا سيما المالية التي عادة ما تكون لها هيئة مستقلة تحقيقاً لمبادئ الشفافية والمحاسبة وعدم التداخل بين القرار المالي والإداري درءاً للفساد التنظيمي.

وإن كان البرنامج الحزبي هو الوثيقة المرجعية لممارسة الوظيفة السياسية والتثقيفية للحزب، فإن اللائحة (النظام الداخلي) هي الوثيقة المرجعية لممارسة وظيفته التنظيمية والتي تعد دستور هذا المجتمع الصغير²⁶.

25 تابع المصدر رقم 22.

26 تابع المصدر رقم 22. وأيضاً: إلهام عيادروس، تعزيز وضع النساء في التنظيم الحزبي، محاضرة غير منشورة قدمت في مدرسة الكادر السياسي للنساء بتاريخ 28 سبتمبر 2014 بالقاهرة - نظرة للدراسات النسوية.

وكثيرا ما تنقسم قيادة الأحزاب المصرية (المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية) إلى قسمين: قيادة سياسية (رئيس ونوابه) وقيادة تنظيمية (أمين عام وعدد من الأمناء منهم أمين التنظيم وأمين المالية وأمين الإعلام) وأحيانا يكون هناك تداخل بين وظيفة الأمين العام وأمين التنظيم.

شؤون العضوية:

يجب تسجيل بيانات الأعضاء وتنظيمهم بما يسمح لهم بممارسة حقوقهم وواجباتهم وفقا للائحة. فأخطار العضو بموعد الانتخابات الداخلية في هيئته المحلية أو في الهيئات القيادية المركزية (المؤتمر العام) مثلا يفترض وجود قاعدة بيانات محدثة ببيانات كل عضو وسبل الاتصال به واستيفائه للشروط التي تخوله ممارسة هذه الحقوق وفقا للائحة (مثل دفع الاشتراك)، وكذلك حشد الأعضاء ودعوتهم للمشاركة في الفعاليات والحملات، إلخ²⁷.

إدارة مقرات وممتلكات الحزب:

مقرات الحزب هي المساحات التي يجتمع فيها أعضائه وأحد نقاط الالتقاء الأساسية بين الحزب والجمهور وعليه يجب الحفاظ عليها في الحالة التي يرغب الحزب في تقديم نفسه للناس بها. بعض المقار يكون لها طبيعة إدارية وهذه عادة ما تكون مسؤولية أمانة التنظيم المركزية، وبعض المقار تكون عبارة عن مقر لأمانات محلية أو نواب الحزب في دائرة معينة ويتولى مسؤوليتها القيادة المحلية (أمانة الوحدة أو القسم أو المركز أو المحافظة حسب الحال مثلا).

قد تختلف الأحزاب في الجهة أو الشخص التي تحملها مسؤولية مقراتها لكنها بشكل عام تكون مع المسؤولين عن التنظيم، وبعض الأحزاب توكل مهمة إدارة المقر لمسؤولين سياسيين منتخبين (أمين التنظيم مثلا) أو لموظفين بأجر، وتثار كثيرا مسألة تحكم المسئول عن المقر في جدولته واستخدامه بحيث يستطيع الاستفادة منه واستخدامه دوائر الأصدقاء الأقرب لمسئول المقر، وهي مسألة تحدث إشكاليات كثيرة داخل الحزب ويجب التعامل معها بشفافية وفق قواعد واضحة.

إشكاليات نسوية في إدارة مقرات الحزب:

تواجه عضوات الأحزاب المختلفة تحديات مرتبطة بتواجدها في مقر حزبه لا سيما إذا تواجد الحزب أو أمانته الفرعية في منطقة نائية أو عقد اجتماع في موعد متأخر يصعب على عضواته حضوره وخاصة في المناطق الريفية أو الشعبية في الحضر.

من التحديات أيضا التي أشارت إليها خريجات ورش الكادر السياسي هو وجود مقرات غير مؤهلة بشكل ملائم لاستقبال العضوات فلا يوجد دورات مياه مناسبة وإن وجدت فهي لا تراعي استخدام النساء لها.

الاتصال:

الاتصال له علاقة كبيرة بديمقراطية التنظيم السياسي، فلا ديمقراطية بدون تداول فعال للمعلومات لكي يتمكن العضو من المشاركة في اتخاذ القرار أيا كان مستواه التنظيمي. وعليه يجب أن يكون بالحزب شبكة اتصال فعالة قائمة على قاعدة بيانات واضحة بحيث تستطيع القيادة الاتصال بكافة الأعضاء ودعوتهم للاجتماعات والفعاليات ويستطيع الأعضاء أيضا الاتصال ببعضهم البعض.

من الإشكاليات التي تثار في هذا الشأن مسألة شفافية المعلومات والبيانات والحفاظ على الخصوصية، فيجب أن تحدد لوائح الحزب من له الحق في الحصول على قوائم الاتصال بالأعضاء في المستويات المختلفة لأن من لديه قوائم الاتصال يمكنه دعوة الأعضاء والاتصال بهم والتأثير في القرارات.

ومن ناحية أخرى، يطرح توفر كشوف الأعضاء وطرق الاتصال بهم إشكالية في النظم السياسية التسلطية التي تلاحق حتى المنتمين للتنظيمات السياسية الشرعية.

في أي تنظيم سياسي علني، يُفترض أن يستطيع أي عضو الاتصال بأي عضو آخر في وحدته الحزبية أو أي وحدة حزبية أخرى سواء هم أعضاء في مستوى تنظيمي واحد أو لا، لكن هناك تقاليد أبوية أو دكتاتورية في بعض الأحزاب المصرية تمنع اتصال الأعضاء من المحافظات المختلفة ببعض رغم أن هذا حقهم في أي تنظيم ديمقراطي ويجب الاستفادة به مثلا عند التكتيل على مشروع قرار معين مطروح أمام الهيئات القيادية كالمؤتمر العام مثلا، وفي بعض الأحزاب تعترض القيادة المحلية (أمناء المحافظات مثلا) حينما تتصل القيادة المركزية (أمانة التنظيم مثلا) بأعضاء الوحدات المحلية (بالمحافظات مباشرة) فبعض الأحزاب المصرية لديها تراث قائم على أن أمين المحافظة هو مفتاحها والقيادة المركزية لا تتعامل سوى معه.

المالية:

تنشأ في جميع الأحزاب لجان أو أمانات خاصة بالمالية على المستوى المركزي والمحلي، وظيفتها الأساسية هي إدارة واردات ومصروفات الحزب ويحق لها التوقيع بالصرف والاستلام على الإيصالات وخلافه، بالإضافة لتنمية موارد الحزب والتي يخصص لها أحيانا هيئة مستقلة دورها يتمثل في ابتكار آليات وأنشطة لزيادة الموارد لكنها لا تتدخل في كيفية صرفها.

يجب أن تحدد لوائح الحزب الصلاحيات المالية فما هي المبالغ التي يمكن لمسؤول المالية صرفها وحده ومن عليه أن يستشير بالنسبة لكل شريحة من المبالغ.

تنظيميا، تفصل معظم الأحزاب بين أمانة/لجنة المالية ولجنة التنظيم لكي يمكن تحقيق الشفافية والمحاسبة عن القرارات لكن المالية والتنظيم أمران مرتبطان عضويا ويعتبران انعكاس لبعضهما البعض.

تمويل الأحزاب في مصر مشكلة كبرى، والمصادر التي يعترف بها قانون الأحزاب تتمثل في اشتراكات الأعضاء، وتبرعات أعضاء وأصدقاء الحزب من المواطنين فقط (وليس من الشخصيات الاعتبارية)، ويمكن للحزب عمل بعض الأنشطة غير الهادفة للربح طبقا لقانون الأحزاب مثل عمل حفلات وإقامة مباريات، طبع وتوزيع الجريدة الحزبية (يمكنها أن تحقق دخلا بسبب الإعلانات لكن فعليا الجرائد في مصر وخاصة الحزبية لا تحقق أرباحا)، ومحظور على الأحزاب عمل أنشطة تجارية ربحية ما عدا إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب²⁸. لا يعترف القانون المصري بتمويل الدولة للأحزاب رغم أن الكثير من الدول الغربية والعربية تقر ذلك، ويعتبر تمويل الدولة للأحزاب هو بمثابة إقرار من المجتمع بالاستثمار في الحياة السياسية الحزبية السلمية وقطع الطريق على طرق الفساد وتمويل رجال الأعمال وأصحاب النفوذ للأحزاب التي تحقق أجندتها بطرق ملتوية. وتعرف الدول المختلفة معايير متنوعة تحكم مسألة تمويل الدولة للأحزاب مثل عدد المقاعد أو الأصوات التي يحصل عليها الحزب في البرلمان أو في المجالس الشعبية المحلية أو تمثيله في منظمات المجتمع المدني الرسمية مثل الاتحادات والنقابات أو انتشار الحزب الجغرافي مثل عدد المحافظات المنتشر بها وعدد المراكز ووجوده في الأقاليم المختلفة²⁹.

إشكاليات نسوية في تنظيم الأحزاب:

تختلف أشكال التنظيمات الحزبية بين هرمية وشبكية وما بينهما، ولا يمكننا أن نحدد شكل تنظيمي بعينه باعتباره صديقا للنساء، فالأشكال المختلفة يمكن تكييفها بحيث تعزز من وضع النساء كما يتضح في الفصل الثالث، ومن أبرز الآليات التي تستخدمها الكثير من الأحزاب هي إنشاء لجان أو قنوات تنظيمية خاصة بالنساء تسمى لجان أو أمانات المرأة على المستوى المركزي أو على مستوى كل وحدة محلية، وهذه الوسيلة لها مزايا وعيوب مختلفة، أما الأحزاب التي لا تفضل حصر النساء في لجان أو أمانات خاصة بهن وإدماجهن في الأطر التنظيمية القائمة مع الرجال فيمكنها أن تقوم بتيسير انخراط النساء في الحزب ضمن المنظومة نفسها عن طريق وضع آليات لاجتذاب العضوية النسائية وقواعد تراعي ظروف النساء في مواعيد وأماكن الاجتماعات ووتيرتها وما إلى ذلك، كما يتضح في الجزء الثاني من الفصل الثالث من هذا الدليل بعنوان تعزيز وضع النساء في الأحزاب.

الوظيفة الإعلامية:

على الحزب أن ينشئ آلية لتنظيم وصول صوته للمجتمع خارجه، وتعرف عادة بالإعلام وأحيانا بالعلاقات العامة وهي أوسع من الإعلام بمعناه الضيق مثل الصحافة والتلفزيون وما إلى ذلك.

28 المادة 11 من قانون الأحزاب المصري رقم 40 لعام 1977 المعدل في مارس 2011.

29 تابع المصدر رقم 22.

ورغم أن الوظيفة الإعلامية تحتاج لحساسية سياسية حيث أن القائمين عليها يجب أن يكونوا على دراية ببرامج الحزب ومواقفه وسياساته وكيفية التعبير عنها للمجتمع وما هي الأولويات والقضايا والشخصيات التي يريد الحزب وفقا لقرارات هيئاته أن يقدمها للجمهور وطريقة تقديمها، فإن الإعلام هو أيضا تخصص احترافي لا يصح أن يقوم عليه الهواة أو السياسيين فقط. وهنا تبرز إشكالية الجمع بين الملائمة السياسية والتخصص المهني فليس بالضرورة أن يكون لأمين الإعلام المنتخب مثلا القدرة المهنية الاحترافية على إدارة الوظيفة الإعلامية للحزب، وبالنسبة للأحزاب قليلة الموارد التي لا تستطيع استخدام محترفين تُعتبر هذه مشكلة معقدة. من المنافذ الإعلامية التي تستخدمها الأحزاب الصحافة المطبوعة (يمكن للحزب أن يكون له جريدته للمادة رقم 11 من مرسوم بقانون رقم 12 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بنظام الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 197) بالإضافة إلى التواصل مع الصحف المختلفة والقنوات التلفزيونية والوسائل الالكترونية مثل موقع الحزب وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر.

إشكاليات نسوية بالعمل الإعلامي الحزبي:

يمكن تلخيص الإشكاليات المتعلقة بالإعلام والنساء في العمل الحزبي في قضيتين، أولها الميل لتقديم الوجوه النسائية الحزبية للجمهور في قضايا بعينها تعتبر هي قضايا النساء (الأحوال الشخصية - التمييز ضد النساء - التحرش الجنسي - إلخ)، وهذا مرتبط بطبيعة الحزب ونوعية الأدوار التي تلعبها فيه النساء أصلا، فكلما كانت النساء منخرطات في أدوار متنوعة صار من المتوقع أن يخاطبن الجمهور في قضايا متنوعة أيضا وليس قضايا النساء فحسب. وثانيا أن وسائل الإعلام نفسها قد لا تتناول قضايا النساء بطريقة منضبطة وفقا لخطاب الحزب الذي يتبناه، فنجد المبالغات والتنميط والرغبة في الإثارة وممارسات أخرى، وفي وسط الأحداث السياسية الكبيرة لا تتوقع وسائل الإعلام من حزب سياسي تناول قضايا النساء باعتبارها ليست من القضايا السياسية الكبرى ويتم التواصل بشأنها مع المنظمات والحركات النسوية أساساً.

الوظيفة الجماهيرية (العمل الجماهيري):

مثلما سلف ذكره بالنسبة للوظيفة السياسية أنها ينبغي أن تكون وظيفة كل شخص في الحزب، فالعمل الجماهيري هو وظيفة كل عضو في الحزب، لكن هذا لا ينفي وجود هيئات ومواقع بعينها مسؤوليتها تنظيم هذه الوظيفة وتطويرها ومتابعتها ويفضل أن توجد لجنة أو أمانة للعمل الجماهيري مركزيا وفي كل وحدة أو أمانة محلية تضع رؤيتها للعمل وخطتها بشكل جماعي وفقا لتوجهات الحزب وأولوياته.

يمكن تعريف العمل الجماهيري أنه أي مجهود منظم يقوم به الحزب للتواصل مع الجمهور والانتشار وسطهم والمقصود بالجمهور هنا من هم ليسوا أعضاء في الحزب.

ومن القضايا التي برزت من خلال المدرسة أن الأحزاب بعد ثورة 25 يناير عامة والأحزاب التي نشأت بعد الثورة خاصة انخرطت لجان العمل الجماهيري فيها في الفعاليات الاحتجاجية لفترات طويلة مثل المظاهرات المناهضة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أو لحكم الإخوان المسلمين دار فيها بعد تلك المراحل نقاشات كثيرة حول كيفية التواصل مع الجمهور في المواقع والأحياء المختلفة وليس فقط من خلال الفعاليات الاحتجاجية التي يكون مناطها توجيه رسائل للسلطة الحاكمة بالأساس.

- تحديد الجمهور المستهدف:

يمكن للحزب استقطاب أي مواطن يقتنع ببرنامجهم وشعاراته وأنشطته، لكن على الحزب أن يحدد ماهية الجمهور المستهدف لكي يحدد استراتيجية عمله الجماهيري، ويمكن تحديد الجمهور المستهدف بناء على الانحيازات الاجتماعية للحزب وعلى توجهاته الفكرية والأيدولوجية: لأي طبقات وفئات اجتماعية يتوجه؟ الطبقة الوسطى أم الطبقات الشعبية؟ رجال الأعمال أم المهنيين أم العمال أم الفلاحين أم الموظفين أم الحرفيين، إلخ؟ سكان المناطق العشوائية أم سكان المناطق الشعبية القديمة أم سكان المناطق الثرية؟ هل يتوجه الحزب للأقليات الدينية ويحاول استقطابها بناء على توجهاته في قضايا المواطنة والتمييز؟ هل يتوجه الحزب للنساء بشكل عام ويروج لهن مواقفهم بخصوص حقوق النساء؟ هل يتوجه الحزب للناشطين أو قيادة الحركة الاجتماعية والسياسية في قضايا معينة بناء على رؤيته لأهمية هذه الجماعات في المجتمع؟

- التوجه للجمهور المستهدف (أين يوجد الناس):

الجمهور يتكون من ملايين الناس. بعض هذه الملايين منخرطة في أطر منظمة كالنقابات والاتحادات والجمعيات وبعضها فرادي لا يوجد سبيل للتوجه لها سوى مباشرة في الشارع الذي يقطنون به أو أماكن العمل. وكل فئة لها أسلوب مختلف في التوجه وصعوبات مختلفة.

من أبرز مشاكل المجتمع المصري التي ترتبت على غياب الديمقراطية لسنوات طوال أن غالبية المواطنين غير منظمة فعضوية المنظمات الطوعية مثل النقابات والجمعيات والتعاونيات والأحزاب محدودة مقارنة بعدد السكان، أما المنظمات الجماهيرية الأكبر عددا فهي التي تكون عضويتها إجبارية مثل النقابات المهنية التي يعتبر الانضمام لها شرطا لمزاولة المهنة. وعلى الحزب أن يحدد خريطة توجهه في ظل هذا الوضع: هل سيتوجه للمواطنين المنظمين وأين أم يتوجه للأفراد غير المنظمين؟ وفي حالة غياب التنظيمات، هل جزء من العمل الجماهيري للحزب أن يساعد المواطنين على تنظيم أنفسهم وفقا لرؤيته؟

- مستويات العلاقة بالجمهور بالنسبة للحزب:

للإجابة على الأسئلة السابقة يحتاج الحزب لتقسيم الجمهور إلى عدة مستويات وفقا لعلاقتهم به: (أنصار - محايدون - معادون - غير عارفين به).

أنصار:

ليسوا أعضاء في الحزب لكنهم يعرفونه ويؤيدون كل أو بعض مواقفه ومستعدون لتأييده بأي شكل من الأشكال بدءاً من التصويت لمرشحيه في أحد الانتخابات أو المشاركة في إحدى أنشطته (ندوة أو رحلة أو حملة، إلخ) أو التبرع له بالأموال أو أي تبرعات عينية. وبالنسبة لهذه الفئة يجب أن يحتفظ الحزب بوسائل للتواصل مع هؤلاء الأنصار للاستفادة منهم والتواصل معهم حسب الحال سواء لجذبهم لعضويته أو للحفاظ على تأييدهم له.

محايدون:

أشخاص يعرفون بوجود الحزب (ملحوظة: ملايين المصريين لا يعرفون كل الأحزاب القائمة أصلاً) لكنهم لم يكونوا موقف تجاهه سواء بالمعارضة أو التأييد. وبالنسبة لهذه الفئة يحتاج الحزب لتصنيفهم ومعرفة من منهم يمكنه كسب تأييدهم وكيف.

معادون:

أشخاص يعرفون بوجود الحزب لكنهم اتخذوا موقف عدائي منه إما بناء على اختلاف سياسي أو أيديولوجي واضح معه أو بناء على معلومات خاطئة وصلتهم من منافسيه أو وسائل الإعلام، إلخ. وفي الحالة الثانية يجب على الحزب مراجعة خطابته الإعلامي ومواجهة الرسائل السلبية التي يشنها المنافسون بخصوصه.

لا يعلمون بوجود الحزب أصلاً:

بالنسبة لمعظم الأحزاب المصرية يعتبر غالبية المواطنين المصريين من هذه الفئة. وهذا يفرض على أي حزب ضرورة نشر اسمه بين أوسع قطاع ممكن من الجمهور وتعتبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة شديدة الأهمية في هذا الصدد لكن استخدامها صعب ومكلف بالنسبة لمعظم الأحزاب خاصة مع سيطرة الدولة على الإعلام الحكومي وعدم اهتمام الإعلام الخاص بالحياة السياسية الحزبية.

إشكاليات نسوية بالعمل الجماهيري:

يمكن تناول علاقة النساء بالعمل الجماهيري في الأحزاب من منظورين: 1- توجه الحزب للنساء كجمهور (انظر الجزء «ثالثا» من الفصل الثالث) و-2 انخراط عضوات الحزب في العمل الجماهيري في المجتمع برجاله ونسائه، وكل منظور يطرح إشكاليات من الضروري التفكير فيها.

بالنسبة لانخراط عضوات الأحزاب في لجان العمل الجماهيري، وجدنا من خلال لقاءاتنا ونقاشاتنا مع كوادر الأحزاب المختلفة أن الكثير من الأحزاب تضع العضوات في أدوار معينة في العمل الجماهيري وهي الأدوار الأقرب للخدمية والاجتماعية ومن خلال أمانات المرأة في المقام الأول. إلا أن هناك تجارب كسرت هذه النمطية منها نموذج الأستاذة فاطمة العوامري في النموذج التالي رقم 2:

نموذج رقم 2

التقى فريق المدرسة بالأستاذة فاطمة العوامري، عضوة حملة المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي 2014 وعضوة الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ودار حوار معها حول دورها في حملة المرشح الرئاسي السابق صباحي.

فقد رشحت فاطمة لتكون منسقة للحملة على مستوى محافظة أسيوط، لكن هذا قوبل برفض من عدد من أعضاء الحملة لكونها سيدة، ومن ثم عملت كمنسقة لمدينة أسيوط فقط على اعتبار أن طبيعة المدينة أكثر قبولا لدور النساء عن القرية، لكن المفارقة أنها بشكل غير رسمي كانت مسؤولة عن المحافظة بشكل كامل وقامت بكل مهام منسق المحافظة، ولم يبدي زملائها اعتراضاً على هذا بل بالعكس تعاملوا معها بشكل جيد.

ومن التحديات التي كانت تواجهها أثناء العمل أن بعض الشباب الصغار يرفضون توجيهاتها، وبعض الناس كانت تنتقد عملها لوقت متأخر ليلا في الشارع، وأن الاجتماعات أحيانا كانت تعقد على المقاهي بشكل لا يراعي وجود نساء في اختيار المكان لكنها تغلبت على ذلك، فقد عملت كمسؤولة عمل جماهيري في حزبها وكانت تنزل الشارع والمقاهي بشكل عادي.

وبالنسبة للحزب ترى أن النساء تتم قبولتها في أدوار بعينها كاللجان الإعلامية مثلا، لكن يتم تهميشهن من التمثيل في اللجان ذات التأثير والتنظيم والعمل الجماهيري وغيرها، وبالنسبة للقيادة فالنساء تواجه تحديات داخل الحزب والمجتمع تجور على حقها في تولي القيادة وبالأخص قيادة المحافظات. ولا تعتقد أن الموضوع يقتصر فقط على الأقاليم أيضا في القيادة المركزية، فالنساء عادة ما يتم تسكينهن في نفس الأماكن كمسؤولة اتصال أو إعلام ولا نجدهم في التنظيم والعمل الجماهيري أو رئاسة للحزب مثلا.

ثالثاً: مهام بين الوظائف المختلفة:

أ. العمل الجبهوي:

أي حزب لا يعمل وحيداً في المجال السياسي، وعليه أن يحدد تصنيفه للقوى التي يمكن أن يشكّل معها جبهة سياسية لدعم السياسات التي يدافع عنها في المجتمع. والعمل الجبهوي به درجات مختلفة تبدأ بالتنسيق في قضية معينة وصولاً للتحالف السياسي الكامل مع عدد من القوى وفقاً لبرنامج متكامل. ومن الأمثلة على التنسيق السياسية، حملة حقوقنا ليست منحة من الفاسدين³⁰ التي كانت تعتبر تنسيق بين حزبين سياسيين وجمعيات أهلية بخصوص قضية قانون الأحوال الشخصية أو بنود معينة منه وخاصة المتعلقة بحضانة الأطفال، ومن الأمثلة على تحالفات سياسية جبهة الإنقاذ³¹ التي ضمت عدد من الأحزاب السياسية المعارضة للإخوان المسلمين في عام 2012، وهناك تحالفات انتخابية يكون لها برنامج وتنفيذ بعد الانتخابات مثل تحالف الكتلة المصرية³² وتحالف الثورة مستمرة³³ في الانتخابات البرلمانية 2011.

يتضمن العمل الجبهوي عمليات سياسية وجماعية مركبة، وكثير من الأحزاب تخصص له لجنة خاصة أو مسؤول خاص فلائحة حزب التحالف الشعبي الاشتراكي على سبيل المثال توكل هذه المهمة لأحد نواب رئيس الحزب ينتخب خصيصاً لهذا الغرض.

وبالنسبة لقضايا النساء، يفيد العمل الجبهوي بين الحزب وغيره من الكيانات المعنية بحقوق النساء في تعزيز المصادر والمعلومات وتوفير برامج وسياسات يمكن تبنيها بالإضافة لتوسيع القاعدة المؤيدة لهذه القضايا في المجتمع، ويمكن أن يتم بدرجات مختلفة من التنسيق بين الحزب وأحزاب أخرى أو بين الحزب والجمعيات الأهلية أو المنظمات النسوية وغيرها، كما يتضح في الجزء الأول من الفصل الثالث من هذا الدليل بعنوان (تعزيز قضايا النساء في الأحزاب).

ب. العضوية الجديدة:

يجدر على الحزب أن يضع تصوراً حول العضوية الجديدة: كيف ومن يستقطبها؟ كيف تنتظم وتندمج في الحزب وصولاً للمرحلة التي تكون فيها أعضاء فعالة تمارس حقوقها وواجباتها؟ استهداف العضوية الجديدة واستقطابها:

جميع هيئات الحزب وأفراده دورهم نشر أهداف الحزب وأفكاره وبرامجه واستقطاب عضوية جديدة، والكل يفعل هذا من موقعه فالعمل الجماهيري يتفاعل مع المواطنين/الجماهير ويعمل

30 بيان حملة حقوقنا ليست منحة من الفاسدين، نشر بتاريخ 1 مايو 2012.

31 خبر البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني، نشر بصحيفة العربية بتاريخ 24 نوفمبر 2012.

32 بيان التأسيسي لتحالف الكتلة المصرية، نشر بتاريخ 15 أغسطس 2011.

33 خبر تحالف «الثورة مستمرة» يعلن برنامجه الانتخابي، نشر بجريدة أصوات مصرية بتاريخ 1 نوفمبر 2011.

على تحويل الأنصار أو المؤيدين لأعضاء، والإعلام يستخدم الخطاب والرسائل الإعلامية الجاذبة للمستهدفين من الجمهور لتشجيعهم على الانضمام للحزب، إلخ.

تشكل بعض الأحزاب لجنة خاصة عادة ما تتوفر فيها عناصر متنوعة من لجان التنظيم والعمل الجماهيري والإعلامي والسياسي وغيرها والتي تتولى التفاعل مع العضوية الجديدة أو الأشخاص والمجموعات الراغبة في العضوية ولقائها وتعريفها بالحزب ومعرفة ما يمكنهم فعله عند الانضمام للحزب ومن ثم توزيعهم على الهيئات المناسبة لها جغرافيا أو نوعيا، لكن إتمام هذه المهمة مركزيا أمر شاق وربما يكون غير فعال والأجدد أن تتولى كل أمانة/لجنة/وحدة ضم العضوية الجديدة في نطاقها.

رابعا: مشاركة الحزب في الانتخابات العامة:

كل ما سبق كان عبارة عن وظائف ومهام داخلية أساسية لبناء الحزب حتى يحقق التماسك والانتشار من أجل أن يصبح جاهزا لخوض المعارك المختلفة، وخاصة المعارك الانتخابية.

الانتخابات العامة هي الوسيلة الأساسية للصراع على السلطة والسعي لتوليها بشكل سلمي ودستوري وهي بالتالي الوظيفة الأساسية لأي حزب في الأنظمة الديمقراطية التي تعترف بتداول السلطة، وممارسة حق الانتخاب والترشح للوظائف العامة أحد أبرز مجموعة الحقوق المعروفة بحقوق المشاركة السياسية وإن كان ليس الوحيد. لكن حتى في الدول غير الديمقراطية التي لا تعرف تداول السلطة كثيرا بالسبل الديمقراطية أو يتم فيها انتهاك الحق في المشاركة السياسية وعرقلته فعليا رغم النص عليه دستوريا، تعتبر المشاركة في الانتخابات العامة - حتى للأحزاب الصغيرة الناشئة البعيدة عن الفوز بالأغلبية - هي الفرصة الأساسية لتقديم الحزب للشعب في مواسم سياسية دورية وشرعية وأمنة بدرجة أو أخرى.

عالميا، هناك الكثير من التجارب التي يمكن تتبع مسار الحزب من حيث بنائه وانتشاره وتطوره فيها عن طريق تتبع المسار الانتخابي لها ومنها حزب سيريزا باليونان الذي بدأ كمنتدى مشكل من تنظيمات مختلفة الخلفيات التاريخية والأيدولوجية عام 2001 وقرر خوض انتخابات المحليات كتحالف عام 2002 ثم في عام 2004 تشكل ما يعرف بتحالف اليسار الراديكالي وخاض الانتخابات التشريعية وحصد أقل من 5% ومع تطوره السياسي والتنظيمي حصد في انتخابات مايو 2012 التشريعية 16% من الأصوات، ثم يونيو 2012 أيضا 27% من الأصوات وفي يناير 2015 تمكن من الفوز بأعلى عدد من الأصوات ليشكل الحكومة بعد تحالفه مع حزب آخر صغير العدد والمقاعد³⁴.

34 كتاب من الثورة إلى التحالف (الأحزاب اليسارية في أوروبا)، مطبوعات مؤسسة روزا لوكسمبورج، الترجمة العربية إصدار 2014، ص184.

يمكن تحميل نسخة الكترونية من هذا الرابط

الانتخابات العامة تتمثل بشكل أساسي في انتخابات السلطة التنفيذية (في الدول الرئاسية أو المختلطة) والسلطة التشريعية (في كافة أشكال الأنظمة) والانتخابات البلدية أو المحلية. بالطبع ليست كل الانتخابات في كل البلدان ديمقراطية، فهناك دول تجري انتخابات تفتقر للكثير من معايير النزاهة والحرية وفقا للمعايير الدولية. كذلك تتباين بشدة الأنظمة الانتخابية في الدول المختلفة.

النساء والانتخابات العامة:

مشاركة النساء في الانتخابات العامة كناخبات أو كمرشحات وممثلات لم تكن شيئاً مسلماً به. فمنذ ديمقراطية اليونان القديمة وحتى القرن التاسع عشر كانت النساء مستبعدات من الحقوق الديمقراطية³⁵. فأول دولة أعطت النساء حق التصويت هي نيوزيلندا عام 1893³⁶، وآخر دولة فعلت ذلك هي المملكة العربية السعودية وذلك في الانتخابات البلدية (حيث لا يوجد مجلس تشريعي منتخب فيها وتقتصر الانتخابات على البلديات/المحليات) وذلك عام 2016، وإن كن شاركن بالتعيين في مجلس الشورى (المعين) منذ عام 2013 ولهن كوتا بنسبة 20% فيه. ومن الدول العربية الأخرى التي تأخرت في منح النساء حق التصويت قطر (1999) والكويت (2005)³⁷، أما معظم الدول النامية فحصلت النساء فيها على حق التصويت والترشح مع مرحلة التحرر من الاستعمار.

لكن رغم أن النساء حول العالم اكتسبن حق التصويت والترشح في المؤسسات السياسية، تبقى مشاركة النساء الفعلية في الحياة السياسية وخاصة مواقع صنع القرار أدنى من مشاركة الرجال حول العالم. متوسط نسبة النساء العضوات في الهيئات التشريعية حول العالم يدور حول 22% فقط بنسب تفاوت هائلة بين البلدان من 63.8% في رواندا و 43.6% في السويد إلى حوالي 3% في لبنان وصفر% في قطر (في المجالس البلدية حيث لم تعقد انتخابات تشريعية)³⁸. كذلك، مشاركة النساء أضعف في السلطة التنفيذية منها في الهيئات التشريعية، سواء كرئيسات للحكومات أو الدول أو كوزيرات.

أما في مصر، فقد اكتسبت النساء حق التصويت بعد صراع مرير بدأ منذ بدايات القرن العشرين (حيث حرمن من هذا الحق في دستور 1923 وحسم في عام 1956)³⁹. لكن بمتابعة نسبة مشاركة النساء في البرلمانات المصرية⁴⁰ منذ 1956 حتى 2012، نجد أن هذه النسبة بقت محدودة جدا

35 Women, Politics and Power: A Global Perspective, third edition. Pamela Paxton & Melanie M. Hughes. Page 34.

36 تابع المصدر السابق، ص 17.

37 تابع المصدر السابق، ص 20.

38 تابع المصدر السابق، ص 17 - 18.

39 ورقة بحثية *مسيرة النساء المصريات في علاقتها بالديمقراطية*، نولة درويش، مؤسسة المرأة الجديدة.

40 كان البرلمان المصري يتكون من غرفتين (مجلس الشعب ومجلس الشورى) حتى دستور 2015 الذي نص على وجود غرفة واحدة هي مجلس النواب.

والأرقام الواردة في هذا التقرير تتعلق بالغرفة الدنيا (مجلس الشعب) فقط ولا تتضمن مجلس الشورى صاحب الصلاحيات الأقل بالفعل.

تدور حول 2.6%⁴¹، فيما عدا الدورات التي وجدت فيها مقاعد مخصصة للنساء (برلمان 1979 [8%] وبرلمان 2010 [12%])⁴²، وبعض الانتخابات بالقائمة النسبية مثل انتخابات 1984 (7,8%) وليس كل الانتخابات بالقائمة النسبية كما سيوضح لاحقا.

وتصنف بعض الدراسات دول العالم من حيث مشاركة النساء في البرلمانات إلى أربعة أنماط. الأول هو الثابت المنخفض، والثاني هو المتزايد، والثالث هو تحقيق الزيادات المفاجئة، والرابع هو الزيادات البطيئة. وتنتمي مصر للنمط الأول حيث لم تشهد طفرة كبرى أو زيادة مطردة في نسبة مشاركة النساء في البرلمان منذ اكتساب حق التصويت مقارنة بالأنماط الأخرى.⁴³ وتأثير الكوتا أو المقاعد المخصصة في تحسين نسبة المشاركة النسائية في البرلمان في مصر ليست مسألة فريدة بل هي اتجاه عام في معظم دول العالم.⁴⁴

أما طريقة الانتخاب (نظام فردي أو قائمة) بغض النظر عن تخصيص المقاعد فهي من المسائل المهمة أيضا في مشاركة النساء لكنها ليست حاسمة. السائد في الدراسات السياسية أن النظام الانتخابي بالقائمة النسبية أفضل للفئات المهمشة؛ فالترشح على قائمة حزب أو ائتلاف يجعل الضغوط المالية واللوجستية والشخصية على المرشح موزعة على مجموعة المرشحين المدرجين في القائمة وعلى الحزب/الائتلاف السياسي كمؤسسة⁴⁵. وقد يكون هذا صحيحا بوجه عام لكن القائمة النسبية ليست في ذاتها ضمانا لمشاركة أفضل للنساء فلو لم ينص قانون الانتخاب أو اللوائح الحزبية أو الأعراف السياسية على ضرورة وضع النساء في موقع متقدم بالقائمة، يمكن أن نجد المشاركة الفعلية للنساء في البرلمانات صفر أو محدودة لأن القوى السياسية من أحزاب وائتلافات تضع النساء في ذيل القوائم. أول انتخابات بالقائمة النسبية في مصر هي انتخابات برلمان سنة 1979 بقانون رقم 38 لسنة 1972 والذي عدل بالقانون رقم 21 لسنة 1979، وسمح بتخصيص ثلاثين مقعد للنساء كحد أدنى وبواقع مقعد علي الأقل لكل محافظة ولم يسمح للرجل التنافس بينما سمح للنساء بمنافسة الرجال على باقي المقاعد فجاءت النتيجة محدودة 7.8% لكنها أفضل من الانتخابات الأخرى التي جرت بالنظام الفردي، لكن هذا البرلمان تم حله عام 1987 وتم إلغاء الكوتا مع تعديل القانون بقانون رقم 188 لسنة 1986 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن مجلس النواب وتعديلاته، ثم تم إجراء الانتخابات بقانون جديد يجمع بين النظام الفردي ونظام القائمة عام 1987 لتكون هناك 14 نائبة منتخبة و4 معينات. وأيضا الانتخابات التشريعية التالية على ثورة 25 يناير والتي تمت في 2011/2012، ورغم أن ثلثي المقاعد بالقائمة النسبية والثلث فقط بالفردي، وكونها انتخابات اتسمت بالانفتاح والحيوية وارتفاع

41 0.6% عام 1957 - 3.2% عام 1964 - 0.8% عام 1969 - 2.2% عام 1971 - 2% عام 1976 - 7.8% عام 1984 - 3.9% عام 1987 - 2.3% عام

1990 - 1.8% عام 1995 - 2.5% عام 2000 - 1.8% عام 2005 - 12% عام 2012 - 15.6% عام 2015.

42 تقرير مسيرة المرأة في البرلمان من 1957 إلى 2012، نشر بتاريخ أصوات مصرية، 7 أكتوبر 2015.

43 تابع المصدر رقم 35، ص 74.

44 تابع المصدر رقم 35، ص 169 - 200.

45 تابع المصدر رقم 35، ص 157..

نسب المشاركة باعتبارها أول انتخابات بعد ثورة 25 يناير وحل الحزب الوطني الحاكم وتقدمت فيها كافة التيارات السياسية بقوائم متنوعة، لكن هذا لم ينعكس البتة على المشاركة النسائية فمجلس الشعب عام 2012 كان به 8 سيدات فقط. بعد الثورة طالبت المجموعات النسوية التي كانت في حراك متصاعد بأن يتضمن قانون الانتخاب الجديد نصوص تعزز من مشاركة النساء مثل وضع النساء في موقع متقدم وإعطاء نسبة معقولة لهن من القائمة⁴⁶، لكن القوى المحافظة التي هيمنت على المشهد آنذاك⁴⁷ وعلى اللجنة التي شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة للجنة لإعداد وثيقة دستورية (مارس 2011) والتي عدلت قانون الانتخاب رفضت ذلك، فخرج قانون الانتخاب ينص على ضرورة وجود سيدة واحدة على الأقل في القائمة (كانت القوائم تضم من أربعة إلى ثمانية مرشحين حسب الدائرة) لكنه لم ينص على ترتيبها في القائمة، مما ترك الحرية لكل حزب أن يضع النساء في أي موقع وبالطبع معظم الأحزاب وضعتها في ذيول القوائم مما أضعف فرصها في الفوز بمقعد، حتى الأحزاب المدنية التي كانت تطالب بأن يتضمن القانون هذه الشروط لم تلزم نفسها بهذا المبدأ في أعدادها للقوائم. هناك إشكالية كبيرة في أن الأحزاب التقدمية والديمقراطية التي تطالب أو تتبنى مطالب الحركة النسوية بسن قوانين لتمكين النساء سياسيا لا تطبق هذه المبادئ على نفسها تلقائيا عندما لا تقر تلك القوانين وتصبح إلزامية⁴⁸. ففي النموذج المصري كان غياب النساء عن برلمان 2012 في مصر إشكالي للغاية، كونه أول برلمان بعد الثورة فاتسم الصراع فيه على أشده بين القوى المدنية والقوى الإسلامية، وطرح نقاشات محورية تعلقت بحقوق النساء في إطار الاختلاف على ما يسمى بهوية الدولة والمجتمع. ورغم أن هذا البرلمان لم يستمر طويلا حيث تم حله بعد قرار المحكمة الدستورية العليا في يونيو 2012 ببطان قانون الانتخاب، فإنه من المهم قراءة هذه المحطة في تاريخ العلاقة بين التغيير السياسي ومشاركة النساء ودورها المستفادة التي انعكست على تحرك المجموعات النسوية إزاء حقوق النساء في المرحلة السياسية التالية (دستور 2014 وقانون الانتخابات لعام 2015)، ومن أهم دروسها أن القائمة النسبية وحدها حتى لو اقتنعنا أنها الأكثر ديمقراطية وقدرة على تمثيل التيارات المختلفة في المجتمع فهي ليست ضمانا لمشاركة النساء طالما كانت التيارات السياسية المختلفة غير حريصة على مشاركة النساء في قوائمها.

أشكال الكوتا ومشاركة المصريات في البرلمانات: كما ذكر في الجزء السابق، بدون الكوتا أو حجز المقاعد لم تتجاوز نسبة النساء 3% أو 8% (في حالة واحدة من حالات الانتخاب بالقائمة النسبية «1984»)، وقد طبقت أشكال مختلفة من الكوتا في مصر في برلمان 1979 وبرلمان 2010 وبرلمان 2012 وبرلمان 2015. برلمان 1979 خصص ثلاثين مقعد للنساء بالانتخاب الفردي ممنوع الترشح فيها للرجال ونجحت خمس نساء أخريات في المقاعد المفتوحة لتكون النتيجة 8% من نسبة المجلس للنساء، وبرلمان 2010 خصص 64 مقعد للنساء بالانتخاب الفردي ممنوع الترشح فيها للرجال ولم

46 يرجى الاطلاع على بيان موقف نظرة للدراسات النسوية حول استمرار الأخذ بنظام الكوتا في الانتخابات المقبلة. 10 أبريل 2011.

47 خبر تشكيل لجنة تعديل الدستور برئاسة طارق البشري، نشر في جريدة الأهرام 16 فبراير 2011.

48 يرجى الاطلاع على تقرير ن والانتخابات، الذي أصدرته نظرة للدراسات النسوية بتاريخ 29 يناير 2012.

تفز أي سيدة أخرى في أي من المقاعد المفتوحة لتكون النتيجة 12% من نسبة مقاعد المجلس للنساء. وبالنسبة لبرلمان 2015، تم تخصيص 56 مقعد للنساء ضمن مقاعد القائمة المطلقة الـ 120 (باقي مقاعد البرلمان الـ 448 تنتخب بالنظام الفردي)⁴⁹، تطبيقاً للمادة 11 من الدستور التي تنص على أن يكون للنساء تمثيلاً مناسباً، ونجحت 19 سيدة أخرى في المقاعد الفردية لتكون المحصلة 89 حتى الآن (حوالي 15.6%). وهذا الرقم رغم كونه الأعلى تاريخياً في مصر لكنه ما زال بعيداً عن التمثيل المناسب لنسبة النساء من السكان.

ورغم أن الكوتا في مصر حاسمة في نسبة مشاركة النساء إلا أن أشكال الكوتا المختارة في مصر في الدورات المشار إليها أثارت إشكاليات أخرى. فكوتا 2010 جاءت مناهضة لمشاركة النساء في المقاعد الأخرى وقد فازت كل النائبات عليها من الحزب الحاكم. بالإضافة إلى أنها جعلت النساء تنافس بعضهن داخل الحزب الواحد وبين الأحزاب والكتل المتنافسة وبعض، بدلاً من منافسة تيارات وأحزاب سياسية بعضها البعض وبدلاً من دمج النساء في العملية الانتخابية العامة بنسائها ورجالها.

وفي انتخابات 2015، ربما جعل المقاعد المخصصة للنساء ضمن نظام القائمة أفضل من النظام الفردي لكي لا يتم عزل معركة النساء عن معركة باقي المرشحين، ولكنها أثارت إشكالية أخرى وهي نفي التعددية فقد جعلت تمثيل النساء (وباقي الفئات التي نص الدستور على حجز كوتا لها كالمسيحيين وذوي الإعاقة) حكرًا على تيار سياسي واحد وهو التيار الغالب في المنافسة فكانت الفرصة الوحيدة لنساء من خارج هذا التيار على مقاعد النظام الفردي. ورغم أن الانتخاب الفردي تاريخياً كان معادياً للنساء وتوقع البعض ألا تنجح أي مرشحة عليه⁵⁰، فإن عدد من النساء نجحن في اقتناص بعض المقاعد الفردية (19 من 448 بنسبة 4.2% من المقاعد الفردية). المحصلة النهائية أن انتخابات 2015 جاءت بطفرة نسبية في عدد النساء (15,6% تقريباً كما ذكر سابقاً)، وهذه الطفرة النسبية تستحق القراءة خاصة أن المال السياسي لعب دوراً هاماً وحاسماً في نتائج الانتخابات، بل أصبح المال السياسي والانتخابي حاسماً في استقطاب مرشحين لبعض الأحزاب السياسية من ناحية، وعاملاً مؤثراً في تشكيل القوائم والتحالفات الانتخابية من ناحية أخرى، وهو ما انعكس على قدرة العديد من الأحزاب والقوى السياسية على المشاركة في انتخابات مجلس النواب، بالإضافة إلى أن قلة عدد القوائم المُشكَّلة لخوض الانتخابات والتي انحصرت في ثلاث قوائم كانت من الأسباب التي ساعدت النساء على الترشُّح بالمقاعد الفردية، منها قائمتان غير مكتملتين من حيث تغطية الأربعة قطاعات بالجمهورية، وهو ما قلل نسبة النساء المترشحات على القوائم، ودفع بعضهن لخوض الانتخابات على المقاعد الفردية. فقد بلغ إجمالي عدد المترشحات على المقاعد الفردية 142 مرشحة من إجمالي 2893 مرشحاً على ذات المقاعد، أي بنسبة 4.90% من إجمالي المرشحين على المقاعد الفردية، وبذلك يكون إجمالي عدد السيدات المترشحات في

49 قانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم 46 لسنة 2014.

50 مقالة [أين السياسيات الديمقراطيات في انتخابات برلمان 2015؟](#)، إلهام عيداروس، شبكة مراسلون، نشرت بتاريخ 16 أكتوبر 2011.

انتخابات 2015 النيابية 448 مُترشّحة، وهو حاصل جمع الترشّح الفردي وتمثيل النساء في القوائم المتنافسة في المرحلتين الأولى والثانية. وتكون نسبة ترشّحن على الفردي من إجمالي ترشّحن 54.6%، وهو ما يُشير إلى أن نسبة إقبال النساء على الترشّح الفردي كانت أكبر من القوائم بفارق بلغ 9.2%، ويعكس ذلك اهتمامًا معقولًا وشجاعة مُقدّرة بالنظر إلى صعوبة الترشّح على النظام الفردي وسيطرة المال السياسي على معظم الدوائر الفردية⁵¹.

الفصل الثالث:
كيف نبني أحزاب
وكوادر حزبية نسائية قوية
ومناصرة لقضايا النساء؟

أولاً: تعزيز قضايا النساء داخل الأحزاب:

أ. آليات داخلية لتعزيز قضايا النساء داخل الحزب:

يقصد بتعزيز قضايا النساء داخل الأحزاب هو أن تكون حاضرة دائماً على أجندة الحزب وجزء من توجهه العام في الحياة السياسية ومن منظوره تجاه القضايا المختلفة، بحيث يتبنى الحزب منظور النوع في التعامل مع أي قضية مطروحة على الساحة السياسية سواء كانت تتعلق بالأمن أو الاقتصاد أو الصحة أو التعليم، إلخ. فعلى سبيل المثال عند التعامل مع ملف الأمن لا يمكن فصل وضع النساء عن حالة الغياب الأمني وما يلحقه من انتشار جرائم العنف الجنسي في المجال العام⁵².

ووفقاً لتجربتنا العملية مع الحزبيات خريجات مدرسة وورش الكادر السياسي للنساء التي عقدتها نظرة للدراسات النسوية ما بين عامي 2014 و2015، فقد ثارت تساؤلات عدة منها الآتي: ما الذي نعنيه بقضايا النساء؟ كيف يدمج منظور النوع في كافة القضايا؟ كما أن سؤال تعزيز قضايا النساء داخل الحزب عندما يطرح ينتج عنه عدة تساؤلات مرتبطة بالآتي: هل تواجد النساء داخل الحزب مهم لطرح قضاياهن على أجندة الحزب، هل قضايا النساء جزء من التوجه السياسي للحزب؟ ماهية إشكاليات تعريف قضايا النساء، وختاماً هل ساهمت اللجان النوعية أو أمانات المرأة في الأحزاب الديمقراطية في الوصول لحلول جذرية في قضاياها؟

1. إشكالية تعريف قضايا النساء:

عند العمل على قضايا النساء ودمجها في سياسات الحزب، تنشأ عدة إشكاليات متعلقة بتعريف هذه القضايا نفسها، فالبعض يحصرها في نطاق ضيق أو يعمل على طرحها كشعارات عامة فقط أو عزلها داخل هيئات بعينها دون تعميمها في كافة مستويات الحزب. وبالتالي من المهم أن تؤكد المعنيات والمعنيين بقضايا النساء أنها ليست بمعزل عن باقي قضايا المجتمع بل هي مرتبطة ومتشابكة مع كافة القضايا. كما أنها أيضاً متنوعة وثرية ولا يمكن حصرها في تعريف وإطار ضيق مثل ما حدث في الدستور المصري السابق لعام 2012 عندما حصرت الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور - التي سيطرت عليها التوجهات الدينية المحافظة - قضايا النساء في قضايا الأراامل والنفقة والمرأة المعيلة والأسرة فقط⁵³، دون الحديث عن القضايا المتعلقة بمشاركة النساء

52 انظر تقرير مصر: إقصاء النساء - العنف الجنسي ضد المرأة في المجال العام الذي صدر من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، نظرة للدراسات النسوية، انتفاضة المرأة في العالم العربي ومؤسسة المرأة الجديدة بتاريخ 16 أبريل 2014، ص 32.

53 انظر ورقة موقف نظرة للدراسات النسوية من مسودة الدستور النهائية - نشرت بتاريخ 4 ديسمبر 2012.

السياسية وملف المساواة وعدم التمييز سواء بوضع نظام انتخابي أمثل لتمثيل النساء أو بإلزام الدولة بكفالة مساواة النساء في كافة الوظائف والمناصب العامة. وفي الأحزاب الديمقراطية والتقدمية التي تتبنى مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة واحترام الحريات العامة والخاصة، فبرز إشكالية تعريف قضايا النساء من أي منظور وتوجه بالإضافة إلى، عدم نص برامجها ولوائحها الداخلية صراحة على تبني منظور النوع أو تفعيل المساواة بين النساء والرجال داخل التنظيم الحزبي وفي سياساته العامة الموجهة للمجتمع.

وهناك الكثير من الآليات التي يمكن للكوادر النسائية الشابة في الأحزاب المصرية الديمقراطية أن تستخدمها للعمل على تطوير خطاب الحزب ودمج قضايا النساء في التوجه العام للحزب سوف نقوم باستعراض بعض منها خلال القسم القادم المتعلق بتعزيز وضع النساء داخل الأحزاب.

2. أهمية تواجد النساء لطرح قضاياهن على أجندة الحزب:

بالطبع، لا تتبنى كل النساء منظور النوع أو يكن نسويات بالضرورة عند تعاطيهن مع قضايا الشأن السياسي العام، لكن تأتي أهمية تواجد النساء لارتباطه بضرورة وجود نظرة نوعية عند طرح عدد من القضايا والرؤى الجندرية للحزب. فلا يمكن الاعتماد على جهود الرجال المنخرطين بقضايا النساء في ظل أبنية أبوية أصلاً كالأحزاب، فتواجد النساء ضروري لتحديد الاحتياجات وطرح الحلول من وجهة نظر النساء وتقييمهن لما هو أفضل، فعند إعداد البرامج الانتخابية للحزب، تكون ظروف واحتياجات مرشحات الحزب مختلفة عن احتياجات وظروف مرشحيه الرجال. علاوة على ذلك، تحديات النساء المتعلقة بالانتخابات ليست كتحديات الرجال فهي متعلقة بالجسد والحركة وفي كونها سيدة، وهي أسئلة نادراً ما تواجه المرشحين من الرجال. وبالتالي فتزايد العضوية النسائية في الأحزاب يعزز من إمكانية طرح قضاياهن في المستويات القيادية للحزب.

3. نماذج للأشكال التنظيمية لتعزيز قضايا النساء داخل الأحزاب الديمقراطية المصرية من خلال طرح قضايا النساء ودمجها من منظور النوع:

بتاريخ 28 سبتمبر 2014 بمدرسة الكادر السياسي للنساء⁵⁴، تم عقد نقاش حول تعزيز قضايا المرأة داخل الأحزاب (أين ومن)؟ بين أ/ سلمى ناجي عضوة مكتب سياسي عن حزب مصر الحرية، أ/ منى عزت عضوة مؤسسة لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي ومسؤولة عن اللجنة النوعية فيه سابقاً وعضوة مؤسسة لحزب العيش والحرية سابقاً و د/ نادية عبد الوهاب أمينة الأمانة العامة للمرأة عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي سابقاً. وتم التطرق لتجاربهن المختلفة في طرح وتعزيز قضايا النساء من خلال الأشكال التنظيمية المختلفة لأحزابهن.

انظر إعلان مدرسة الكادر السياسي للنساء، نظرة للدراسات النسوية، نشر بتاريخ 1 سبتمبر 2014.

أولاً: أمانة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي: «تتولى الأمانة تبني قضايا المرأة على كافة الأصعدة والأشكال. وتقترح وسائل تمكين المرأة في كافة المستويات الحزبية، وتتمثل اختصاصاتها وفقاً للمادة (75) من لائحة الحزب في الآتي:

1. حث المرأة علي المشاركة في العمل السياسي والنقابي والقيدي في الجداول الانتخابية وتأييد مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية ودعم مرشحات الحزب في مختلف المواقع العامة.
2. تبني قضايا المرأة والأسرة المصرية والحفاظ علي الحقوق والمكتسبات وزيادة مشاركة المرأة المصرية في مختلف جوانب الحياة العامة وأنشطة المجتمع ورفع الظلم والمعاناة والتهميش عن المرأة وزيادة الوعي لتبديل الصور النمطية للأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجنسين.
3. متابعة الأداء الوزاري والبرلماني فيما يخص المرأة والأسرة والعمل مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة لدعم المركز القانوني للمرأة في الدستور وكافة القوانين، ودراسة قضايا المرأة والطفل والأسرة المصرية ومدى ملائمة التشريعات النافذة ذات الصلة بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان.
4. التقدم باقتراح تشريعات وقوانين تخص شؤون الأسرة والمرأة لأمانة الشؤون التشريعية لدراساتها وصياغتها لتقديمها للنواب للطرح في المجالس التشريعية.
5. العمل علي حث وتشجيع وإشراك المرأة في العمل العام والسياسي والنقابي والقيدي في الجداول الانتخابية. وزيادة الوعي السياسي وتشجيع نمو عضوية المرأة بالحزب وتصعيد مشاركتها في مختلف مستوياتها التنظيمية.
6. إعداد كوادر مستقبلية نسائية من الحزب للتأهيل للبرلمان عن طريق دورات تدريبية أو ورش عمل دورية وتفعيل لجان المرأة على مستوى المحافظات والأمانات المختلفة والتواصل معها وتوسيع تواجدها.
7. رصد المشكلات التي تتعرض لها المرأة والأسرة المصرية وتقديم حلول مقترحة.
8. متابعة ومراقبة التوجه الإعلامي لتغطية قضايا المرأة والتواصل معه لتوضيح مبادئ ومفاهيم الحزب⁵⁵.

ثانياً: المكتب السياسي لحزب مصر الحرية: في بعض الأحزاب يكون المكتب السياسي هو المسؤول عن دمج وطرح قضايا النساء على أجدته وفي خطابه وتوجهه وإن لم يُنص على ذلك بشكل صريح في لائحته الداخلية. ففي حزب مصر الحرية، تنص المادة 33 الخاصة بالمكتب السياسي على أن مهامه كالتالي:

«يحدد المكتب السياسي رؤية الحزب وأهدافه السياسية ومواقفه تجاه كافة الأحداث السياسية، وضع وتطوير الاستراتيجيات العامة للحزب، تحديد خطاب الحزب وإدارة استراتيجيته في الانتخابات العامة ووضع برنامجه الانتخابي»⁵⁶.

55 تقرير عن وضع المرأة في برامج الأحزاب قبل وبعد الثورة (إعداد وحدة بحوث المركز المصري لحقوق المرأة، إشراف نهاد أبو القمصان).

56 النظام الأساسي لحزب مصر الحرية.

ثالثاً: مجموعة عمل حزب العيش والحرية (تحت التأسيس): وفقاً للقرار الصادر من الجمعية العمومية يوم 4 سبتمبر 2015 بشأن الحزب وقضايا النساء تتكون مجموعة العمل من المهتمين والمهتمات بحقوق النساء في الحزب: «تكون بمثابة مجموعة داعمة للملفات [النوعية] والوحدات [الجغرافية] فيما يتعلق بدمج قضايا النساء على مستوى التنظيم والأنشطة والانخراط في المهام الحزبية المختلفة، وتجتمع كل شهرين فقط من أجل وضع خطة عمل والتشاور في المعوقات أو الخطوات والإجراءات التي تم اتخاذها على مدى الشهرين السابقين، وهي مجموعة عمل مفتوحة لكل من يرغب في الانضمام إليها، وتعتمد آلية التشاور فيما بينها خلال الشهرين في أي مستجدات، وتتقدم هذه المجموعة بخطة العمل التالية على مستوى الأوراق والبرامج والخطاب التثقيفي على مستوى العضوية وعلى مستوى الهيكل التنظيمي والإعلام»⁵⁷.

رابعاً: اللجنة النوعية للمرأة في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي: وفقاً للمادة (12) الخاصة بالنشاط الجماهيري النوعي فقد نصت علي الآتي:

1. يحق لأي هيئة من هيئات الحزب، أو أي جماعة من أعضائه لا تقل عن عشرة أعضاء، المبادرة بتأسيس لجنة جماهيرية مستقلة لتفعيل وتطوير نضال الحزب حول أي قضية من القضايا التي تتوافق مع مواقفه وتوجهاته. وذلك على غرار: قضايا المرأة، وقضايا مناهضة التمييز الديني وقضايا الحريات، وقضايا الثقافة/ إلخ. ويجوز تشكيل تلك اللجان على مستوى مركزي أو على مستوى المحافظات أو الوحدات الأساسية، ويمكن أن ينضم لها من يرغب من أعضاء الحزب وكذلك من أصدقائه وأنصاره. وتقوم كل منها باختيار الطرق التي تناسبها لتنظيم عملها ولتنسيق ما بين أعضائها.

2. تتولى أمانة العمل الجماهيري متابعة نشاط اللجان الجماهيرية المستقلة، والتنسيق بينها وبين وحدات الحزب الأساسية ويحق للجان الجماهيرية المستقلة دعوة جميع أعضاء الحزب للمشاركة فيها، كما يحق لها عرض تقارير عن نشاطها ومواقفها أمام الهيئات القيادية الحزبية»⁵⁸.

ونستطيع أن نرى خلال العرض السابق للأشكال التنظيمية المختلفة أن كل حزب له طبيعة ونظام أساسي مختلف، ولكن المشترك بينهم هو المرجعية الديمقراطية لهذه الأحزاب كونها تطرح نفسها كأحزاب ديمقراطية نشأت بعد الثورة المصرية. وبالتالي، حاولت بعض عضواتها وأعضائها العمل على إدماج منظور النوع وطرح قضايا النساء على أجندة الحزب وخطابه، ولا يمكن الجزم بوصول تلك الأمانات واللجان النوعية في الأحزاب الديمقراطية إلى حالة النجاح الكامل في عملية دمج وتعزيز قضايا النساء، ولكن يوجد بعض النماذج الناجحة التي سيحاول هذا الدليل ذكرها في مواضع مختلفة.

57 قرار الجمعية العمومية لحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) بتاريخ 4 سبتمبر 2015.
58 لائحة حزب التحالف الشعبي الاشتراكي الصادرة في المؤتمر العام الأول بتاريخ 14 مارس 2013.

لقد تطرقت المتحدثات الثلاث أ/ سلمى ناجي وأ/ منى عزت ود/ نادية عبد الوهاب بعد عرض الأشكال التنظيمية المختلفة إلى أهم التحديات التي قد تواجه عضوات تلك التنظيمات وكيفية التصدي لها، وهي أن تدرك الكوادر النسائية الشابة بأن هناك علاقة طردية بين تبني الحزب لقضايا الحريات العامة والخاصة من ناحية ووضع قضايا النساء ضمن أولويات الحزب. فتعرض النساء للعنف والتمييز القائم على أساس النوع يؤثر على مشاركتها في العمل السياسي وإمكانية وصولها لمواقع صنع القرار. كما أن وجود أشكال تنظيمية صريحة لدمج قضايا النساء في هذه الأحزاب - على اختلافها - ساهم في تعزيز قضايا النساء داخل أحزابهن وقلل من حدوث عزلة وتهميش لهن ولقضاياهن أو أن يتم حصرها في قضايا بعينها.

ولهذا أكدت المتحدثات على ضرورة محاربة حصر النساء في الدور الخدمي (مثل القوافل الطبية) كوظيفة أساسية لهن في الحزب لخطورة ما ينتج عنه من تكريس تقسيم العمل التقليدي بين النساء والرجال داخل الأحزاب الديمقراطية نفسها. فيجب إدراك أنه ليس بالضرورة أن من يقوم بهذا الدور هن النساء، بل كافة أعضاء وعضوات الحزب المهتمين/ات بهذا النوع من الأعمال والقضايا. لذلك من المهم أن ترفض أمانات المرأة أو اللجان النوعية لقضايا النساء أن تتبنى تلك المبادرات بمفردها وأن تصر على إشراك الأمانات الأخرى أو اللجان النوعية الأخرى لكسر حالة التمييز والحصر لقضايا النساء داخل الهياكل التنظيمية المختلفة للأحزاب.

ومن جانب آخر، تواجه تلك الهيئات التنظيمية المتعلقة بالنوع (أمانات - لجان - إلخ) تحديات متعلقة بحصرها في العمل الجماهيري، فمن المهم أن تعمل عضوات الهيئات على التأثير في سياسات الحزب (خطابه وتوجهه والسياسات والتشريعات التي يتبناها)، وفي وضعه التنظيمي من حيث ضم عضوية نسائية جديدة وتعزيز وضعها داخل الحزب لأن حجم الحزب وتمثيل النساء فيه ينعكس على قوة طرحه لقضايا النساء.

ب. التعاون بين الحزب والحركة النسوية (الآليات- الأهداف- الإشكاليات):

خلال هذا الجزء سيتم تناول مسألة تعاون الحزب مع الكيانات الفاعلة في الحركة النسوية سواء منظمات نسوية أو مبادرات شابة، ومدى تأثير ذلك على الأحزاب السياسية الديمقراطية والحركة النسوية وعلى الحركة الديمقراطية بمفهومها الأوسع وتأثيره على المجال العام، بالإضافة لعرض تجارب وأشكال عديدة لهذا التعاون بعضها نجح وبعضها لم يكتمل.

تعرف الحركة النسوية⁵⁹ بأنها حركة تهدف للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء و ذلك عبر استخدام أدوات قانونية مثل التقاضي وأدوات سياسية مثل الحملات وعبر حشد النساء وتوعيتهن بحقوقهن، وهي مكونة من أشكال تنظيمية مختلفة منها منظمات ومجموعات وشخصيات.

59 / هند محمود، التعاون الوطني حول قضايا النساء، محاضرة غير منشورة قدمت في ورش الكادر السياسي للنساء بتاريخ 22 نوفمبر 2014 بالأقصر، 20 ديسمبر 2014 بالمنصورة و1 مايو 2015 بالمنيا - نظرة للدراسات النسوية.

خلال تجربتنا في المدرسة والورش اللاحقة لها طرحت المشاركات سؤال متكرر حول الاندماج أم الاستقلال؛ بمعنى هل تعمل النسويات على النهوض بأوضاع النساء من خلال عمل نسوي واضح في توجهه مستقل في أشكاله التنظيمية أم من خلال الأطر الديمقراطية الأوسع كالأحزاب والحركات والنقابات، إلخ. ولماذا نحتاج لحركة نسوية مستقلة إن كنا سنعمل على دمج النساء وقضاياهن داخل الأحزاب نفسها؟

كمجموعة نسوية نعتقد أن أهمية استقلال الحركة النسوية مرتبط بطبيعة قدرتها على طرح قضايا اجتماعية من منظور النوع وانجازها لمهام لا يتسنى لأي حزب سياسي أو كيان أكثر عمومية أن ينجزها، وهي المهام المتعلقة بحقوق النساء بشكل محدد. لكن في نفس الوقت، يجب أن تكون الأطر الديمقراطية الأوسع لديها حساسية لقضايا النوع وبنيتها معززة لوضع النساء وقضاياهن. وبالتالي فإجابة سؤال الاستقلال أم الاندماج من وجهة نظرنا ليست بنعم أو لا وإنما بضرورة وجود تعاون بين الأطر النسوية والأطر الديمقراطية الأوسع، والتي سنحاول في النقاط التالية استعراض نماذج وأشكال مختلفة من هذا التعاون.

من ضمن الأسئلة التي طرحت أيضا على مدار تجربة الورش والمدرسة سؤال كيف تستفيد الأحزاب السياسية بالعمل المشترك مع الكيانات النسوية؟

نرى أن الاستفادة من هذا النوع من التعاون يكمن في العمل على دمج منظور النوع في عمل الأحزاب على مستوى الانحيات الأيديولوجية والرؤى والبرامج فمن المفترض أن على أي حزب ديمقراطي أن يتوجه لفئة مثل الناشطات النسويات باعتبارهن يمثلن كتلة النساء الأكثر وعياً بحقوق النساء كافة، بالإضافة إلى أن المجموعات والمنظمات النسوية تشكل حلقة وصل هامة بين الأحزاب و جماهيرها المفترضة التي يتعذر الوصول إليها بشكل مباشر.

يوجد ثلاث أشكال أو نماذج للتعاون بين الأحزاب والكيانات السياسية والمنظمات والمجموعات النسوية:

- 1- الأدوار المزدوجة (نسويات حزبيات).
- 2- تنسيق حول قضايا بعينها (التعاون حول حملات أو قضايا بعينها).
- 3- العمل الجبهوي الدائم (تكوين تحالفات دائمة).

1- الأدوار المزدوجة: ونقصد بهذا النموذج أن تصبح النساء نسويات وحزبيات في نفس الوقت يؤمنن بأن التمكين السياسي للنساء هو عمل نسوي، وهو نموذج فعال وناجح ولكنه في نفس الوقت يواجه العديد من التحديات والإشكاليات. فعيوبه تكمن في ظهور ظاهرة السيدة الخارقة وافترض أنه من الطبيعي أن تصبح عضوات الحزب بهذا القدر من التفاني والقدرة علي عمل الأدوار المزدوجة ومما يؤدي إلى تهميش تحديات النساء وعدم إدراك التفاوت بينهن، إلى جانب عدم قدرة النسويات الحزبيات علي التركيز على الأبعاد المتعلقة بالنوع فقط داخل كافة قضايا

وسياسات الحزب مما يطرح مشكلة توزيع الأدوار. أما مزاياه فتتمثل في طرح قضايا النساء من منظور الحزب الأيديولوجي والسياسي المتميز وليس من المنظور الحقوقي أو التنموي فحسب، بالإضافة إلي أن هذا النموذج يسهل ويشجع العمل الجبهوي وسبل التعاون بشكل أفضل.

2- التنسيق حول قضايا بعينها: يتم التنسيق بين الأحزاب والكيانات النسوية بشأن قضايا بعينها علي أن يكون التنسيق وقتي ومرتبب بتلك القضايا. وعيوب هذا النموذج تكمن في كونه تنسيق وقتي يتوقف بمجرد انتهاء القضية محل التنسيق أو اختفاء أو إنشغال الأشخاص الأكثر حماساً للقضية داخل الحزب، لأن عادة ما يتم الانشغال بقضايا كثيرة بشكل عام وبالتالي يكون من الصعب التركيز على تلك القضايا النوعية والتنسيق بشكل منتظم مع أطراف الحركة النسوية. لكن مزاياه تتمثل في كونه شكلاً أكثر مرونة لأنه غير دائم وقابل لإشراك أطراف أكثر من المعنيين بالقضية.

3- العمل الجبهوي: هو التقاء بين أحزاب وتنظيمات يستمر مدة زمنية طويلة نسبياً من أجل تحقيق هدف سياسي معين أو جملة من الأهداف من خلال برنامج ملزم لجميع الأطراف الملتقية. مزاياه تتمثل في كونه يتيح صيغة للتعاون المشترك بشكل دائم يضمن مصالح الطرفين كالاتي:

بالنسبة للأحزاب: يوفر لها وسيط واضح وحقوقي مع جمهور سياسي مفترض، ويتيح لها الاشتباك مع قضايا وطنية كالقضية النسوية.

بالنسبة للحركات النسوية: يوفر التعاون مع الأحزاب لها غطاء دعم هام ويتيح لها تحقيق نجاحات في الوصول لدوائر أكثر تأثيراً وكسب تأييد ضمن دوائر أوسع لقضيتهم ويتيح لهم الارتباط بالحركة السياسية والاجتماعية الأوسع.

ومن أجل تطبيق سواء النموذج الثاني أو الثالث من التنسيق الدائم أو المؤقت، يجب الأخذ في الاعتبار عدد من أدوات التعاون بين الحركة النسوية والأحزاب وهي على سبيل المثال وليس الحصر: إعداد الحملات سواء السياسية أو القانونية أو التقاضي الاستراتيجي على قضية بعينها أو العمل علي إعداد مشاريع قوانين من منظور النوع والاتفاق على طرح خطاب سياسي موحد حول الحد الأدنى من التوافق حول قضايا النساء.

من أمثلة التعاون بين الحركة النسوية والأحزاب على المستوى الوطني: أمثلة لتعاون حقق نجاحاً:

المجهودات التي بذلت من المنظمات علي تعديلات دستور 2012⁶⁰ و2014⁶¹ مع الأحزاب المصرية.

60 ورقة بحثية من مجموعة عمل النساء والدستور: مقترحات مواد لدستور مصر الجديد، نظرة للدراسات النسوية، 26 أبريل 2012.
61 مقالة نحو تضمين مطالب النساء في دستور مصر الثورة، إعداد د/ هالة كمال، مجلة طبية النساء والتشريع، القاهرة: مؤسسة المرأة الجديدة، العدد 17، ديسمبر 2013، ص 77 - 96.

أمثلة لتعاون لم يكتمل:

- إعادة هيكلة المجلس القومي للمرأة⁶².
- حملة لجنة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ولجنة المرأة بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي حقوقنا ليست منحة من الفاسدين⁶³.

إشكاليات التعاون بين الحزب والحركة النسوية:

ينتج عن تعاون الحزب مع الحركة النسوية العديد من التحديات والصعوبات التي قد تهدد من استمرارية هذا التعاون ويمكن أن نقسمها على النحو الآتي:

- 1- إشكاليات التعاون بين الحركة النسوية والأحزاب.
- 2- إشكاليات العمل النسوي السياسي في المركز.
- 3- إشكاليات العمل النسوي السياسي في الأطراف.

1- إشكاليات التعاون بين الحركة النسوية والأحزاب:

تكمن إشكاليات هذا التعاون في الاتفاق على من يضع الأجندة ويحدد الأولويات، فعدم حسم هذا السؤال قد يهدد بدء التعاون من الأساس أو استكمالها. بالإضافة إلى التهديد الصادر من عدم الاتفاق على حسم المنظور والتصور والخطاب نظرا لاختلاف تعريف ومدخل كلا الطرفين لهم. علاوة على ذلك كيفية إقناع المنظمات الأحزاب بتبني قضايا النساء، خاصة إذا كانت تلك قضايا لا تحظى بقبول واسع أو ضعف عدد النساء داخل الأحزاب وما يترتب عليه من إشكالية عدم وجود تمثيل حقيقي للنساء أو ميل السياسيات الحزبيات إلى تناول القضايا السياسية العامة دون تناولها من منظور النوع.

2- إشكاليات العمل النسوي السياسي في المركز:

تتمثل في نقص الموارد سواء المالية أو البشرية داخل الحزب وتفضيل القيادات بذل الجهد والاستثمار في قضايا عامة أخرى، بالإضافة إلى أي منظور تتبناه الحزبيات عند العمل على قضايا النساء، فهل تكون من منظور نوعي أو نسائي منفصل عن باقي قضايا الشأن العام؟ أيضا توجد إشكالية الآلية الوطنية كالمجلس القومي للمرأة وطبيعة علاقته بالدولة وبالمنظمات النسوية. وأخيرا أزمة المنظمات النسوية وأزمة العمل الأهلي بشكل عام وحرته في العمل واستدامته.

3- إشكاليات العمل النسوي السياسي في الأطراف:

تكمن في المخاطرة بالاندماج في العمل النسوي وما قد ينتج عنه من ضعف موقف السياسيات

62 بيان ائتلاف المنظمات النسوية: القومي للمرأة لا يمثل المصريات ونطالب بإسقاطه، نشر بتاريخ 24 فبراير 2011. وأيضا جدول أعمال جلسة لجنة قضايا المرأة - حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، نشر بتاريخ 14 فبراير 2012.

63 تابع المصدر رقم 30.

على المستوى المحلي، ومن الممكن أن تترك عضوات الحزب دورهن السياسي وتتضم إلى المجموعات والتنظيمات النسوية المختلفة. كما توجد مخاطرة في عزل العمل النسوي عن الأطراف والذي قد يؤدي إلى أن تصبح قضايا النساء قضايا وطنية نخبوية تطرح في المركز فقط. علاوة على ذلك، التحدي المتعلق بالتمويل، سواء في الأمانات الفرعية للأحزاب بالمحافظات موارد أكثر محدودة أو مشكلات الدعم والتمويل التي تواجه المجموعات النسوية في المحافظات.

ج. تعزيز قضايا النساء في الأحزاب من خلال العمل مع مؤسسات الدولة:

سوف يواجه الحزب المعني بالعمل على قضايا النساء وإدماج النساء كعضوات أو كجماهير الحاجة بأن يتفاعل مع جهات أخرى منها الحركة النسوية المستقلة غير الحزبية كما ذكر في الجزء السابق ومنها مؤسسات في الدولة دورها الرسمي العمل على تفعيل حقوق النساء الدستورية ويفترض أن تتوفر لها الموارد الكافية للقيام بهذا الدور، أبرزها المجلس القومي للمرأة الذي أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم 90 لسنة 2000، ومنها أيضا جهات مثل إدارة مكافحة العنف وإدارات تكافؤ الفرص والبرامج المعنية بالنوع في الوزارات مثل الداخلية والعدل.

المجلس القومي للمرأة هو المسمى المصري للآلية الوطنية للنساء، ويعرف دور الآلية الوطنية وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين 4-15 سبتمبر 1995، في البند الثامن الخاص بالآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة من الفصل الرابع المتعلق بالأهداف والإجراءات الاستراتيجية الآتي: ⁶⁴المادة رقم 201 - «وتعتبر الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة. وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة على نطاق الحكومة. وتشمل الشروط اللازمة لأداء هذه الأجهزة الوطنية لمهامها ما يلي:

- (أ) وجودها في أعلى مستوى ممكن داخل الحكومة تحت مسؤولية وزير في مجلس الوزراء؛
- (ب) إيجاد آليات أو عمليات مؤسسية تيسر، حسب الاقتضاء، لا مركزية التخطيط والتنفيذ والرصد بهدف إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية من القاعدة إلى القمة؛
- (ج) كفاءة وجود الموارد الكافية من حيث الميزانية والقدرة المهنية؛
- (د) إتاحة الفرصة للتأثير في وضع جميع السياسات العامة الحكومية.»

والمادة رقم 202 - «ويتعين على الحكومات والقطاعات الأخرى، لدى معالجتها لمسألة الآليات التي تدعو إلى النهوض بالمرأة، تشجيع اعتماد سياسة عامة فعالة وواضحة ترمي إلى إدماج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة السياسات والبرامج بحيث يجري، قبل اتخاذ القرارات، تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل.» كما أيضا نص في الفصل

الخامس الذي يتناول الترتيبات المؤسسية في البند الأول المتعلق بالصعيد الوطني ومسؤوليات الدول الأعضاء التالي⁶⁵: المادة رقم «296 - ومن أجل تنفيذ منهاج العمل، سوف يستلزم الأمر أن تقوم الحكومات بإنشاء أجهزة وطنية فعالة للنهوض بالمرأة على أعلى صعيد سياسي، أو تحسين فعالية تلك الأجهزة، ويصدق ذلك أيضاً على وضع الإجراءات المناسبة وتوفير العناصر الملائمة من الموظفين داخل الوزارات وفيما بينها، وكذلك المؤسسات التي توكل إليها ولاية توسيع مشاركة المرأة وإدماج التحليل الذي يراعي نوع الجنس ضمن السياسات والبرامج وتمتلك القدرة على ذلك. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في أن تتولى المؤسسات جميعاً استعراض أهدافها وبرامجها وإجراءاتها التشغيلية على ضوء الإجراءات التي يدعو إليها منهاج. ومن الأنشطة الرئيسية في هذا الصدد ضرورة العمل على تعزيز الوعي الجماهيري، ودعم أهداف منهاج العمل، بطرق شتى من بينها وسائل الاتصال الجماهيرية والتوعية العامة».

الآلية الوطنية للدولة في مصر (المجلس القومي للمرأة):

جاء إنشاء المجلس القومي للمرأة كآلية وطنية تهتم بقضايا النساء وتسعى إلى المساواة بين الجنسين، والعمل على ترسيخ حقوق النساء عن طريق إعداد السياسات والخطط التعليمية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق ذلك، والعمل مع أجهزة الدولة التنفيذية من أجل تضمين منظور النوع في البرامج المختلفة لتلك الأجهزة، وتفعيل دور الدولة في الاهتمام بقضايا النساء وإدماجها في عملية اتخاذ القرار، ولكنه لم يقدم أي مكاسب حقيقية ذات تأثير واضح على أوضاع النساء في السياسات والتشريعات إلا حسيماً. فمنذ إعادة تشكيله في 19 فبراير 2012 تعامل المجلس القومي للمرأة على أنه جهة تنمية تقدم قروض وتدريباً مهنية للنساء ووضع نفسه في مكانة المنافس للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وتجاهل دوره الأساسي كوحدة مركزية لتنسيق السياسات ووضع استراتيجية وطنية لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والإصلاح التشريعي.

وذلك ما نجده في الأنشطة⁶⁶ التي قام بها المجلس منذ إعادة هيكلته وحتى الآن حسب التقرير الذي أصدره عن إنجازاته في هذه الفترة اللاتي:

- منح ما يقرب من 9000 سيدة معيلة (على مستوى 73 قرية من قرى 21 محافظة بالوجهين القبلي والبحري والمحافظات الحدودية) قروض دارة لإقامة مشروعات صغيرة.
- إقامة مشروع المرأة البحرافية في قرية بلا أمية بلغ عدد الفصول المفتوحة 1.020 فصلاً ومحو أمية ما يقرب من 16.942 سيدة بقرى المحافظة.
- إطلاق مبادرة لمحو أمية المرأة بقرية دندرة بقنا بتكوين عشر فرق عمل تطوعية من الرائدات والمشرفات الزراعيات ومكلفات الخدمة العامة للقيام بزيارات منزلية لعدد (200) أسرة لتحفيزهم على

65 تابع المصدر السابق.

66 تقرير إنجازات المجلس القومي للمرأة على مدى ثلاثة أعوام ونصف الأخيرة، صحيفة أخبار مصر، نشر بتاريخ 12 سبتمبر 2014.

الاتحاق بفصول محو الأمية، وحصص وتصنيف الأميات ووضعهن في قوائم الفصول.
- تنفيذ دورات للتوعية والتدريب للرائدات الريفيات والتي استفاد منها أكثر من 11000 متدربة في جميع محافظات الجمهورية.

- القيام بمشروع تنمية مهارات المرأة في المشروعات الصغيرة - تم إدماجها في مركز تنمية مهارات المرأة الاقتصادية والاجتماعية (مقر الجيزة).

- القيام بمشروع الرائدات ... الواقع والمستقبل: نجح المجلس في إظهار عدد (26) جمعية للرائدات بمحافظات الجمهورية كمؤسسة أصدقاء المجلس: دعم المجلس إظهار جمعية مؤسسة أصدقاء المجلس القومي للمرأة وتضم في عضويتها عدداً من المثقفين والإعلاميين ورجال الأعمال ونشطاء الحركة النسائية وصناع القرار.

تحديات المجلس القومي للمرأة:

يمثل ضعف صلاحيات وموارد المجلس القومي للمرأة أهم تحدياته، فعند مقارنته بالمجلس القومي لحقوق الإنسان الذي أنشئ بالقانون رقم 94 لسنة 2003، نجد على سبيل المثال أن المجلس القومي لحقوق الإنسان يتمتع بصلاحيات غير المتوفرة للمجلس القومي للمرأة على النحو الآتي:

1- تلقي الشكاوى في مجال حماية حقوق الإنسان، ودراستها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات القانونية الواجبة الإلتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.

2- التعاون مع المنظمات والجهات الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان فيما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاتها به.

3- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، والتعاون في هذا المجال، مع المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة وغيرهما من المجالس والهيئات ذات الشأن.

4- بالإضافة إلى التعديل الأخير المحوري لاختصاصه وفقاً لنص المادة 99 في دستور جمهورية مصر العربية المعدل لسنة 2014، وقد نص بالآتي: كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وللمضرون إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوى المدنية منضماً إلى المضرون بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون.

وتتكون موارد المجلس القومي لحقوق الإنسان مما يأتي:

1- الاعتماد التي تخصص للمجلس في الموازنة العامة للدولة.

2- الهبات والمنح والإعانات التي يقرر المجلس قبولها بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل.

3- ما تخصصه الدولة للمجلس من منح أو إعانات، تقرر اتفاقيات دولية مبرمة معها توجيهها إلى مجالات

حقوق الإنسان.

وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد في أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، ويراعى ترحيل الفائض من هذا الحساب في نهاية كل سنة مالية إلى موازنة المجلس للسنة التالية.

أما صلاحيات المجلس القومي للمرأة: فتفتقر للنقاط الأربعة المذكورة أعلاه في صلاحيات المجلس القومي لحقوق الإنسان، بل ويزيد على ذلك تدخل رئاسة الدولة في صلاحياته في النقطة رقم 11 المتعلقة بنطاق صلاحياته فتنص على «والموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس».

وتتكون موارد المجلس القومي للمرأة مما يأتي:

1- الاعتمادات التي تخصصها له الدولة في الموازنة العامة.

2- التبرعات والمعونات التطوعية التي يقرر المجلس قبولها.

وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد في أحد بنوك القطاع العام التجارية، ويراعى ترحيل الفائض من هذا الحساب في نهاية كل سنة مالية إلى موازنة السنة التالية.

ويلاحظ أن تلك الفروق بين صلاحيات وموارد المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة تجعله عاجزا علي الاشتباك على مستوى التدخل الفوري أو على مستوى السياسات العامة للدولة أو على مستوى وضع الاستراتيجيات والإشراف والمتابعة، كما أن ضعف موارده تضعه في حالة تنافس دائما علي المنح والتمويلات الخارجية والتعامل مع المجتمع المدني علي أنه منافس وليس شريك.

فضعف صلاحياته تجعله يركز على القيام مشروعات تجعله منافس للمجتمع المدني مما يؤدي إلى خلق تنافسية غير سليمة مع المجتمع المدني المستقل بالإضافة إلى انعدام كونه ظهير حقيقي للحركة النسوية سواء بعدم دعمه برفض الهجمة الأخيرة على المنظمات النسوية⁶⁷، أو باتخاذ موقف الصمت من قانون الجمعيات الأهلية الجديد، وكما تبرز من بين مشكلات المجلس القومي للمرأة في علاقته بالمنظمات والمجموعات النسوية، ضعف دوره الأصيل المتعلق باقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة ووضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها ومتابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن، فينتهي الأمر بنشره في تقريره السنوي فيما يتعلق بإنجازاته حتى عام 2014 بمنح قروض صغيرة لسيدات معيلات وإقامة مشروعات ضخمة لمحو الأمية في المحافظات.

67 خطاب منظمات نسوية تطالب المجلس القومي للمرأة بضرورة التدخل بشأن الهجمة الأخيرة علي المنظمات غير الحكومية، نشر بتاريخ 27 مارس

إشكاليات المجلس القومي للمرأة:

يواجه المجلس القومي للمرأة إشكالية متعلقة بطبيعة علاقته بالنظام السياسي مثل الخلط بين الدولة والنظام السياسي، فمن المفترض أن المجالس القومية المتخصصة هي جزء من الدولة وليست مثل الوزارات جزء من النظام السياسي. ينعكس هذا في دور المجلس في تجربته بدعم المشاركة السياسية للنساء و**تدريب 1000 سيدة**، وظهور حالة توجس وعدم ثقة بينه وبين المرشحات المنتميات للمعارضة وبين النساء التي دعمهن. بالإضافة إلى، ضعف صلاحياته وإشكالية خلط القائمين عليه بين تبعيته للدولة وليس النظام السياسي تجعل من السهل إمكانية استخدامه من قبل النظام السياسي لزيادة شعبيته علي سبيل المثال في حالة مشاريع القروض الصغيرة.

ويلاحظ أيضا أن ضعف صلاحيات المجلس وعدم استقلاليته الحقيقية تنعكس في فترات فاعلية المجلس القومي للمرأة كآلية وطنية حقيقية مرتبطة بفاعلية وبقوة القائمين عليه وانحيازاتهم/ن لحقوق النساء لا سيما رئيساته وذلك يعود إلى الإشكاليات القانونية والإشكاليات المرتبطة بالوضع السياسي المصري، ففي عهد السفيرة مرفت التلاوي جنى المجلس القومي للمرأة العديد من الإنجازات (ومنها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015 وسن المواد الدستورية المتعلقة بحقوق النساء لا سيما المادة 11 من دستور 2015، بالإضافة لجهودها الكبيرة في ملف تولي النساء للمناصب القضائية). من هذا المنطلق، نرى أهمية العمل على تطوير صلاحيات المجلس القومي للمرأة ودوره وموارده في إطار تشريع جديد منطلق من منظور حقوقي.

ختاما، تحتاج الأحزاب السياسية لتواصل دائم ولعلاقة واضحة وجادة مع المجلس القومي للمرأة تتمثل في حالات العمل الجماهيري وسط النساء، وتوجد احتياجات حقيقية لدى جمهور النساء لا يمكن إلا أن توفرها الدولة، فمثلا تواجه كوادر الأحزاب في انخراطها وسط الجمهور حالات من العنف الأسري أو في المجال العام أو تمييز في العمل وخلافه. فيجب أن تكون قادرة ومستعدة للاستفادة من آليات الدولة مثل مكتب الشكاوى بدون التوجس من المجلس بسبب موقعها وتوجهها السياسي.

وهذه الإشكاليات لا تتعلق فقط بالمجلس القومي للمرأة وإنما كل أجهزة الدولة التي يفترض أنها تقنية وليست جزء من النظام السياسي بمعناه المباشر مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس الأعلى للثقافة ومراكز الشباب. يفترض أن تكون فروع المجلس القومي للمرأة في المحافظات مفتوحة لكل سيدة تريد الحصول على حقوقها ومراكز الشباب أيضا تكون مفتوحة لكل الشباب والشابات الراغبين والراغبات في النشاط المجتمعي بدون تدخلات أمنية أو تصنيف لهم/ن حسب موقعهم/ن السياسي.

ثانياً: تعزيز وضع النساء في الأحزاب:

ناقشنا في القسم السابق كيفية تعزيز قضايا النساء على أجندة الحزب وإعطائها أولوية مناسبة ودمج منظور النوع في سياسات الحزب، أما في هذا القسم فنتناول تعزيز وضع النساء أنفسهن داخل الحزب. فالواضح من ملاحظتنا ومن الدراسات المنشورة أيضاً أن نسبة عضوات الأحزاب أقل من النسبة الطبيعية (نصف المجتمع) وكذلك تواجههن في المواقع القيادية أقل كثيراً⁶⁸، بل وكثيراً ما يكون تقسيم العمل بين عضوات وأعضاء الحزب مشوباً بانحيازات تقليدية حول أدوار النساء والرجال كما لاحظنا في الفصل الثاني بخصوص بعض من الإشكاليات النسوية في وظائف الحزب.

تناولت عدة دراسات أوضاع النساء في الأحزاب المصرية حتى تلك التي تضم عضوية نسائية كبيرة، مثل حزب الوفد حيث تمثل النساء 44% من عضويته وهي نسبة لا تقل كثيراً عن نسبة النساء في السكان لكن لا توجد سوى امرأتين فقط في هيئته العليا (الأمانة المركزية) من واقع 55 شخص، وتختفي النساء تماماً من مكتبه التنفيذي (يتكون من أربعة رجال) واتحاد الشباب، وهناك لجنة واحدة من لجانها ترأسها سيدة ونجد سيدتان فقط من بين 49 برلماني للحزب، ولجنة واحدة ترأسها سيدة. كذلك، لم يبدو أن الحزب مهتم بمشاركة أعضائه في تدريبات عن النوع ولا توجد لدى الحزب أوراق مكتوبة تتعلق بكيفية زيادة عضوات الحزب وتحقيق التوازن النوعي في هيئاته أو «تهدف إلى المعالجة المنتظمة لهيوموم النساء من خلال تحليل وتخطيط النوع» أو أدوات لمتابعة «مؤشرات الحساسية تجاه النوع»⁶⁹. كذلك، في حزب المصريين الأحرار، هناك 18 سيدة فقط من بين 100 عضو بالهيئة العليا (الأمانة المركزية) ولا توجد أي سيدة في مكتبه السياسي المكون من ستة أعضاء⁷⁰.

الوضع الإشكالي للنساء في الأحزاب التي تصنف نفسها ديمقراطية (ليبرالية، يسارية، إلخ) وتبني مبادئ حقوق الإنسان والمساواة لا يقتصر على مصر فقط وإنما هي قضية عالمية. ومستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية عامة يتأثر بالبنى «التي تتكون منها الأحزاب السياسية، ولسياسات هذه الأحزاب، وممارساتها، وقيمها»⁷¹ وكثيراً من تلك الأحزاب «تستخدم المرأة كرمز للسياسات التقدمية من دون أن يكون لديه أي التزام حقيقي في تحقيق التقدم للمرأة»، بل أن العمل بشكل جاد على «تعزيز دور المرأة لشغل مراكز صنع القرار [يُعتبر] خطوة محفوفة بالخطر في أفضل

68 للاطلاع على الوضع في مصر يرجى قراءة: دراسة تحليلية حول وضع المرأة في الأحزاب السياسية في مصر، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)، يونيو 2014، ص 30-33.

وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، الرجاء الاطلاع على:

Gender and political parties: Far from parity, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Inter-American Development Bank, 2011.

69 دراسة تحليلية حول وضع المرأة في الأحزاب السياسية في مصر، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)، يونيو 2014، ص 30-33.

70 تابع المصدر السابق، ص 30-33.

71 الديمقراطية في مواجهة التغيير: دليل إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2012، ص 52.

الحالات، هذا إن لم ير فيها قادة الأحزاب إهانة لهم في أسوأها»، «أما الأحزاب السياسية التي تتبع بنية خاصة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في العمل السياسي... [هي] الأكثر نجاحا في هذه العملية.»⁷² ولخلق بيئة وبنية معززة للنساء داخل الأحزاب هناك الكثير من الأمور الممكن عملها في حالة توافر إرادة وتوجه سياسي حقيقي داخلها.

أ. المقصود بتعزيز وضع النساء في الأحزاب: مستويات ومداخل:

كلما كان المجال السياسي أكثر ديمقراطية وانفتاحا، يكون لدى الأحزاب فرصة لأن تصبح طرف فاعل ليس في عملية الحكم من خلال شغل مواقع صنع القرار المختلفة بالانتخاب فقط، وإنما طرف فاعل أيضا في التأثير في النقاش العام وماهية القيم والانحيازات المنتشرة في المجتمع وبين المواطنين والجماعات المختلفة سواء كانت في موقع السلطة أو المعارضة. والأحزاب هي المؤسسات التي يبدأ المهتمون بالشأن العام عملهم السياسي بها في الديمقراطيات الحديثة، على الأقل.

وبالنسبة لقضية النوع، يمكن للحزب في حالة توفر إرادة وتوجه سياسي أصيل لإشراك النساء في المجال العام أن يعمل على هذا على أكثر من مستوى: منها تبني السياسات والتشريعات التي تحقق المزيد من المشاركة للنساء على المستوى الوطني ومنها تبني سياسات وبنى داخلية تحقق هذا الهدف داخل الحزب نفسه عن طريق تقديم وجوهه النسائية وترشيحهن في الانتخابات العامة وتمكينهن من مواقع صنع القرار داخله.

المداخل:

مدخل داخلي (تنظيمي): يمكن للحزب أن يحقق هذا الهدف من داخل الماكينة الحزبية الداخلية عن طريق التحلي بحساسية للنوع على كافة المستويات وفي كافة الوظائف كما رأينا سابقا، بدءاً من كتابة البرنامج والأوراق التأسيسية مروراً ببرامج التثقيف والتأهيل وصولاً لتشكيل المستويات التنظيمية، إلخ، مع الحرص على أن تتم هذه العملية في المستويات المركزية وأيضا في كل الأمانات المحلية والقاعدية.

مدخل خارجي (شعبي/ جماهيري):

ويمكن للحزب العمل على هذا الهدف من خلال تقديم عضواته للمجتمع عن طريق الظهور في الإعلام والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المحلية والخارجية والترشيح في الانتخابات العامة.

والمقصود بتعزيز وضع النساء في الحزب هنا هو زيادة عدد النساء في عضوية الحزب ومستوياته كافة وخاصة مستوياته القيادية لتصل لنصف العدد (النسبة الطبيعية)، وأيضا أن تكون تلك النساء

72 تابع المصدر السابق، ص 52.

في وضع أفضل لا أن ينحصر دورهن في مهام معينة وفقا لتقسيم عمل تقليدي بين النساء والرجال وأن يتم تمكينهن من المشاركة والشعور بالتحقق داخل الحزب ومحاربة عزلة النساء عضوات الحزب داخل أطر تنظيمية مغلقة بعيدا عن زملائهن من الرجال.

ويمكن أن يتم هذا داخليا من خلال عدة خطوات: استهداف العضوات الجدد - إستقبال العضوات الجدد - متابعة العضوات - خلق بيئة محفزة وثقافة مؤسسية - محاربة العوامل الطاردة داخل الحزب، وأن تجري الهيئات المسؤولة عن التنظيم «مراجعة دورية للعضوية وتقسيمها على أساس النوع للوقوف بشكل دوري على حجم تطور عضوية النساء، والتعامل بشكل سريع مع التحديات التي تؤدي إلى عزوف النساء عن المشاركة»⁷³.

ب. الأشكال التنظيمية المتعلقة بالنساء:

تناولنا في الجزء السابق هذا الأمر من منظور تعزيز تناول الحزب لقضايا النساء عن طريق أشكال تنظيمية بعينها مثل أمانات المرأة ولجان قضايا المرأة. لكن يعنينا في هذا الجزء تأثيرات هذه الأشكال التنظيمية على وضع النساء في الحزب من حيث زيادة العدد والتمكين (المشاركة الفعالة).

التشكيلات الحزبية النسائية (أمانات المرأة):

تعرف بعض الأحزاب السياسية المصرية بإنشاء هيكل تنظيمي مستقل للنساء يمر بكافة مستويات الحزب ووحداته الفرعية حيث يكون هناك تنظيم موازي للنساء داخل الحزب تنضم إليه النساء تلقائيا ويمثلن من خلاله في الهيئات القيادية عن طريق أمانات المرأة، ويكون له تمثيل ما في الأشكال التنظيمية المركزية مثل الهيئة العليا أو المكتب التنفيذي وما إلى ذلك. بالطبع هناك تنوعات لائحية كثيرة من هذه الحالة - على سبيل المثال في الأحزاب القائمة منذ ما قبل ثورة 25 يناير. هناك أمانة مركزية للمرأة بالحزب الناصري ثم هناك أمانة للمرأة في كل محافظة ويوجد محاولات من الحزب لإيجاد أمانة للمرأة في كل مركز، وهناك أمانة عامة مركزية بحزب المصريين الأحرار وأمانات منتشرة بالمحافظات وتتم بإقامة منتدى سياسي يجتمع بصفة دورية لمناقشة قضايا عامة وقضايا النساء. وكان هناك بالحزب الوطني المنحل أمانة للمرأة تسعى لحث النساء علي القيد بالجدول الانتخابية والمشاركة بالحياة السياسية وتأييد مرشحي الحزب في

73 قرار الجمعية العمومية لأعضاء حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) بشأن الحزب وقضايا النساء - 4 سبتمبر 2015.

الانتخابات البرلمانية والمحلية، ودعم المرشحات في مختلف المواقع العامة. وتشرف أمانة المرأة علي أمينات المرأة بالأقسام والمراكز والمحافظات وترفع التقارير الخاصة بأدائهن للأمانة العامة للحزب⁷⁴. هناك نموذج في الأحزاب التي تشكلت بعد 25 يناير لأمانة المرأة بالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي التي تعتبر أمانة عضوية وأمانة سياسات في نفس الوقت، فقد تمكنت أمانة المرأة بالحزب في زيادة عدد وتمثيل النساء داخل الحزب عند تعديلهن لللائحة الحزبية في 2014 وجعل تمثيل النساء علي كافة المستويات الحزبية بما لا يقل عن ثلاثين في المائة من عدد الأعضاء، فنشهد خلال تلك التجربة معركة دامت لمدة أربع سنوات إلى أن توجت في انتخابات المؤتمر العام الثاني في أكتوبر 2015 بنجاح، فقد «كانت نسبة النساء بالحزب حوالي 20% بالمدينة و 10% بالقرى وقد عقد المؤتمر التأسيسي يوم 18 مارس 2011 في ظل إصرار نساء الحزب على أن تزيد نسبة تمثيل النساء تدريجياً من 10% إلى 30% ومع وجود حافز للتمثيل في المؤتمر بنسبة 2.5% لكل 10% زيادة في التمثيل، وبحد أدنى تمثيل سيدة علي كافة المراكز الحزبية. وكان دور لجنة المرأة في استمرار سجل المعركة الحزبية يتجاوز العامين قبل المؤتمر العام الأول لزيادة النسبة وتثبيتها عند 30% وبدأت المعركة بوجوب تمثيل لجنة المرأة في تحضير اللائحة والهيئة العليا، وحدث ذلك بالفعل حتى تم تعديلها والموافقة عليها بالأغلبية في المؤتمر العام الأول الذي عقد في أغسطس 2012 والنص كان صريح: على أي تشكيل حزبي ألا تقل نسبة تمثيل النساء عن 30%⁷⁵، وقد تم تفصيل ذلك في القواعد المنظمة للمؤتمر العام والانتخابات الداخلية للحزب علي النحو التالي:

أولاً: قواعد عامة للانتخابات - تقسم الأمانات جغرافياً والانتخابات علي مستويين (أقسام وأمانات) على أن يكون الحد الأدنى للقسم هو 25 عضو وللأمانة 50 عضواً، وحتى يتم عمل انتخابات في الأمانة ويتم تمثيلها في الهيئة العليا لا بد أن تكون نسبة تمثيل المرأة في حدود 30% من الحد الأدنى للعضوية في الأمانة.

ثانياً: انتخابات المحافظات/الأمانات الجغرافية - إن الحد الأدنى لعمل انتخابات المحافظة أو الأمانة الجغرافية هو 50 عضواً منهم على الأقل عدد 15 سيدة، ويتكون مؤتمر المحافظة أو الأمانة الجغرافية من كل أعضاء المحافظة أو الأمانة الجغرافية. وتعقد الانتخابات في حالة تحقيق النصاب القانوني لأعضاء مؤتمر المحافظة/الأمانة الجغرافية (50% +1) على النحو التالي: تعقد الانتخابات على المناصب الآتية: أمين الحزب بالمحافظة وثلاثة أمناء مساعدين على أن يكون أحدهم من الشباب أقل من 35 سنة وأحدهن سيدة وأمين التنظيم والعضوية وأمين الإعلام وأمين التثقيف والتدريب السياسي وأمين العمل الجماهيري وأمينة المرأة وأمين المحليات والتعاونيات وأمين اتحاد الشباب وأمين العمال والفلاحين.

74 تابع المصدر رقم 56، ص 115.

75 مقابلة شخصية مع دكتورة نادية عبد الوهاب في نوفمبر 2014 أمين أمانة المرأة المركزية للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي سابقاً.

وفقاً لذلك يجب انتخاب سيدة واحدة على الأقل من المناصب السابقة بالإضافة لأمانة المرأة والأمين المساعد المرأة، وتتكون هيئة المكتب من كل المواقع السابقة بالإضافة إلى أمناء الأقسام والمراكز التي تدخل في نطاق المحافظة، بالإضافة إلى تصعيد نسبة 25% من المحافظة/الأمانة الجغرافية إلى المؤتمر العام المركزي شاملين هيئة المكتب بحد أقصى 40 عضواً على أن يكون 30% منهم سيدة.

كما ينتخب ممثلي المحافظة/الأمانة الجغرافية لتمثيلهم في الهيئة العليا بنسبة 2% من الأعضاء بحد أدنى 1 وحد أقصى 5 على أن تكون مناصفة بين النساء والرجال (وفقاً للجدول المرفق) بالإضافة لأمين المحافظة أو الأمانة الجغرافية وأمين الشباب.

ثالثاً: انتخابات الأقسام / المراكز الحد الأدنى لعقد انتخابات القسم / المركز هو 25 عضواً منهم على الأقل عدد 7 سيدات.

جدول توضيحي للتمثيل النسائي في الهيئة العليا بافتراض أن الأمين وأمين الشباب من الرجال⁷⁶:

الحد الأدنى للمرأة	عدد المنتخبين للهيئة العليا	عدد أعضاء الأمانة
1	1	75 - 50
1	2	125 - 76
1	3	175 - 126
2	4	225 - 176
2	5	226 فيما أكثر

«لكن هناك بعض الإشكاليات التي تعوق هذه التعديلات وما زالت تجرى اجتماعات داخلية للوصول لحلول لها، منها أن معظم الوحدات والمحافظات تقول أن بعض النساء لا تريد أحياناً التمثيل في المراكز القيادية وبعض الوحدات أيضاً لا يوجد بها نساء من الأساس، وأنهم يخشون من اضطرابهم لضم عضويات ورقية أو صورية للتمثيل في المؤتمر العام والمراكز القيادية»⁷⁷. لكن وفقاً لتجربة نظرة للدراسات النسوية في مراقبة كلا من الانتخابات الداخلية والمؤتمر العام للحزب في سبتمبر وأكتوبر 2015، ظهر مدى جدية الحزب في ذلك عندما قرر حرمان بعض الأمانات من المشاركة في المؤتمر العام لعدم استكمالها العدد المطلوب من النساء.

76 القواعد المنظمة للمؤتمر العام والانتخابات الداخلية للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

77 تابع المصدر رقم 76.

ختاماً، لقد ظهرت جهود أمانة المرأة وعضوات الحزب في نتيجة المؤتمر العام الثاني في 2 أكتوبر 2015 للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، فقد نجحت عضوات الحزب في حسم 19 مقعداً من أصل 43 في انتخابات الهيئة العليا للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي لتصل نسبة تمثيلهن فيها إلى 44%⁷⁸، وهي نسبة تعد سابقة أولى في تاريخ الأحزاب المصرية.

وكذلك حزب الدستور الذي تتضمن لائحته وجود منظمة المرأة وهي «التنظيم النسائي بالحزب الذي يضم عضوات الحزب الساعيات إلى تحقيق رؤية الحزب فيما يتعلق بقضايا المرأة»، وتهدف إلى عدة أهداف منها «تحقيق التمثيل العادل للنساء في المواقع المختلفة بداخل الحزب» و«القيام ببلورة سياسات ورؤى تعالج أوضاع وحقوق النساء في ربوع مصر» و«مناهضة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات»، وتشكل المنظمة من ممثلات لجان المرأة بكل «وحدة أساسية من وحدات الحزب» ويكون لها مؤتمراً عاماً⁷⁹. وإن كانت هذه المنظمة ليست مفعلة في حزب الدستور وفقاً لمتابعتنا. وكذلك حزب المصريين الأحرار الذي يتضمن أمانة للمرأة، وتشكل من أمينات للمرأة على مستوى أمانات القسم أو المركز وأيضاً على مستوى أمانة المحافظة وفي الأمانة العامة للحزب حيث يختار الأمين العام للحزب أمينة المرأة، وتختص هذه الأمانة بعدة مهام منها «تعزيز وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية»، و«تبني الحزب القضايا التي ترفع المعاناة عن المرأة وتمنع التمييز والعنف ضدها، والعمل مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لتناول تلك القضايا»، و«تأهيل المرأة على كيفية إعداد وإدارة الحملات الانتخابية والدعاية ودعم مرشحي الحزب، والدفع بكوادر المرأة المتميزة لترشيح أنفسهن»، و«إعداد خطة عمل نصف سنوية وتقوم بدراستها ومراجعتها مع أمين التخطيط والتطوير الاستراتيجي ويتم إقرار الخطة من الأمين العام»⁸⁰.

ومن المزايا التي يحققها هذا الشكل ضمان وجود تمثيل ومشاركة للنساء في الأحزاب باعتبار أن أمينات المرأة يجب أن يكن من النساء وجذب عدد من النساء للمشاركة في تلك الأمانات في بيئات محافظة لا يستطعن فيها المشاركة في التشكيلات الحزبية العامة في المحافظة التي تضم نساء ورجال. لكن من مخاطرها تكريس انفصال النساء عن الرجال في المحافظات المختلفة وعدم المساهمة في كسر هذه الحالة التقليدية، وأيضاً حصر مشاركة النساء على أمانات المرأة حيث يكون لسان حال زملائها الآخرين (لماذا ترشح النساء لأمانة التنظيم أو التثقيف أو العمل الجماهيري مثلاً في محافظة ما طالما يستطعن الترشح لأمانة المرأة) ومن ثم حصر المنافسة بينها وبين النساء الأخريات وعدم حدوث اندماج فعال بين النساء والرجال، بالإضافة لتكريس

78 الرجاء الاطلاع على تقرير بالإنفوجراف.. صعود المرأة في المصري الديمقراطي ونسبة تمثيلها في الأحزاب الأخرى - أصوات مصرية، نشر بتاريخ 5 أكتوبر 2015.

79 تابع المصدر رقم 70، ص 43.

80 نظام ولائحة حزب المصريين الأحرار 2015.

تقسيم العمل التقليدي عن طريق تكليف تلك الأمانات بالدور الخدمي كما ذكر سابقاً. ويذكر أن أمانات المرأة تتناول السياسات المتعلقة بالنوع حتى لو لم يكن ذلك مذكوراً في القرارات أو اللوائح المشكلة لها، لكن تختلف درجة ارتباطها العضوي بالهيئات التي تشكل سياسات الحزب العامة وفقاً لهيكل الحزب التنظيمي.

لجان نوعية تتناول قضايا النساء:

أما الأشكال التنظيمية التي تركز على قضايا النساء أكثر من العضوية النسائية نفسها مثل (لجان قضايا المرأة) أو (مجموعة العمل على قضايا النساء) المذكورة في القسم السابق فهي تتناول قضايا النوع أو النساء مثلما تتشكل في الأحزاب لجان لقضايا بعينها مثل (لجنة الصحة - لجنة التعليم - إلخ) ولا يكون منوطاً بها ضم أو متابعة كافة نساء الحزب.

ومن مزاياها أنها تضم المهتمات من عضوات الحزب (والمهتمون من أعضائه الذكور أيضاً) بقضايا النوع وليس كل سيدة لمجرد كونها سيدة حتى لو لم يكن لديها انحيازات نسوية أو اهتمام بقضايا النوع، ويمكنها التركيز على جندرة سياسات الحزب، لكن من عيوبها أنها لا تكون بالضرورة منتشرة جغرافياً في كل المحافظات أو الوحدات الفرعية التي يتواجد بها الحزب ويمكن أن ينتج عنها انعزال قضايا النوع عن النقاش السياسي الموسع في الحزب الذي عادة يدور في المكتب السياسي أو أمانة السياسات أو الهيئات العليا خاصة لو لم يكن منوطاً بهذه اللجان تقديم تقارير لهذه الهيئات القيادية أو لها ممثلة منتخبة فيها، فيمكن أن تتحول الهيئة أقرب للنادي أو جماعة للمهتمين غير مرتبطة عضويًا بباقي الحزب.

ومن الأمثلة على ذلك لجنة قضايا المرأة بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي المذكورة سابقاً، و لجنة المرأة بحزب الوفد وهي لجنة نوعية متخصصة تضم بتشكيلها رجال ونساء، وتقوم بنشاطات لها طابع تثقيفي أو توعوي أو جماهيري⁸¹.

ج. الحزب كبيئة محفزة للنساء:

من أجل أن يكون الحزب بنية وبيئة محفزة للنساء، هناك ضرورة للعمل على ثلاثة مستويات: (محاربة العوامل الطاردة - مراعاة احتياجات وظروف النساء - تمكين النساء).

محاربة العوامل الطاردة:

الأحزاب كيانات طوعية يفترض أن ينضم لها الشخص بناء على رغبة حرة منه فلا يوجد ما يجبره على الانضمام لها مثل المؤسسات التعليمية أو أماكن العمل بحثا عن مؤهلات تعليمية أو مصدر رزق، وبالتالي وجود عوامل طاردة فيها يكون له أثر كبير على عضوية النساء ومشاركتهن. ومن أبرز العوامل الطاردة الممارسات الأبوية أو العدائية ضد النساء مثل التحرش الجنسي الذي يجب أن تتضمن لوائح الحزب آليات واضحة وحساسة للتعامل معه. ومن الملاحظ أنه نادرا ما تذكر لوائح الأحزاب التحرش الجنسي صراحة ضمن المخالفات التي يحق للمتضرر منها الشكوى للهيئة المعنية والتي عادة ما تسمى لجنة الانضباط أو التحقيقات، ومن الضروري الانتباه أن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي عامة يحتاج آليات خاصة تراعي الخصوصية بشكل قد يختلف عن الشكاوى التنظيمية المعتادة⁸². وفي الحقيقة، يفترض أن تتعامل الأحزاب لا سيما الديمقراطية منها بحسم تنظيمي مع أي ممارسات أو خطابات عنصرية أو طائفية أو طبقية بين الأعضاء وبعضهم البعض لكي تصبح مبادئ الحزب المكتوبة في برامجه سائدة في التعاملات داخل التنظيم نفسه.

مراعاة احتياجات وظروف النساء:

النساء في المجتمع المصري يتنوعن في ظروفهن وخلفياتهن الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، إلخ، لكن هناك أوضاع اجتماعية تؤثر على النساء في المجتمع بدرجة أكبر من الرجال بسبب تقسيم الأدوار التقليدي بين النساء والرجال مثل القيود التي تفرض على النساء في الحركة والتأخر ليلا أو مثل تولي المسؤوليات الأسرية (رعاية الأطفال وكبار السن وشؤون المنزل) ولا يجب أن نفترض أن انخراط سيدة أو رجل في حزب سياسي يعني تحرره من كافة الأعباء الاجتماعية. فمن الضروري مراعاة «ملائمة مواعيد اجتماعات [الهيئات الحزبية]، واختيار أماكن الاجتماعات، طبيعة الأنشطة» للنساء والرجال⁸³.

التمكين:

يرتبط التمكين بتحقيق العضو وشعوره بفاعلية مشاركته أيا كان موقعه التنظيمي، لكنه يرتبط أيضا وبشكل أوضح بقدرة الأعضاء على الوصول بشكل متكافئ لمواقع صنع القرار (القيادة) في الحزب دون محاباة أو شللية أو انحيازات أبوية أو طائفية وما إلى ذلك. ومما ورد سابقا يتضح أن

82 انظر قرار صادر من الجمعية العمومية لأعضاء حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) بتعديل القواعد التنظيمية في 12 ديسمبر 2014 «- بالنسبة للتحقيقات في التهم المخلة بالشرف مثل التحرش الجنسي والسرقه والوشاية للأمن يتم مراعاة الخصوصية في هذه التحقيقات ولا يعلن اسم المشكو في حقه قبل التوصل لقرار نهائي بالإدانة وتحديد العقوبة

- بالنسبة للتحقيقات في شكاوى متعلقة بالتحرش الجنسي يظل اسم الشاكي سرى حتى بعد صدور القرار وتطبيقه ما لم يطلب الشاكي غير ذلك....»
83 انظر قرار الجمعية العمومية لأعضاء حزب العيش والحرية (تحت التأسيس) بشأن الحزب وقضايا النساء - 4 سبتمبر 2015. كذلك، لائحة الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي - المادة 71 - تنص على «يلتزم الحزب بكافة مستوياته بدعم تمثيل النساء والشباب وحفزهم على المشاركة في رسم سياساته وأنشطته» لكن لا تحدد آليات هذا التحفيز.

هناك إشكالية في تبوؤ النساء المواقع القيادية في الأحزاب كما يحدث أيضا في كافة المؤسسات التمثيلية الديمقراطية كالبرلمانات والمجالس المحلية. هناك عدة إشكاليات تقلل فاعلية النساء داخل الأحزاب وخاصة عند تبوؤهن المواقع القيادية أو محاولتهن ذلك مثل التنميط وتوقع الفشل والتمثيل الشكلي (حيث يتم الاكتفاء ببعض النساء في بعض المناصب) وإبراز نماذج قوية جدا من النساء تقدم باعتبارها نساء خارقات (وينتج عن هذا تعجيز باقي النساء بدلا من إلهامهن). وهذه الإشكاليات ليست حكرا على المجتمع المصري، بل هي ظاهرة عالمية حيث «يتوقع من القادة التصرف بطرق معينة. وتقليديا، القيادة الفعالة مرتبطة بالعدوانية والتنافسية والهيمنة والحسم...»، وتوقعات الناس تختلف بالنسبة للنساء والرجال، وبالتالي «تواجه النساء القائدات تحيزات لأن الناس يميلون لافتراض أن القيادة صفة رجالية». ولأن النساء موقعن في المجتمع بشكل عام هو موقع التابع فالنساء يحتجن لأن يثبتن أنفسهن ويستندن لمؤهلات لا يحتاجها الرجال في المتوسط⁸⁴.

والتمكن من شغل المواقع القيادية مسألة معقدة ومتعددة المستويات، ففي دراسة تناولت مشاركة النساء في الأحزاب السياسية في سبعة دول بأمريكا اللاتينية في وقت تبوأتهن فيه رئاسة الدولة سيدات في أربعة دول (تشيلي والأرجنتين رئاسة الدولة وجامايكا وترينيداد وتوباغو رئيسات وزراء)، لوحظ أن نسبة النساء في عضوية الأحزاب القاعدية محل الدراسة 51% ونسبتهن ضمن رؤساء الأحزاب أو الأمناء العام 16% فقط (عام 2009) و19% فقط من اللجان التنفيذية⁸⁵. كذلك، هناك في مصر حالات لأحزاب تمكنت نساء فيها من الوصول للمناصب الأعلى دون أن ينعكس هذا على حال النساء في كافة مستويات الحزب. ففي فبراير 2014 تم انتخاب هالة شكر الله رئيسة لحزب الدستور لكن بقيت نسبة النساء في المكتب التنفيذي 3 من 11.

وفي حزب آخر وهو العيش والحرية تحت التأسيس اثنتان من وكلاء المؤسسين الأربعة سيدتان و5 من 13 شخص في لجنته التنفيذية نساء لكن نسبة النساء بين أعضائه لا تتعدى 23% ونسبة النساء من بين مندوبي الوحدات الجغرافية في هيئته القيادية (تسمى اللجنة التحضيرية) لا تتجاوز الربع⁸⁶. وبالتالي وجود سيدة في قيادة الدولة أو المؤسسة أمر شديد الأهمية لكنه ليس ضمانا في حد ذاته لتعزيز وضع باقي النساء في هذا الكيان⁸⁷.

أهمية الآليات اللائحة الرسمية:

إن النص الصريح في لوائح الحزب ووثائقه على هذه الآليات التي تعزز من وضع النساء داخله أمر شديد الأهمية مقارنة بتبني هذه الخطوات كمبادرات طوعية من قياداته في حالة اقتناعهم بها. فكلما كانت القواعد رسمية، كانت المحاسبة على عدم تطبيقها ممكنة ويصبح أيضا من الممكن

84 تابع المصدر رقم 35، ص 94.

85 Gender and political parties, Far from parity. International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Inter-American Development Bank, 2011. Page 10 & 11.

86 مقالة القيادة النسائية وجندرة المؤسسات، إلهام عيداروس، شبكة مراسلون. نشرت بتاريخ 2 فبراير 2015.

87 تابع المصدر السابق.

قياس أثرها وتطور تأثيرها على مشاركة النساء مع الوقت. ومن جانب آخر، تصبح مشاركة النساء مسألة عادية ولا تخضع للأهواء الشخصية أو المحاباة⁸⁸.

وهنا تكمن إشكالية من يتخذ القرارات باستحداث أو تعديل الآليات التنظيمية (عن طريق تعديل لوائح الأحزاب مثلاً)، من أجل تبني آليات رسمية لتعزيز وضع النساء والتي قد يعرقلها مشاركة النساء الضعيفة أصلاً في مواقع صنع القرار في الأحزاب، خاصة إن كانت تلك القرارات لا تتخذ من الهيئات التي بها نسب أعلى من النساء مثل المؤتمر العام مقارنة باللجان التنفيذية في معظم الأحزاب كما أسلفنا.

د. التدابير الإيجابية داخل الحزب - مشاركة النساء في هيئات صنع

القرار - الكوتا الطوعية:

مشاركة النساء في مواقع صنع القرار داخل الحزب لها أهمية كبيرة. فمن ناحية لو كنا نتحدث عن أحزاب ديمقراطية تتبنى مبادئ المساواة وحقوق الإنسان، فإن من الطبيعي أن يسعى الحزب ليكون نموذجاً للمجتمع والدولة المنشود بنائها من خلال برنامج الحزب وسياساته، ومن ناحية أخرى مشاركة النساء في القيادة أو في مواقع صنع القرار تساهم في كسر التصورات الأبوية عن النساء ودورهن في المجتمع الكبير أو المجتمع الصغير (الحزب) خاصة لو كانت النساء في هذه المواقع تمثل كافة أعضاء الحزب وليس النساء منهن فقط، وضمان وجود نساء في هيئات الحزب القيادية (وليس قواعده فقط) يساعد في إدماج منظور النوع في سياسات الحزب وتوجهاته. فأعضاء الحزب رجالاً ونساءً من المفترض أنهم جميعاً مؤمنون وحريصون على تنفيذ برنامج الحزب ومبادئه (والتي نفترض أن من بينها حقوق النساء وإدماج منظور النوع في الأحزاب الديمقراطية)، لكن كثيراً - وليس بالضرورة دائماً - ما تكون الفئات المختلفة أكثر حرصاً على طرح هذه القضايا والاهتمام بطرحها على أجندة الحزب باستمرار.

تفيد أيضاً الكوتا أو التدابير الإيجابية أو التشجيع على المشاركة في هيئات صنع القرار في التغلب على المعوقات الفعلية التي تجعل الكثير من النساء الحزبيات عازفات عن التصدي وطرح أنفسهن لتبوؤ هذه المواقع القيادية مثل العبء النسبي الأكبر على النساء في المسؤوليات الأسرية مقارنة بالرجال والقيود على الحركة في المجتمع وخاصة ليلاً أو في مناطق بعينها.

تساهم التدابير الإيجابية أيضا في كسر الصورة النمطية عن النساء السياسيات التي تصور النساء المنظمات لأحزاب سياسية على أنهن نساء من نوع خاص خارقات لا يناضلن مع نفس المشكلات التي تواجهها باقي النساء في المكان بدرجة أو بأخرى.

عادة لا يفرض القانون على الأحزاب وضع آليات للتدابير الإيجابية داخليا حتى في البلدان التي يفرض فيها كوتا للنساء في انتخابات البرلمان أو المحليات (مثل مصر وفقا لدستور 2015 على سبيل المثال)، لكن بعض الأحزاب تتبنى تدابير إيجابية لتمكين النساء من تبوؤ المناصب القيادية داخلها في لائحته الداخلية. ورغم أن القانون لا يفرض هذه التدابير فإن إلزاميتها نابعة من قوة اللائحة الداخلية واحترامها وتنفيذها من قبل الأعضاء والهيئات. وهناك عدد محدود من الدول يفرض فيه القانون نوع من الكوتا الداخلية على الأحزاب مثل رواندا⁸⁹.

أشكال الكوتا داخل الأحزاب:

الكوتا التي تضمن مشاركة النساء في مواقع صنع القرار يمكن أن تأخذ أشكال مختلفة ومنها:

- أ) تحديد نسبة من النساء كحد أدنى من عدد الممثلين المطلوبين لتمثيل القواعد الحزبية في المستويات الأعلى (المؤتمر العام أو الهيئة العليا أو اللجنة التنفيذية، إلخ).
- ب) اشتراط وجود نسبة نساء معينة من العضوية الحزبية أصلا لكي يتم الاعتراف بهيئة ما أو استفادتها بامتيازات معينة (الدورات التثقيفية أو التمثيل في المؤتمر العام كأمثلة)⁹⁰.
- ج) حجز مناصب بعينها للنساء مثل أمينة المرأة أو أحد مساعدي الأمين على مستوى المحافظة وما إلى ذلك.

وتتبنى بعض الأحزاب الكوتا على مرحلتين: المرحلة الأولى تشجيعية ثم تأتي المرحلة الإلزامية. والبدء بالتشجيع لفترة قبل الوصول لمرحلة الإلزام يكون مفيدا أحيانا لعدم خلق حالة عدائية بين الأعضاء وزميلاتهن العضوات، وأيضا في الأحزاب التي تكون في مرحلة التأسيس والبناء وعدد أعضائها قليل لكي تعطي هذه الهيئات فرصة لزيادة العضوية النسائية قبل التنفيذ الإلزامي وحرمانهن من نسبة من التمثيل أو كله.

89 تابع المصدر رقم 72، ص 60.

90 انظر القواعد المنظمة للمؤتمر العام للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أكتوبر 2015: « حتى يتم عمل انتخابات في الأمانة ويتم تمثيلها في الهيئة العليا لا بد أن تكون نسبة تمثيل المرأة في حدود 30% من الحد الأدنى للعضوية في الأمانة».

انتقادات وردود:

أولاً: قيادة دون قاعدة:

ينتقد البعض الكوتا الداخلية في الأحزاب على أساس أنها تعمل على زيادة تواجد النساء في القيادة دون أن يكون لذلك أساس في القاعدة. وهذا الرأي مردود بأنه في معظم الأحزاب تتواجد النساء في القاعدة أكثر من القيادة، ومن ثم تصبح الكوتا آلية مهمة للتغلب على المعوقات التي تمنع النساء من الوصول لمواقع صنع القرار، ومردود ثانياً بأنه حتى لو افترضنا أن نسبة عضوية النساء في الأحزاب أقل من نسبتهم الطبيعية في المجتمع يمكن القول إن وجودهن في مواقع قيادية متنوعة يحفز ويلهم نساء أخريات على المشاركة في الحياة الحزبية على اعتبار أن تقديرهن محتمل وإمكانيات تطورهن السياسي قائمة.

ثانياً: الكوتا الطوعية تنفيذها بلا رقيب:

يقال أحيانا أن الكوتا الطوعية ليست إلزامية ولا يوجد رقيب على الحزب في تنفيذها. وهذا القول مردود بأنه - لو حدث - فهو لا ينطبق على الكوتا الطوعية فقط بل على كافة الإجراءات الديمقراطية التي ينص عليها في لوائح الأحزاب والتي يعتبر الرقيب الأول عليها هو أعضاء الحزب وعضواته أنفسهم من خلال آليات مثل المؤتمر العام. وهناك بعض الدول التي تتواجد بها هيئات مثل القضاء الإداري أو لجنة شؤون الأحزاب بمصر التي يمكن أن يلجأ لها أعضاء الحزب في حالة اختراق قواعد الحزب اللائحية واستنفاد سبل الشكوى الداخلية وفقاً لللائحة.

ثالثاً: الكفاءة:

كثيراً ما يطرح لرفض الكوتا سواء في هيئات الدولة كالبرلمانات أو في الأحزاب أن بعض النساء اللاتي سينتخبن بسبب الكوتا قد يفقدن للكفاءة المطلوبة للقيام بالمهام، وكأن المشكلة التي تعيق النساء عن التواجد في مواقع صنع القرار هي قلة كفاءتهن مقارنة بالرجال، وهذا بالطبع لا يوجد دليل علمي عليه. بل بالعكس، إقصاء النساء عن المواقع القيادية يخسر الحزب أو الدولة كفاءات مفيدة تحتاج لمن يكتشفها ويشجعها. وهناك دراسات أبرزت أن الأحزاب التي تبنت مثل هذه الآليات تحت ضغط الحركات النسوية أو عضواتها من النساء، لم تفعل ذلك فقط بدافع تحقيق العدالة على أساس النوع وإنما أيضاً للاستفادة من موارد بشرية لقسم من السكان، كونهن عضوات مؤهلات ولهن خبرات حياتية مفيدة⁹¹.

رابعاً: العضوية الشكلية أو الورقية:

يطرح أحيانا أن يحتوي النص في لوائح الأحزاب على كوتا أو حصة معينة للنساء ضمن المواقع التنفيذية أو ممثلي وحدات الحزب في هيئاته العليا والذي قد يدفع بعض الأعضاء في هيئات الحزب لاستقطاب عضوية شكلية أو ورقية من النساء لاستيفاء العدد المطلوب فقط دون أن يكن عضوات حقيقيات وفاعلات في الحزب. ومن الضروري الاعتراف باحتمالية حدوث هذا الأمر الخطير لا بالنسبة للنساء فقط وإنما لأسباب أخرى متنوعة منها رغبة بعض الأفراد أو المجموعات في زيادة تمثيلها أو السيطرة على مواقع بعينها ومواجهته لا تتطلب إلغاء آليات مشاركة النساء مثل الكوتا وإنما وجود رقابة مؤسسية حقيقية داخل الحزب ضد تزوير استمارات العضوية أو غيرها من مسوغات العضوية والتصويت في هيئات الحزب.

خامساً: القيادة الفردية والجماعية:

يسهل إدراج آلية الكوتا بالنسبة للمناصب التمثيلية الجماعية أي التي يتولاها أكثر من شخص ممثلين لنفس الهيئة، في على سبيل المثال بالنسبة لممثلي الوحدات الحزبية في مؤتمره العام الذين يتم انتخابهم وفقا لنسبة من عدد العضوية أو حين يكون المنصب المستهدف يشغله أكثر من فرد (مثل الأحزاب التي لها رئيسان وليس رئيس واحد أو عدة نواب للرئيس وليس نائب واحد). فقد رأينا في تجربة المدرسة أن الهيئة القيادية لأحد الأحزاب كانت مشكلة من ممثل (أمين) واحد عن كل محافظة من محافظات الجمهورية، وكانت أمينة واحدة فقط هي المنتخبة من محافظتها، وبالطبع يصعب النص على وجود نسبة للنساء إن كانت كل محافظة ممثلة بشخص واحد فقط وإلا سيضطر الحزب لأخذ أعلى النساء أصوات حتى لو لم تكن هي الحاصلة على أعلى الأصوات من محافظتها مما قد يخلق توترات وإشكاليات بين المحافظات وداخل أعضاء المحافظة الواحدة.

ثالثاً : توجه الحزب لجمهور من النساء:

تناولنا في القسم الأول من هذا الفصل كيف يتبنى الحزب قضايا النساء أو منظور النوع في عمله، وذلك يكون من خلال العمل مع عضواته وأعضائه واستقطاب عضويات جديدة من النساء والرجال والعمل مع النساء والرجال في المجتمع. ولكي يحدث تبني واسع لهذه القضايا يجب أن يتجه الحزب لكل القطاعات صاحبة المصلحة فيها خاصة من النساء ضمن الجمهور الأوسع.

وهنا تبرز إشكالية ابتعاد النساء عن العمل السياسي أكثر من الرجال حتى كجمهور، سواء كانت القضايا المطروحة هي قضايا نسوية أو كانت قضايا عامة تهتم النساء والرجال بنفس الدرجة، حيث يجب أن تتسم مقاربة النساء بحساسية خاصة لظروفهن واحتياجاتهن. ما زالت النساء من الفئات المهمة المستهدفة ضمن الناخبين ويبدو أن نسب تصويت النساء في الانتخابات العامة ما زالت أعلى ومستهدفة⁹². ولذلك «الأحزاب السياسية التي تأخذ مشاركة النساء في الحياة السياسية على محمل الجد... تنمي القدرة على الوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين ونسج علاقات أكثر متانة مع جمهور الناخبين»⁹³، والقدرة على الوصول لهذه المجموعات الجديدة تتعزز بمشاركة المزيد من النساء في حملات الحزب أو في تبني خطاب جاذب لهن.

إن النساء كقطاع أو فئة من الجمهور شديدة الأهمية للأحزاب بشكل عام وللأحزاب الديمقراطية بشكل خاص. فالتوجه للنساء يفتح أمام الحزب جمهور جديد لا يتعامل مع الأحزاب والسياسات بشكل مباشر وانعزال النساء داخل المجال الخاص يجعلهن أكثر قرباً من القوى الرجعية التي تستخدم الخطاب والسبل التقليدية في الوصول إليهن. وبسبب هذه الانعزالية النسبية مقارنة بالرجال يصبح التوجه للنساء مسألة صعبة تحتاج أن توضع على أجندة العمل الجماهيري للحزب وليس فقط عمله السياسي. فالأمر لا يقتصر على تبني سياسات وقوانين منحازة للنساء وحقوقهن، بل التفكير في النساء بشكل واقعي بعيداً عن التمييز أو تصور أنهن كتلة واحدة يمكن استقطابها بخطاب موحد؛ فالنساء في أي مجتمع تختلفن في انتماءاتهن الاجتماعية الطبقيّة وانحيازاتهن السياسية وتصوراتهن وميولهن الثقافية حتى وإن كانت هناك مشتركات نسبية بين جميع النساء وهي أنهن كلهن في وضع أضعف من نظرائهن من الرجال، وترتفع أهمية القضايا الشخصية بالنسبة لهن كالعنف والصحة والأحوال الشخصية (القوانين المنظمة للأسرة والعلاقات بين أطرافها). والوصول للنساء في المناطق الشعبية الفقيرة أصعب وأكثر تحدياً خاصة مع ظروف حياتهن القاسية التي تستهلك كل دقيقة من وقتهن لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة.

ويمكن للحزب - إن كان جاداً في التوجه لجمهور أوسع من النساء - أن يقوم بجندرة توجهه السياسي وانحيازاته الاجتماعية، بمعنى وضع خطط محددة وابتكار آليات ليكون أكثر قرباً للنساء

92 تابع المصدر رقم 35، ص 33.

93 تابع المصدر رقم 72، ص 52.

داخل القطاعات التي يستهدفها وفقا لمرجعيتها. فعلى سبيل المثال، الأحزاب اليسارية المنحازة للعمال والفلاحين والكادحين بوجه عام إن لم تهتم بالقضايا النوعية أو الاختلافات النسبية بين النساء والرجال ستجد نفسها فعليا لا ترى ولا تتفاعل سوى مع منظور العامل/الفلاح/الموظف الرجل. والأحزاب الليبرالية التي تنحاز للطبقة الوسطى، يمكنها التركيز على القضايا التي تهتم نساء الطبقة الوسطى المتعلمات وتأخذ على عاتقها تقديم سياسات بشأنها وطرحها على المجتمع بشكل عام. تهتم قضية العنف الجنسي سواء في المجال العام أو الخاص كل النساء من مختلف الطبقات وتؤثر عليهن بلا استثناء لكنها تأخذ أبعاد وأشكال مختلفة وفقا للوضع الاجتماعي والمرحلة العمرية وغيرها من العوامل، وعليه يمكن للحزب أن يتناولها وسط القطاع المستهدف سواء كان الطالبات أو العاملات أو الموظفات أو ربات المنازل، إلخ. وبالنسبة للأحزاب التي تسعى للانتشار الجماهيري والتغيير الاجتماعي بالسبل الشعبية من أسفل، أي عن طريق التوجه لأصحاب المصلحة في التغيير وإقناعهم بأهمية التنظيم والتعبئة لتحقيق أهدافهم، يكون من الضروري تحديد القطاعات الأكثر حيوية ووعيا واهتماما ضمن الجمهور المستهدف وخلق علاقات قوية معهم، فالحزب المعني بحقوق العمال وتعزيزها عن طريق تعزيز الحركة العمالية وتقويتها يجعل التوجه للقيادات العمالية والنقابية أمراً شديداً الأهمية، والحزب المعني بحقوق النساء وتعزيزها في المجتمع بوجه عام يجعل التوجه لما يمكن تسميته بالحركة النسوية المدافعة عن حقوق النساء أمراً هاماً لخلق علاقات تعاون وثيقة مع مكونات هذه الحركة من مبادرات وتنظيمات وشخصيات مختلفة - سواء كانت تتناول حقوق النساء بوجه عام أم تركز على حقوق فئة معينة من النساء تعاني من مشكلات خاصة تميزها - قد لا تلتفت إليها باقي عناصر الحركة السياسية أو النسوية.

وهو ما يتضح مثلا من النموذج التالي رقم 3 في حملة قوانين الأحوال الشخصية المسماة (حقوقنا ليست منحة من الفاسدين)⁹⁴.

نموذج رقم 3

حملة: حقوقنا ليست منحة من الفاسدين:

في صيف 2012 بادرت لجان المرأة بحزبي المصري الديمقراطي الاجتماعي والتحالف الشعبي الاشتراكي بإطلاق حملة بعنوان حقوقنا ليست منحة من الفاسدين وأخذت هذه الحملة الإخوانية السلفية على قوانين الأحوال الشخصية ووصمها بأنها قوانين سوزان مبارك أو النظام الفاسد الذي حكم مصر قبل ثورة 25 يناير. والمميز في هذه التجربة أن الحملة توجهت لصاحبات الشأن من الأمهات المطلقات الحاضنات وتواصلت بالفعل في عدد من الاجتماعات وورش العمل والفعاليات العامة والتي تضمنت الندوات والمؤتمرات والوقفات الاحتجاجية أمام الجهات المعنية معهن خاصة أن هؤلاء الأمهات وأسرهن (جدود وجدات الأطفال المحضونين) قد نظموا أنفسهم في جمعية أهلية تسمى أمهات حاضنات مصر للدفاع عن حقوق أبنائهن.

الفصل الرابع: خاتمة وتوصيات

استهدف هذا الدليل المراكمة على المخرجات المعرفية التي خرجنا بها من مدرسة الكادر السياسي وورشها اللاحقة من أجل الوصول لمعرفة أفضل بخصوص كيفية إدماج النساء وإدماج منظور النوع في الأحزاب، كأبنية تنظيمية وكمشاريع سياسية، لا ليكون أداة تقنية فقط وإنما أداة معرفية وسياسية أيضا تشتبك مع الواقع السياسي المصري وتنطلق من خبراته التاريخية بشكل عام والتالية على يناير 2011 بشكل خاص، فهذا الواقع تشتبك فيه المسألة الديمقراطية مع المسألة النسوية بشكل كبير. والمسألة النسوية في تعريفنا كما أوضحنا وكرنا كثيرا تتضمن مسار إدماج النساء ومسار إدماج قضاياهن (أو منظور النوع) وهما مساران متداخلان بشدة حتى وإن لم يكونا نفس الشيء. وهذه المرحلة تضمنت الكثير من المعارك والدروس التي نفترض أن الحركة النسوية المصرية (شديدة التنوع والغنى) خرجت منها بدروس وتعلمت منها خبرات حول علاقة أهدافها ومسارها بمسار السياسة والتحول الديمقراطي في البلاد.

التحول الديمقراطي والنوع:

يختلف وضع النساء وقضاياهن حسب المرحلة السياسية، ورغم ارتباط الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي بالمزيد من العدالة النوعية، فإن هذا لا يحدث أوتوماتيكيا. رأينا على سبيل المثال أن البلاد شهدت مراحل بها انفتاح سياسي كبير لكن صاحبه عداء أو عدم اهتمام بإدماج النساء وقضاياهن (منظور النوع) كما حدث في المرحلة الانتقالية الأولى بعد ثورة يناير 2011. ففي المرحلة منذ 11 فبراير 2011 (تنحي حسني مبارك) حتى 29 يونيو 2012 (انتخاب محمد مرسي رئيسا للجمهورية)، اتسم المجال السياسي الوليد آنذاك بإقصاء للنساء من المؤسسات التشريعية بدءاً من لجنة إعداد الوثيقة الدستورية المطروحة للاستفتاء الشعبي في 19 مارس 2011 مروراً بالبرلمان وانعكس لاحقاً على اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور⁹⁵، رغم أنه في هذه المرحلة نفسها شهدت مشاركة النساء في الفعاليات السياسية من مظاهرات وحراك جماهيري ومبادرات ومنظمات نسائية ونسوية في المجتمع المصري طفرة كبيرة، لكنها طفرة لم تنعكس في القوانين والسياسات الرسمية التي شهدت تحسينات باتجاه المزيد من الانفتاح مثل التقليل النسبي للقيود على إنشاء الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية وتبنى القوائم النسبية في معظم مقاعد البرلمان. يمكن عزو هذا التناقض أو التباين إلى تصدر تيار محافظ (التيار الديني) المشهد السياسي وعدم تبني التيارات الأكثر انفتاحا (التيارات العلمانية من يسارية وليبرالية، إلخ) لهدف العدالة بين الجنسين كأولوية سياسية، وانعكس هذا الوضع على برلمان 2012/2011 حيث جاءت مشاركة النساء في العملية السياسية هزيلة كما أوضحنا و كانت الكتلة الأكبر من النساء المتصدرات للمشهد المنتميات للتيار الديني اللاتي يتحدثن بخطاب معادي لحقوق النساء وكأن هؤلاء هن نساء مصر «الأصيلات»، ورأينا أيضا فيما يعرف بالمرحلة الانتقالية الثانية (ما بعد يوليو 2013 وحتى انتخاب رئيس و برلمان

جديد في 2014 و2015) ظاهرة مختلفة تتمثل في انغلاق أكبر في المجال العام السياسي الحزبي منه والنسوي وغيره، وتعديلات للأسوأ في الكثير من التشريعات المنظمة للمجال العام، لكن مع تحسينات نسبية فيما يتعلق بمشاركة النساء في المجال العام ومنها النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بمشاركة النساء في البرلمان والمحليات انعكست على وصول عدد النساء داخل برلمان 2015 إلى أعلى نسبة له تاريخياً (عدد والمسيحيين أيضاً) بتبنى شكل جديد من الكوتا. لكن إشراك النساء في برلمان 2015 عن طريق الكوتا في القوائم المطلقة اتسم بإشكالية أخرى؛ وهي أن النساء اللاتي تمكنن من الفوز ودخول البرلمان المنتخب هن نساء تيار سياسي واحد (القائمة الفائزة بكل القوائم المطلقة) وليس نساء التيارات السياسية المختلفة كل حسب وزنها في المجتمع وهذا بسبب تبني القوائم المطلقة وليس القوائم النسبية، وهنا نعود مرة أخرى لإشكالية احتكار فئة أو تيار معين من النساء لتمثيل النساء بوجه عام، كما حدث في كوتا 2010 في مجلس النواب بدرجة ما، وبالتأكيد أن حالة احتكار التمثيل لا تقتصر على النساء حيث سيطر على برلمان 2010 وعلى برلمان 2015 تيار بعينه إلا أن حالة الاحتكار تكون أشد بالنسبة للنساء.

إصلاح الأبنية الحزبية من منظور النوع:

تطورت خبراتنا العملية من خلال المدرسة وورشها اللاحقة وحاولنا أن نبرز في هذا الدليل أن النوايا الطيبة والانحيازات السياسية الديمقراطية العامة لا تكفي لإدماج النساء وقضاياهن إدماجاً حقيقياً وفعالاً في الأحزاب السياسية، بل من اللازم عمل إصلاح للأحزاب كأبنية تنظيمية وكمشروعات سياسية من منظور النوع أي عملية «جنדרه» حقيقية لها. بالطبع عدم وجود قوانين وسياسات رسمية في الدولة يصعب من هذه العملية ويجعلها رهنا بقرار وتوجه سياسي من القائمين على الحزب أو التيار السياسي المعنى لكنه لا يجعلها مستحيلة بل هي عملية ممكنة وضرورية أيضاً.

إصلاح أبنية الأحزاب من منظور النوع مسألة مركبة تتداخل فيها القضايا التنظيمية (اللائحة والممارسات) والقضايا الأيديولوجية المتعلقة برؤية الحزب وانحيازاته، والقضايا العامة المرتبطة بالمجال العام ودرجة انفتاحه والمساحات التي يوفرها للكيانات والأفراد للعمل السياسي.

ففي الفصول السابقة تناولنا تفصيلاً كيف يمكن أن يتم دمج النساء وقضاياهن في بناء الحزب وخطابه وتوجهاته السياسية وليس فقط بالسير على مسار واحد، والأمر يجب أن يبدأ بالتوجه السياسي حيث تفتقر الكثير من الأحزاب الديمقراطية لتأصيل علاقة مسألة حقوق النساء بتوجهها الفكري والسياسي ورؤيتها لإصلاح الدولة وتطور المجتمع بعيداً عن الشعارات العامة بخصوص حقوق الإنسان واعتبار حقوق النساء جزءاً منها إلا فيما ندر، وهو الأمر الذي يحتاج للتطوير في برامج الأحزاب السياسية والانتخابية وخطابها وبرامجها التثقيفية والتدريبية ولا ينفصل ذلك عن الاشتباك مع الإسهامات النظرية والفكرية التي طورتها المنظرات النسويات بخصوص التيارات

السياسية المختلفة التي تنتمي لها هذه الأحزاب للتغلب على الإشكاليات النسوية بكل منها كما ذكر تفصيلاً في الفصل الأول. أما بنائياً، فلا توجد وصفة لائحية واحدة أو كتالوج موحد يمكن تطبيقه على مختلف الأحزاب بحيث تتمكن من إدماج النساء وقضاياهن فيها لو توفرت لها الإرادة السياسية، بل الأمر يختلف تبعاً لتوجه الحزب السياسي وبنائه التنظيمي ولكن هناك معايير أساسية وحدود دنيا يجب أن تتبناها الأحزاب من أجل إصلاح الهيكل الحزبي نحو مزيد من الجندرة، منها ما ذكر في الفصلين الثاني والثالث مثل:

- 1- إدماج النساء وقضاياهن في وظائف الحزب المختلفة التنظيمية والسياسية والجماهيرية والإعلامية والجهوية حسب البناء التنظيمي للحزب.**
- 2- تعزيز مشاركة النساء وطرح قضاياهن في الانتخابات العامة التي يشارك بها الحزب بغض النظر عما تفرضه عليه قوانين الدولة.**
- 3- طرح قضايا النوع على أجندة الحزب السياسية باستمرار من خلال هيئاته الفاعلة على كافة المستويات وبلورة التعاون بين الحزب والكيانات الأخرى المعنية بقضايا النساء لا سيما الكيانات الأقرب لتوجهاته الأيديولوجية من داخل الحركة النسوية.**
- 4- تبني الآليات التنظيمية الضرورية لتعزيز وضع النساء داخل الحزب وفقاً لما يتسق مع حجمه وتوجهه وبناءه التنظيمية وخاصة ما يتعلق بجعل الحزب بيئة محفزة للنساء ومحاربة العوامل الطاردة وتبني أشكال التدابير الإيجابية المناسبة وفي إطار سياسات واضحة ومكتوبة ومتفق عليها وليس مجرد وعود أو اتفاقات غير رسمية.**
- 5- الحرص على التوجه للنساء من الجمهور المستهدف للحزب وخاصة وسط الفئات والقطاعات التي يعطيها الحزب الأولوية في عمله الجماهيري وفقاً لتوجهاته السياسية.**

اشتباك الحركة النسوية مع المجال السياسي:

الحركة النسوية المصرية متعددة الأشكال التنظيمية والتوجهات السياسية وأساليب العمل، وهي كأي حركة اجتماعية سياسية تنمو وتنتعش كلما كان المجال العام أكثر انفتاحاً، وفي حالات الانتعاش السياسي والحراك الجماهيري، ويكون عملها أسهل كلما كان المجال العام أكثر أماناً وديمقراطية وتتوفر فيه الأدوات الديمقراطية بحرية. لكن الحركة النسوية لا تنشط فقط في المجال العام وإنما عليها أن تشتبك معه وتساهم في تشكيله أيضاً وإدماج النساء وقضاياهن فيه أو بالأحرى جندرته. منذ بداية القرن العشرين والموجات المتتالية من الحركة النسوية المصرية تعلمت كيف تستخلص الدروس من الهزائم وتنفذ من الثغرات الموجودة حتى في أشد البنية الأبوية تسلطية وتتمسك بالمكتسبات حتى لو كانت محدودة، وذلك لأن معظم تاريخ مصر السياسي اتسم بمراحل انغلاق ودكتاتورية. أما فترات الانفتاح الجماهيري القليلة مثل ثورتي 1919 و2011، فكانت محطات

تأسيسية لنشوء جيل من حركة نسوية مصرية ارتبط بالظرف السياسي (الحراك الوطني في 1919 والديمقراطي في 2011)، رغم هزيمته في انتزاع مكتسبات نسوية واضحة ومتبلورة (عدم الاعتراف بحقوق النساء في دستور 1923 و2012) إلا أن نضالات الحركة في فترات الانفتاح تلك ومطالبها التي رفعتها والأشكال التنظيمية التي خلقتها أمكن الاستفادة منها الاستناد عليها في استمرار الصراع من أجل المطالب في مراحل لاحقة بدرجة أو بأخرى.

السياسة بوجه عام هي المجال الذي تحسم فيه الصراعات ويقر فيه توزيع الموارد والأولويات فيما يسمى بعملية صنع القرار، سواء كانت هذه العملية ديمقراطية أو استبدادية. ومن المهم أن تجد الحركة النسوية مداخل للاشتباك مع مواقع صنع القرار هذه لانتزاع الإصلاحات الضرورية لتحسين حياة النساء وتقليل الظلم الواقع عليهن لكن كلما كان المجال العام مغلقاً وعملية صنع القرار أكثر انغلاقاً وتفتقر للآليات الديمقراطية الشفافة المتعارف عليها، تصبح المهمة معقدة. فركزت مدرسة وورش الكادر على سبيل المثال، على بناء قدرات العضوات الحزبيات باعتبار أن دخول النساء المجال السياسي من خلال العضوية في حزب سياسي والاندماج في ممارسة ديمقراطية هو المدخل الأكثر استدامة والأكثر ديمقراطية لإدماج النساء وقضاياهن في المجال السياسي مقارنة بارتباط النساء والسياسيين عامة بعصبيات أو قبليات أو جماعات مصالح لا سياسية. لكن تقييد المجال العام ودور الأحزاب السياسية فيه يعقد هذا المسار ويعطله، ويجعل مهمة الحركة النسوية في جندرتة أكثر صعوبة.